





خذ الى يوسف ١٠٠٠

تتعلق بركة الميث حقوق أربعة  
باب في معرفة الفروض واستحقاقها  
اصحاب الفرائض  
اصحاب هذه السهام  
المانع من الارث  
فصل النبأ  
منازل الفروض

باب في معرفة العروق ١٤  
باب العصبان ٤٤  
باب القول ٥٥  
باب في معرفة التامل ٥٥  
باب النصح ٤٤  
باب الحجب ٤٤  
باب مخارج الفروض ٤٧  
فصل واذا اردت تعرف نصيب كل فريق ٤٨

[illegible][illegible]

الخمس اطفئ بها حرالوب المصطفى والمرضى وابناهما والفاطمة الزهراء

تعريف بنو الاعيان وبنو العدا  
الفرق بين الاب وابد في اربع مسائل

ملکه العفره  
البنیه  
خادمه  
الشیخ

هذا كتاب سيد شريف شرح سراجيه من  
عبد القادر

Söylem... U... nes  
Hasan Hüsnü P.  
422



دعوى لاهوتيه الى العلم - حتى يسيب به  
اجابة الى بعض واتي الامور الخارجة عنه  
كالقيام والاستعلاء  
حافى

و ١١١ ١١٢

ينبغي لطالب العلم ان يكتب هذه الحروف في ظهر الكتاب  
لان الله تعالى يوجب لكل شئ خاصته واما خاصته  
هذه الحروف ان يجدها طالب العلم من سفره  
على ما بينه وبين العلوم من  
البصيرة

اذا خافت  
من ان يفتقر  
في ان يفتقر  
في ان يفتقر

وروي في الخبر عن سيد البشر انه لا يصلح عوام امتي الا يصلح خواصها  
والا تفقد عوام امتي الانفسا وخواصها تترك ومن خواصها  
يا رسول الله قال خواص امتي اربعة الولاة والعلماء والعباد  
والشجار وكيف ذلك يا رسول الله قال الولاة رعاة الخلق  
اذ كانوا الراس في الدنيا فيبقيهم على الفهم والعلم والطب والخلق  
اذ كانوا الطب من رعايتهم يداوس المرضى والعباد اولاد  
الخلق اذ كانوا الابل خاضا لا يفتقر اليه من يداوس السالكين  
والشجار اعداء الله في الارض اذ كانوا الاعداء خائفا  
على من يعبد الخلق  
سبح المجمع

قال النبي صلى الله عليه وسلم من ابتدأ من كتاب  
منه العلماء  
منه العلماء  
منه العلماء

والا بأس بالنظر الى من يريد ان يفتقر  
وان علم الشهادة في نفسه  
الصحة فانه اولى والمراد منه ان يفتقر  
لافتقار الشهادة  
منه العلماء



العروض المقدّم في كتاب الله تعالى من الصف والزيح والتمن

وانت انت وانت انتان والاکس

والمحقق له في الفروض من الرجال

۱۲۱

الابیاب جو کہ احوال

والبخاري والبيهقي

و اولاد الاسلام و هم ابو

والزوجه وولدها

江

11

...

6.3

الذبيح

الدين الاسلامي

الزبد والذبح

اندریس و التمش

التفقد

وَمَا تَنْتَهِ مِنَ النَّاسِ بِتَحْقِيقِ السُّلُوكِ

۹۵۱۵۶

المزوجه ولدا

وَابْتِهَا حَالاً

وباء

آیه و حدیث

الزيتون والشمس

النفث والثلاثاء والسعبد

الف

الشيخ

والاخوان لابل وامم فلهذا احواله

والله اعلم

والاسم وبعده احواله

والتفتيح واللباس

22

شفيق المصطفى

عمر بن الخطاب

الحمد لله

نظیف من قضاء روح الی  
صروح زاده اسد علی  
محمد الصمدی شیرازی



بسم الله الرحمن الرحيم

قال المولى الامام سراج الملقب والدينا محمد بن عبد الله  
السجستاني وروى نورا في كتابه بعد ما يسمي بالسمعة الحمد رب  
العالمين له اشكرها والحقرة والسلام على خير البرية  
في رواية الطائفة الطاهرة من قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم تعلموا النوايا وعلموا اناس فانها نصف العلم  
الملك الرواية الشريفة فانها ايضا تجمع فريضة وهي مائة  
من السلام في المبرات وانما جعل العلم بالنوايا نصف العلم انما  
لا يختص بها بالحدس بل بالحق الانساني وهي المات دون  
سائر العلوم الدينية فانها فريضة باطوية وانما لا تفصلها  
بالحسبي الملك اعني الفوزي دون الاختيارية كما  
تشرى وقبول الكربة والوصية وغيره وانما لا تخرجه  
في علمها تكونها امور مهمة وفي رواية الدارمي والآل  
فقطي تعلموا العلم وعلموا اناس تعلموا النوايا وعلموا اناس  
وعلموا هذه الرواية فانها ايضا انما يكون على ما ذكره في  
بالذكر لما رواه علي بن فضال عن علي بن عباد عن النكايف

وهذا

في كتابه

وهذا ذكر ما بعد التسمية لمزيد الاهتمام لا يتوان في حفظ النوايا  
ايضا في الاطلاع جاريا جاريا في العلم كالاخبار  
فيقال في النسبة فريضة كما يقال انصار  
وان كان قياسه في اصله ان يقال فرضي قال  
علمنا ما تنقل به كمال الميت حقوقا اربعة مرتبة  
اي مقدم بعضها على بعض او لا يبدأ بجهنم وتكفي  
من جهة تميزه ولا يفتقر وذلك انما باعتبار العدد وتكفي  
الرجل باكثر من ثمانية اذواب والمراد من خمسة  
تبهير ما قل من ذلك تفتقر كوانما باعتبار القيمة فاذا  
كان يكتفي في حياته ما قيمته عشرة مثقال فلو كفى بما قيمته  
اقل او اكثر منها كان تفتقر او تميز او اذا كان له ثوب  
يكتفي في الاعباد و آخر يكتفي بغير احواله وتكفي  
يكتفي في داره يكتفي بما يشاء لان الاول اعلى وانك  
ادني فان متوسطا ويا قال بعض قدامه ما يشاء فينكفي  
الرجل بما يكتفي في الجمع والاعباد والمراد بما يكتفي

في كتابه

في كتابه



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لما رواه أبو نؤاس وكان الحسن البصري يقول يقول الكفيا بما ينبغي  
في الكثرة الاوقات واصارها النفقة ابو جعفر رضي وقال  
ايضا اذا كان عليه دين مستوفى فليس له ان يمنعه البور  
من نفقته مما ذكر من العذر وهو كنفه السنة بل يكفها انما اذا لم يكن عليه  
الكفاية وهو له قبل ثوبان جديبه ان او غصيلان وللحرارة لولا ان  
ثمة وتمك في ذلك بما ذكره الحقا في من ان الكفون  
اذا كان له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بما هو عليها  
على الناضى وقضى الدين واستترها بما ياتي ثوبا كنفه  
واذا لم يكن له ثياب تركه فكنفه عمن من وجب عليه نفقته  
في حال حيوته وقال ابو يوسف كنف المرأة على زوجها مطلقا  
خلان في فان الزوجة قد انقطعت بالموت وقال صدر  
السيد قاضي خان الفتوى على قوله ابو يوسف واذا لم يكن  
له من يجب عليه نفقة او كان هو ايضا فقرا فكنفه على بيت  
المال واعلم ان الا تدار بكفن ليس مطلقا كما شئتم عباد  
الكتاب بل كل حق للغير ثقل بعين من التركة فانه مقدم  
على ما كان عليه من نفقة

على نفقته كالتدين المتعلق بالمرءون اذا لم يكن له ثياب  
بشء سواه فيقضى منه دينه اولا وكذا ان نكحنا  
بغير العبد الذي جنى في حيوة مولاه ولا مال له غير ذلك  
وكذا الحال في المبيع المجهوس بالثمن اذا مات المشتري  
عاجزا عن ادائه وكذا في العبد المأذون اذا طلقه الربو  
ثم مات المولى وليس له ما سواه وكذا في الذار  
المستجربة فانه اذا اعطى الاجرة اولا ثم مات  
الاجر صارت الذار رهنها بالاجرة وكذا اذا ذكر الاما  
رضى الدين في نظم فرائضه واما قد تمت صفة  
الحقوق على التكنفين المتعلق بالمال قبل صفة ورثة  
تركة ثم تقضى ويؤنه من جميع ما سبق من مال الى  
ثم يبدل بقضاء ويؤنه من جميع ما ياتي به بعد التكنين  
وهذا هو الثاني من الاربعة واما كان قضاء الدين  
مؤخر عن الكفن لانه باس بعد وفاته فيقضى له  
في حيوته الا بشرى انه مقدم على دينه لا لئلا ما على  
جنونه في حاله

انما اذا لم يكن عليه  
الكفاية وهو له قبل ثوبان  
جديبه ان او غصيلان وللحرارة  
لولا ان ثمة وتمك في ذلك  
بما ذكره الحقا في من ان الكفون  
اذا كان له ثياب حسنة يمكنه  
الاكتفاء بما هو عليها على  
الناضى وقضى الدين واستترها  
بما ياتي ثوبا كنفه واذا لم  
يكن له ثياب تركه فكنفه عمن  
من وجب عليه نفقته في حال  
حيوته وقال ابو يوسف كنف  
المرأة على زوجها مطلقا  
خلان في فان الزوجة قد انقطعت  
بالموت وقال صدر السيد قاضي  
خان الفتوى على قوله ابو  
يوسف واذا لم يكن له من يجب  
عليه نفقة او كان هو ايضا  
فقرا فكنفه على بيت المال  
واعلم ان الا تدار بكفن ليس  
مطلقا كما شئتم عباد الكتاب  
بل كل حق للغير ثقل بعين  
من التركة فانه مقدم على  
ما كان عليه من نفقة



المديون من ثيابه مع قدرته على الكسب ومنه على الوصية  
 وان قد تم ذكرها عليه في الآية لما روي عن علي رضي الله  
 عنه انه قال رايته النبي يوم بدأ ذكر ما له من قبل الوصية  
 ثم التفت في نفسه ثم انما تشبه الميراث في كونها مأخوذة  
 بلا عوض فبشيء اخر اجاب على الورثة وكانت له ملك  
 حقة لتتربط بها خلافا للدين فان نفوسهم مطمئنة  
 الى اداة قوتهم ذكرها حقا على ادائها معه وتبرأ على  
 انما مثله في وجوب الاداء والمساواة اليه وتلك  
 جسي بنهما بجلالة الشوية وانما ان كانت الوصية  
 بانزاعها وليس في التركة وفاء بالحق فتدبر على ذلك  
 لان قضاء الدين فرض عليه بحكم على اداة في حال صوته  
 والوصية المذكورة تطوع ولا شك ان النسخة قويا  
 وان كانت بمنزلة من فرضه تعالى فان كانت  
 بما سوي الزكاة كالصلاة والصيام فبالحق الاسلام  
 والنفقة والكفارة فدينها العباد مقدم على دين الوصية

ايضا

في كل ما تقدم على الوصية  
 بغير حرج

ايضا وان استويا في الوصية لانه تجبر على اداء الدين  
 بالجلس والجلس على اداء شئ من تلك النوص  
 فانه ينافي قويا وان كانت بالذكوة التي شاعري  
 الدين في الاجبار بالجلس على الاداء فانه ينافي المذكور قويا  
 لان القاضي اذا وجه من حال المديون ما يجلي نفس  
 الدين بالقيمة بما رضاه ويدفعه الى صاحبه وليس ذلك  
 في الذكوة وان ظهر الجس او ايضا اذا اجتمع حق  
 امة وحق العباد في عين واحدة ضاقت عن الوفاء بهما  
 يقدم حق العباد لا احتياجه من استنفاد الله تعالى  
 وكرمه وتفصيل المعام ان الدين اذا كان للعباد  
 فالباقى بعد جسيه الميت ان يؤم به فذلك وان لم ينج  
 فان كان الزعيم واحدا يقطع له الباقي وما بين رطل  
 الميت ان شاء رعاه وان شاء تركه ايا وارثا او  
 وان كان متعة او ايسر فان كان الكل دين  
 الصحيح اعني ما كان شائبا بدينه او بالافوار في زمان

في كل ما تقدم على الوصية  
 بغير حرج











في قوله تعالى انما المولى من ذوات النسيب بنو  
 النسيب من ذوات النسيب بنو النسيب من ذوات النسيب بنو  
 النسيب من ذوات النسيب بنو النسيب من ذوات النسيب بنو  
 النسيب من ذوات النسيب بنو النسيب من ذوات النسيب بنو

عند عدم الولد لانتفاء ذوى النكاح والنسب بنو  
 الارحام وحسب النكاح قرابة وليس بمعية ولا ذوى  
 سهم وانما اقرأ على المولى ان اصحاب النكاح والنسب  
 اقرب الى الميت واعلى درجة منهم ثم مولى المولات  
 اي عند عدم هؤلاء المذكورين يبداء في جميع المرات بمولى  
 المولات ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد سيدا بها ايضا  
 لكن في الباقي من فرضه كذا ذكر في الواضعين فيه و  
 صورته مولى المولات شخص مجهول نسب قال الاخر ان  
 مولاي نرشي اذ مات وتقبل على اذ اجبت وقال  
 الاخر قبلت فقلت ما يصح هذا العدة ويصير النكاح وارثا  
 فلما وصي مولى المولات وان كان الاخر ايضا مجهول  
 نسب وقال الاول مثل ذلك وقبلت وبرت كل منهما  
 صا حة وحفل عنه ولم يجهول انما يرجع عن هذه المولات  
 ما لم يقبل عنه مولانا وكان ابراهيم النخعي يقول اذا سلم  
 ارجل علي يد رجل ثم وآلاه حج وقال شمس الابنة انفسه

في قوله تعالى انما المولى من ذوات النسيب بنو  
 النسيب من ذوات النسيب بنو النسيب من ذوات النسيب بنو  
 النسيب من ذوات النسيب بنو النسيب من ذوات النسيب بنو

في قوله تعالى انما المولى من ذوات النسيب بنو  
 النسيب من ذوات النسيب بنو النسيب من ذوات النسيب بنو  
 النسيب من ذوات النسيب بنو النسيب من ذوات النسيب بنو

الحديث بالتمكيد ويريد  
 يقال وودى القاتل المقتول اذا احل دية  
 الارش بالفتح بالتمكيد جرحه ذبيحة  
 القود قاتلي مقتول يريه قتل انك در  
 قصاص ماثلين عبادته يقال قص الامير  
 فلان اذا اقص منه جرحه مثل جرحه  
 او قتل قودا

بس

بس السلام علي يد من نزل في صحبة عند المولات وانما ذكر  
 فيه علي سبيل العادة وكان النخعي يقول لا ولا الاولاد  
 احكامه وبنو النسيب بنو النسيب بنو النسيب بنو النسيب بنو  
 ذهابه من ذوات النسيب بنو النسيب بنو النسيب بنو النسيب بنو  
 مولى المولات من ذوى الارحام لوانهم تم المولات  
 على الغير لم يثبت نسبها فوارث من ذلك الغير اذ مات  
 المولى على اقراره يعني ان هذا المولى مؤخر الارث عن مولى  
 المولات ومقدم على الموصي لجميع المال واجبة فيه  
 ثمرة الاول ان يكون الاقرار بنسبه من المولى متضمنا لا قاربه  
 بنسبه علي غيره كما اذا اقر لمجهول النسب بانه اخو فانه يضمن  
 اقراره علي ابيه بانه ابنه <sup>ان</sup> ان يكون ذلك الاقرار  
 بحيث لم يثبت بنسبه من ذلك الغير كما اذا لم يصدق ابو  
 في هذا النسب الثاني ان يموت المولى على اقراره وفوايد  
 ايقوه ظاهر انما الاول فلان اقراره لمجهول النسب بنسبه  
 اذا لم يضمن تحصيل نسب علي غيره واشتمل على شرائط

وهي كون المولى مجهول النسب  
 ويولد مثله لثله ويصدق المولى  
 اي اشتمل اقرار المولى على شرائط  
 صحة الاقرار كصلاحيته تكون  
 المولى ان المولى يكون  
 المولى على ما بان  
 وغير ذلك



صحة او يجب ثبوت نسبه من واندر اجه في مذكره  
 من الورثة النسبية كان يؤول بانه ابنه واما ان كان قلاً  
 اذا صدق ابو، في ذلك النسب يشب باقراره على هذا  
 الوجه نسبه من ابيه ايضاً وكان المحمول اقل الميراث وكذا المال  
 اذا اقر بانه فله وصدق في ذلك جده فانه يكون قلاً  
 منه ترجحاً فيما مضى ذكره واما ان كان ثلث فانه اذا رجع الميراث  
 عن ذلك الاقرار لا يثبت به قطعاً فلا يثبت به ارث  
 اصلاً واذا اختلفت هذه الصفات في الميراث صار خيراً  
 وارثاً في الميراث المذكورة وذلك لان الميراث في هذه الصور  
 كان ميراثين النسب واستحقاقاً بالارث لكن اقراراً  
 بالنسب باطل لانه يميل نسبه على غيره والاقرار على الغير  
 وهو غير صحيح ويصح اقراره بالمال صحيحاً لانه لا يميل  
 الي غيره اذ لم يكن له وارث موقوف ثم الموصي له جميع  
 المال اي اذ لم يخدم من تقدم ذكره اي به اذ لم يكن له وصي له  
 بجميع المال فيكمل له وصية لان منعه زاد على الثلث

مضافاً الى ما تقدم ذكره من ان الميراث لا يثبت به قطعاً  
 عند عدم الميراث المذكور  
 عند عدم الميراث المذكور  
 عند عدم الميراث المذكور  
 عند عدم الميراث المذكور

كان

كان لاجل الورثة فاذ لم يوجد منهم احد فله خذنا مما  
 عبق له كلاً واما آخر عن ذلك الميراث بناءً على ان له نوعاً  
 قرابة بخلاف الموصي له ثم بيت المال اي اذ لم يوجد له  
 من المذكورين توضع الزكاة في بيت المال على انما له  
 ضائع فصارت لجميع المسلمين فتوضع هناك وليس  
 ذلك بطريق الارث بناءً على انهم اخوة الابن  
 ان الله في اذ لم يكن له وارث فتوضع ماله في بيت المال  
 ولا ميراث مسلم من الميراث ويشهد له ايضاً ان يستوي  
 بين الزكوة والارث من المسلمين في العقيقة من ذلك  
 المال ولا استوية بينهما في الميراث وعملان فمن  
 ان بيت المال ان كان منقطعاً يقدم على ذوي الارحام  
 والارث وان لم ينتظم رتبه او لا على ذوي النكاح  
 النسبية بنسبه فرايهم ثم يعرف الي ذوي الارحام  
 ولا ميراث عند ههنا صلوا لموالي المولات ولا للمزلة  
 بالنسب على الغير ولا لموصي له بجميع المال كما ثبتناك عليه

لان هذا الاقرار  
 راجح ولا يثبت به قطعاً  
 عند عدم الميراث المذكور  
 فلا يكون اقراراً على الغير



**فصل المانع من الارث اربعة الاول الرقيق**

واذا كان اي طامرا كان كالنق او ناقصا كالخائب  
والمدبر وام الولد وذلك لان الرقيق مطلقا لا يملك  
المال سببا بملكه فلا يملكه ايضا بالارث  
ولان جميع ما في يده من المال فهو لولاه فلو ورثناه من  
اقربائه لم يوجع الملك لغيره فيكون ثورنا للارث حتى  
يلاصق واية باطل لما عا ومقتضى البصيرة ان يفتقر  
بمنزلة المملوك جابني عليه درهم في فكاكه رقبته فلا يرث  
ولا يلحق به من ميراثه وعندهما مؤخر فثبت وتجب  
والمسئلة بينة على ان العتق بخير عتقه فلهما و  
اما القيل الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة  
اما القيل الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو القتل  
عذرا وذلك بان يمتد خبره بسلام او ما يجرى مجراه  
في توزيع الاجزاء كالمخوف من الجنب او الجرح وموجبته  
الاثم والقصاص ولا كفارة فيه وهذا في يوسف

وإذا تمت خبرته بما يقتل به غابا وان لم يكن عذرا  
عظيم فهو ايضا عذرا اما القيل الذي يتعلق به وجوب الكفارة  
فما يشبه عذرا كان يمتد خبره بما لا يقتل به غابا ومقتضى  
على التوليعا ما لا يمتد على العاقلة والاثم والكفارة ولا  
قود فيه واما خطأ كان يمتد الى القصاص ما عدا ارباب  
او انقلب في النوم عليه فقتله او وطئه ذابته وهو الكبر  
او سقط من سطح عليه وسقط جو من يده فمات  
فوجب الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيه  
فقدنا يوم العاقل عن الميراث في هذه الصور كلها اذ لم يكن  
القتل خطأ واما اذا قتل مؤثما قاصا او قتل اودقيا  
عن نفسه فلا يلزم اصله وكذا اذا قتل العادل مؤثما  
الباري وفي عكسه فله فدية يوسف واذا كان القتل  
بالتسبب دون المباشرة كما في البراءة وارض  
لا في خبر ملكه فبنيته الدية على العاقلة ولا قصاص فيه ولا  
كفارة وكذا اذا كان العاقل صيا او فحشا

منه من القتل  
بشيء من القتل  
لا يمتد خبره



فلا حرمان عندنا بالقتل في هذا الصواب فان قلت  
 اليس اذا قتل الاب ابنه قد لم يثبت به القصاص  
 ولا الكفارة ايضا مع انه حر ومات قاتلا قلت هو موجب  
 في اصل القصاص الا انه سقط لقوله وم السلام لا يقتل  
 الوالد بولده ولا السيد بعبده لا يقال مقتضى قوله وم السلام  
 انما يقتل الابن ان يؤم مطلقا كذهب اليه في قتل  
 اخيه قلت ملك الصور كلها لانا نقول اما اذ اخرج ان القاتل  
 قتل فلان الحرمان شره عتوبة على القتل المخطور ومع  
واما اذ اخرج الميت فلا يمس بمقتضى حقيقة الاب  
 انه لو قتل ذكيت في ملكه لو اقر بشي والقاتل  
 لو اقر بنفسه سواء كان في ملكه او في غيره كالأرمي وربما  
 القتل لا يتم الا بقتول وقد تقدم حال السب فان قتل  
 شيئا رقت الارض دون الحيوان ولا يمكن ان يقتل  
 قاتلا عند الوقوع في البئر اذ ربما كان الحافر لا ميتا  
 واذا لم يكن مائلا حقيقة لم يقتل به جراح القتل اذ في

المراغة

الميراث والكفارة ولما وجوب الدية على القاتل فلهذا  
 دم المقتول عن الميراث فان قلت في المخطي فانه باشر حقيقة  
 بنفسه فيلزم الكفارة والحرمان واما اذ اخرج العبيد  
 والمجنون فلان الحرمان كما ذكرنا واما لقتل المخطي فان قلت  
 مما لا يقتل ان يوصف بالخط شرعا اذ لا يتصور توبه قطعا  
 ان راع ايها المخطي في المخطي فانه اهل لدية وايقا  
 الحرمان باعتبار التقدير في التور وبمقتضى نسبة التقدير  
 المخطي دونهما اعلم ان دية المقتول خطأ كالموت  
 حتى تقتل مائة دية وتقتل وصاياه وميراثه كل ما يورث  
 سائر امواله وقال المالك لا يرث الزوجان من التوبة  
 لانقطاع الزوجة بالموت ولا وجوب الدية الا بعد الموت  
ولما انه دم الميراث واما ان يتم القصاص من  
 على زوجته وقال ان كان قتل ابيه خطأ فان قلت  
 وكذا ثبت عندنا في الزوجين في القصاص لقوله وم  
 من تركه مالا او ذما فهو منه ولا شيء ان القاص

يعني عند الميراث ان الزوجي فمقتضاها  
 انه يرث الاخرى من ميراثه

في الميراث



لا بد من نفي نفسه فيستحق جميع الورثة لحسبهم كالميراث وقال  
ابن ابي ليلى لا حق لها في النكاح لانه لا يستحق بالعقد الذي  
هو سبب استحقاقها كما لا حق فيه للموصي وهو مردود  
بان استحقاق الارث بالزوجة لا يتوقف على القبول  
كما استحقاقه بالميراث بخلاف الوصية فان حق الموصي يتوقف  
على قبوله ويرثه بزوجها ذكر الامام الشرحسي في  
شبهه الكتاب الرياحي والثالث اصلافا للريثين فلا  
يرث الهازم من المسلم اجماعا ولا المسلم من الهازم على قوله  
على وزيره وعامة الصحابة وابيه ذهاب علي وناظر  
جمهوره وان افق لقوله عدم لا يتوارث اهل الملتين  
يشترى والنياس ان يرث لقوله وم الاسلام يثقلو  
ولا يغفل ومن العلوة ان يرث المسلم من الهازم ولا يرث  
الهازم من المسلم وابيه ذهاب معاذ بن جبل ومعاوية  
بن ابي سفيان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن  
علي بن الحسين ومروقا والجواب ان المذكور في  
قوله

بن ثابت

عمران الحریث

هذا الحديث نفس الاسلام حتى ان ثبت الاسلام سما  
وجه ولم يثبت على اخر فانه ثبت ويعلو كالمو وبما سلم  
وكاف فانه الحكم بالسلام الولد او ان المراد العلو الخليفة  
او حسب النذر والعلو ابن النذر في العاقبة بل يثبت  
اما ان المسلم يرث عنه ثمن المدة وعنه ان فن لا يرث  
المدة احد ولا يرث احد بل ما به بعضه في بيت المال بمائة  
لا يرث من المسلم خلا ان ارث المسلم منه يستند الى حاله اسلامه  
ونذلك حال ابو قبيصة الذي يرث منه ما اكتسب في زمان اسلامه  
ويكون ما اكتسبه في زمان ردته في المسلمين والوجه على  
ما قيل قولهم انا الجيع لورثته ان المدة لا يرث على ما عتبه بل  
بحسب على السوط الاسلام فيعتبر حكم الاسلام في حقه لا فيما يشق  
معه هو به بل فيما يشق به واورثه ثم ان الكفار لا يرثون  
فيما بينهم وان اختلفت عليهم لان الكفر ملة واحدة  
كما ذكره الله في في محقره عن ان فن وذكروا السلام  
عن مالك ايضا وقال ابن ابي عامر اليهود والنصارى

کلام واحد  
 بیان بحسب  
 معنی مجازات اجل و دنیا ملک و آخرت کا فائدہ  
 عبادت کا منہا ان چیزیں کتاب میں  
 عبادت کا منہا ان چیزیں کتاب میں  
 عبادت کا منہا ان چیزیں کتاب میں  
 عبادت کا منہا ان چیزیں کتاب میں

15







حكمنا وان قيل على المرتبة من دارين فمتن حقيقه كنهها في  
 دار الاسلام قالوا لا يستبان فيها في دار واحدة حقيقة وفي  
 دارين فمتن حكما لم يجر عليه ما ذكرنا، ولو لم يجر عليه ما ذكرنا  
 انه قال من دارين لا في دارين وان كان الاولى به ان يقال  
 او المستأمنين بدل او اوطر بين فكان ترك هذا الاولى في  
 ان لا يمكن جعله مثالا لاختلافين وانما اصل ان المرتبة المذكورة  
 ان كانا في دارين كان الاختلاف في دارين حقيقة وان كان  
 في دارين كان الاختلاف في حكمنا لا في فعل كل واحد منهما كانه  
 في دارين التي خرج منها ايسا ما في دارين وان في دار الاسلام  
 الا اذا صار اهل زمة وان كان اوطر بين المستأمنين من  
 دار واحدة ثبت بينهما التوارث الا ان المستأمنين اذا  
 كانوا من دار واحدة قبل شراية بعضهم على بعض وان كانا  
 من دارين لم يقبل كذا التوارث بان الشراية كذا التوارث من باب  
 الولاية والدار التي تختلف باختلاف المنفعة اي التملك والاختلاف  
 الملك لا ينقطع بالبيع فيما بينهم كان يكون مثالا للملك  
 والتقدم له دار ومنه والآخر في التملك وله دار ومنه كذا  
 وانقطعت العصمة فيما بينهم حتى يتخلى كل منهما فقال الآخر  
 اذا ظهر رجل من عكر امرهما برجل اخر من عكر الآخر  
 فتمت فاما في الدار ان يختلفا فينقطع باقتضاها لكونها

لا يشك في  
 الاختلاف في  
 دار واحدة  
 مع الحقيقة  
 بل لا

لأنها

لا يشك في ثبوتها على العصمة والولاية وانما اذا كان بينهما تباين  
 وتعاون على واحدة ايها كانت الدار واحدة والولاية واحدة  
 ثبتت وليس باختلاف الدار بما في من الارث عندنا في  
 اصلا وهو عندنا مانع كنهها بين الكفار دون المسلمين ثبت  
 التوارث بين اهل البني واهل الدوله وانما اختلف المنفعة  
 والملك وذلك لان دار الاسلام دار الاحكام ولا  
 يختلف الدارين بين المسلمين باختلاف المنفعة والملك لان حكم  
 الاسلام يتوحد وانما دار الحرب في دار قهر وعبيد باختلاف  
 المنفعة والملك يتباين الدارين فيما بينهم ويتباينهم ينقطع التوارث  
 والولاية وكذا اذا خرجوا اليك تركوا لم يتوض الشئ بينهما  
 لا يشك انما يترفع الموت في التفرق وان كان مانعا من التفرق  
 على الاصح لذكر آياته مفصلا في آخر الكتاب

معرفة التوارث في حق الزوجين المذمومين اي التسمم المعية  
 في باب الميراث المذكور في كتاب الله تعالى ستة الاول  
 النصف وقد ذكرنا في ثلثة مواضع فقال وان كانت اى اثنين  
 واحد فلهما النصف وقال ولكم نصف ما تركه ازواجه وقال  
 وراحت فلهما نصف ما تركه وانما نصف النصف وهو الثلث  
 المذكور في موضعين حيث قال فكل الزوجين مما تركن وقال  
 ولترثن الزوجين مما تركن وانما نصف النصف وهو الثلث

دال دلت

سورة منقطع

سورة منقطع

سورة منقطع

سورة منقطع

لا اختار الاختلاف

الاختلاف



سورة الاحزاب  
في النكاح

هو الشئ وذكر مرة واحدة وقال ولهن النصف مما تركن مما تركن والاربع  
الثلثان وقد ذكر في موضعين فقال في حق البنات فان كان  
نساء فورا اثنتين فلهن ثلث ما ترك واما في حق الاخوات والبنات  
كانت اثنتين فلهن الثلثان مما ترك واما في حق نصف الثلثين  
وهو الثلث الذي ذكر في موضعين ايضا فقال فلانة الثلث  
وقال وان كانوا اى اولاد الام اكثر من ذلك فلهم شرا في  
الثلث والاربع نصف نصف الثلثين وهو الثلث المذكور  
في ثلثة مواضع حيث قال ولا يورث للكل واد منها الاربع وقال  
وان كان له اخوة فلانة الثلث والاربع في حق ولد الام والاربع  
اذا اخت فلان له من الاربع والاربع والاربع والاربع  
مستحقا سواء علم المستحق قبلها بنقل الكتاب او بعينه من  
الذليل انما اخترتوا اربعة من ارجاله وحكم الاب والجد الصحيح  
وهو الاب وان علوا والام والام والام والام والام والام  
مكونة بخمسة اباب وكذا انما الام والام والام والام والام  
الزوجة لان النسب اقرب من النسب كما عرف وعلم من الكتاب  
وهي الزوجة وابنت الابن وان سلفت والاخت  
لاب وام والاخت لاب والاخت لام والام والام والام والام  
وهي التي لا يدخل في نسبها ايا الميت جده فانه قد تم الزوجة  
على البنت لانها اصل اولادها وتولد الاولاد وليتذكر

قربا

النسب ونسب ونسب  
في النكاح

قربا من ذكر الزوج وقد تم اثبت على بنت الابن لكونها اقرب  
الياميت منها ولان بنت الابن تقوم مقام ابنت هذه فلهذا  
واخت الاخت لاب وام من بنت الابن لكونها ابنة من ابها  
الزوجة وقد تم على الاخت لاب لقوة الزوجة ولان الاخت  
لاب تقوم مقامها عند هذا وقد تم على الاخت لام لان قوة  
الاب اقرب من قوة الام وقد تم الاخت لام على الام  
لان الاختين لام على بن الام من الثلث الى الاربع والاربع  
الحاجب مقدم على الجواب وقد تم الام على الجدة لكونها  
اقرب لا يقال تقدم الاب في ارجاله يقتضي تقدم الام في  
الثبات لانما تقول مرفوعة نصب الام يتوقف على مرفوعة  
نصب الاخوات من وجه دون الحكم وقيد الجدة بالصحة  
وقد تم بالحق لا يدخل في نسبها الى الميت جده فانه وهو  
الذي يدخل في نسبها الى الميت ام فزوجة ابنتها الجدة  
الصحيح المفسر في سباني بالحق لا يدخل في نسبها الى الميت  
ام فاجله اذا طلت نسبها عن ابنتها كان صحيحا سواء  
كانت مبدئية بمحض الانوثة كأم الام وام ام الام او محض  
انكورت كأم الاب وام اب الاب او خلطت بينهما كأم الام  
وهي صالحة النوض في الجدات كالجدة الصحيحة والجداد  
اذا دخل في نسبها اية الجدة كانت مبدئية ونسبة

وهي صالحة النوض في الجدات كالجدة الصحيحة والجداد اذا دخل في نسبها اية الجدة كانت مبدئية ونسبة



في خط المذكور والامانة كاتم اب الام وام اب الاب وليست هي ايضا  
 جنة فرضا كالمادة ~~التي~~ بل مما بين ذوي الارحام الذين يتركون  
بالنظر لا بصوبة ولا بنقض اما الاب فلا هو المثلث الفرض  
المطلق اي الى ان يصح عن النقص هو الذي هو ذلك مع الابن  
او ابنا الابن وان سفل وانقض وانقض معا وذلك مع  
 الابنة او ابنة الابن وان سفلت وبيان ذلك انه تعالى قال  
 ولا يورث للكل ~~والنقص~~ مما ترك ان كان له ولد فله  
 تنصيص على ان فرض الاب مع الولد هو الذي تنصيص على ان  
 يتناول الابن وابنته فان كان مع الابن ابن فله فرضه اخي  
 الرئس وابنته في ملاين لقوله عدم السلام الحقوا انوارا بين  
 في ابنته فلاولي رجل ذكر او في الرجل من العصباء هو الابن  
 كما ستعرفه وان كان مع بنت فله الرئس والبنات النصف  
 بانرض لما في ملاين لانه اول رجل ذكر من العصباء فله عدم  
 الابن وابنته والنقص ~~المقصود~~ عند عدم الولد وولد  
 الابن وان سفل وذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه  
 ابواه فلامه الثلث ان يفهم منه ان ابنا في ملاين فيكون عصبه  
 وابنه ~~التي~~ هو الذي لا يدخل في سببه الى الميت ام كالب  
 عنه عدمه في ثبوت تلك الاقوال الثلث بل في جميع الاحكام  
 الا في اربع مسائل وسند كذا ان رآه الاول ان ام الاب

باب الوارثة

الاب

في قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث  
 بانه عند عدمه في ثبوت

لا يورث

لا يورث مع وترث مع البه والاسية ان الميت اذا ترك ابوه واخوه  
 ازواجين فلامه ثلث ما سبق بعد نصيب اخ الزوجات فان كان  
 مكان الاب به فلامه ثلث نقيص الماله الاخذ به يوسف فان  
 رها ثلث ابنا في ايضا واثنان ان في الايمان والعتلات  
 حكم سقطون مع الاب اياها ولا يسقطون مع البه الاخذ  
 ابي حنيفة روى والاربعة ان اب المتيق مع ابنته ياتخذ سدس  
 الولد بخلاف ابي يوسف وليس يورث ذلك بل الولد كله ملاين و  
 لا فرق بينهما خنثى بالارثمة او لا ياتخذ ان من الولد  
 واذا جئنا لميلد اثنتي عشرة ثلثين كما في عبارة الكتاب فالاول  
 ان يقال الا في خمس مسائل وسبائك ثلثه اللام ويستط  
 اربعة بالاب لان الاب اصل في قرابته الى الميت واختر  
 هم هذا التعليل بانه يلزم منه سقوط اولاد الام بالام  
 لانها اصل في قرابة اولادها وقديده فاجبا ان يضم النصف  
 التي يترفع بزيادة الوتر لتمام ما ذكره وما اراد ان يذكر الا  
 في الام في فصل الرجل وكانت الاخت لام متساوية لها  
 الاطام ثم اللام كمالا في الى ذكرها في فصل النساء  
 فقال واما اولاد الام فاحوال الميت الرئس لولا ان قوله  
 تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة او ولدا في رواف  
 فكل واحد منهما الرئس والمراد اولاد الام اياها وغيره

حديث ابي حنيفة

في قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث  
 في سببه الى الميت ام كالب

الابن







بل الى بيان حال ما فوقها ولذا قيل فان كنت نسا او فوق  
 انتم من ابي فان كنت نسا عات بالعتات ما يكتسب من الورود فلهذا  
 في الاصلين اثنى الثلثين لا يكتسب من ابي ان اثنى اثنى  
 ركن من الاصلين الثلثين طرزا في الثلثين فلهذا اولى بذلك  
 الا حراز الثالث ان الاخ لا يكتسب من ابيه في ابيه وحيث ان الثلث  
 في الاول ايا يكتسب من ابيه اذا كانت مع اخيه وحيث ان الثلث  
 مع اخيه يكتسب من ابيه مثل ما كان في ابيه لو انزلت مع اخيه  
 فوجب له من الثلثان ومع الابن لذكر مثل خط الاصلين وهو  
 يكتسب من ابيه بما يوجب له في الاولاد كم لذكر مثل خط الاصلين  
 فانه كما لم يكتسب من ابيه في هذا الاجتماع مع الابن دل على انه  
 يكتسب من وان المال يقسم بينهما وبين الابن على ما ذكر من  
 الثلث بطريق العصبية وبنات الابن كبنات الصلب في ثلث  
 تلك الاحوال الثلث وللهن احوال ثلث اخرى فلهذا قال  
 وللهن احوال ست البق بواردة والثلثان ثلاثين فلهذا  
 عند عدم بنات الصلب فاما ان الجاهل من الثلث  
 الاولى ويستلزم فيها في العلية لان النقص ورد فيها  
 حرا في احوال ثلث بنات الابن مع امتهن وبنات البق  
 مع الوارثة الصلبة بثلث الثلث هذه حارة اولى من الثلث  
 والاخرى ولا يكتسب من ابيه ان حق البنات الثلثان وقد اقرت

وحيث

الثلث

مطلوب من الاصلين

تكملة

بنات الابن

الصليبة

الصليبة الواحدة البق بقوة القرابة في حق سدسها  
 حق البنات في احوالها بنات الابن واهلها كانت او متوردة  
 وما بين من التركة فلا ولي عصبته بنات الابن من ذوات  
 البق وحقه مع الوارثة من العلية بنات وبنات من البق  
 ان كان موتها ابنا الابن وان كان موتها ذكر انتم  
 معقبا وورثة فلهذا فرضت كبنات الصليبة مع ابنا الابن  
 ولا يرث مع الصليبة عند عاقبة الصليبة اذ لم يبق من  
 شي من حق بنات فلهذا لابن جالس رضى عنه فلهذا  
 حكمه عند حكم الوارثة ووجهه حارة ثالثة من الثلث الاولى  
 الا ان يكون له الثلث او يكتسب من ابيه فلهذا يكتسب من ابيه  
 ابا في جميع لذكر مثل خط الاصلين هذه حارة ثالثة من الثلث  
 الاولى فان بنات الابن اذا كانت لذكر ابا فلهذا سواها  
 احوالها وبنات الابن في احوالها يكتسب من ابيه الصليبة  
 بنات الصليبة وذلك لان الذكر من اولاد الابن يكتسب  
 الاناث الثلاثة في درجة اذ لم يكن يكتسب ولذا جعل بالانثى  
 في احوالها في جميع المال فلهذا يكتسب من ابيه في احوالها  
 من الثلثين مع الصليبة وبنات البق عامة العلية وبنات  
 جمهور العلماء وقال ابن مسعود رضي الله عنه لا يكتسب من ابيه  
 ابا في كل لابن الابن ولا في بنات ابيه اذ لو جعل الباقي منها

صليبة بنات الابن

بنات الابن

قوله غلام وامرأة  
ابن ابن سواد كان  
اخا له اولاد  
في درجهين او اقل  
منهن كما يات في

بنات الابن

بنات الابن

بنات الابن















باب الابن و بنت الابن او لي من الى قهر باقم والتمه الا بقرانهم  
 كما اجمعوا على انه اذا لم يكن مع بنت الابن و ابن الابن بنت  
 كان المال بينهما ملكه كمثل قضا الاثنان كذا كذا اجمعوا على  
 اذا لم يكن معها بنت كان المال بينهما كذا كذا في الم  
 التمه فانه اذا لم يكن معها بنت كان المال كله للم  
 فكمه الى ان في الباقي بعد نصف البنت كذا كذا كذا الطيوي  
 في شرح الامتار وسمي الباقي من النصف و الثلث  
 مع البنت او مع بنت الابن لقوله يوم السلام اجمعوا  
 مع البنت عصبة وذهب كذا كذا كذا الى نصيب الاخوات  
 مع البنت و هو قول جمهور العلماء و قال ابن عباس رضي  
 لا نصيب لهن مع البنت و حكم فيما اذا اجتمعت بنت و بنت  
 بان النصف للبنت و لا شيء للافق فقيل ان عذرهم كان  
 يقول ملاقات ما بين ففصل فقال نعم اعلم ان الله تعالى  
 قال ان امرأه منكم ليس له ولده و له اقل من نصف ما ترك  
 فقد جعل الولد حاجبا للافق و لفظ الولد يتناول الذكر  
 و الانثى كما في جى الامم من الثلث الى السدس و جى الزوجه  
 من النصف الى الربع و جى الزوجه من الربع الى النصف فلا  
 ميراث ملاقات مع الولد و ذكر كذا كذا كذا في الخلاف فانه  
 يافى ما بين من الانثى بالنسبة و لا حصه بالنسبة

نفسا

نفسا و انما تصرف عصبة بغيرها اذا كان ذلك النصف عصبة وليس  
 بنسبة حصه فكمه فكمه تصرف الا في مع البنت و ابواب ان  
 المراد بالولد هنا هو الذكر بدليل قوله تعالى و هو يرثها ان لم  
 يكن لها ولد و له اب و ابن بالاتفق لان الا في يرث مع البنت و اب  
 و قوله فكمه ذلك بالنسبة حيث روي عن ابن عباس ان  
 رجلا سأل ابا موسى الاشعري عن خلف بنت ابن عباس  
 اقول فقال بنسبة النصف و ان لم يكن لبنت الابن و ابان في ملك  
 ثم قال قلت سئل ذلك عن ابن مسعود رضي و ابي في  
 جى كذا به فلى سأل قال رايت رسول الله يوم السلام  
 قضى للبنت بالنصف و لبنت الابن بالنسبة و الثلث للافق  
 بالبنت في قضا اخوات ابن ابا موسى الاشعري كذا كذا كذا  
 نو في عن شيئا ما دام هذا الخبر قد دل ذلك على انه يوم  
 حكم الا في مع البنت عصبة و الاخوات لاف كالاخوات  
 لاف و ام و لهما احوال سبع النصف للواحدة و الثلثان للاف  
 ثلثان فصا عدا كذا كذا كذا الاخوات لاف و ام و ذلك لما ذكرناه  
 من النصوص في الاخوات لاف و ام على ما اشتهر به هناك  
 اخوات و لهن السدس مع الا في لاف و ام كذا كذا كذا في حق  
 الاخوات الثلثان و قد اذنت الا في لاف و ام النصف  
 فبقي منه سدس فيعطى للاخوات لاف حتى يكمل حق الاخوات

فكمه

على

النصف للواحدة  
 لاف و ام و لهما  
 و الثلثان للاف  
 و الثلثان للاف  
 لاف و ام و لهما  
 لاف و ام و لهما  
 لاف و ام و لهما



باب في اخوات الاب

ولا يرثها مع الاخوين لاني وامهم لانه قد كثر ما خلا الاخوات في  
 الشك فليعلم بين الاخوات لاني لا يرثها الا ان يكون منهن من  
 لا يرثها فيصير لاني واما يكون لاني فيهم من يرثها من خط الاخي  
 وذلك لان ميراث الاخوات والاخوات لاني وامهم ارجي في  
 ميراث الاولاد والصلبة وميراث الاخوات والاخوات لاني  
 ارجي في ميراث الاولاد لاني ذكرهم وانما هم كما  
 ما هم وانما رتبة ان يكون حصبة مع ابنته او مع  
 بنات الابن كما ذكرنا من قوله وم السلام بفضل الاخوات  
 مع ابنته حصبة وقول اكثر الصلابة والصلابة خلافا  
 لاني في تراض كما تروا في حرمه بلطف ان رتبة  
 دون غيره لاني يتوهم ان قوله الا ان يكون منهن من  
 من تيمم الرتبة لكونه منهن منهن خلافا لاني  
 ولكن مثل ذلك قد مر في احوال بنات الابن فاكثرت هن  
 بنات الميراث فقط وبنو الاجيان من الاخوات والاخوات  
 لاني وامهم وبنو الصلابة من الاخوات والاخوات لاني  
 كلهم يستقلون بالابن وابن الابن وان سئل وبالاب  
 بالاتفاق وبالجملة عند رتبة ما ذكرهم هن من حكم  
 السعد ما شتم على الالة التي رتبة للاخوات لاني وامهم  
 وعلى الالة للاخوات لاني اما سقوط الاخوات بالابن فيقول

الاخوات لاني

نحو

تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد اي ابنها كما مروا ما سقط  
 الاخوات في سقوطها لاني لاني ولا في غيرها نصف ما ذكر  
 والامام ابو الين كما سبق كما واما سقوطهم بالابن فله قوله  
 تحت الابن وقيل به معناه عند عدمه وانما سقوطهم بالاب  
 خلاصته كماله وتورث الكلاله مشروطة بنفقة انا الولد  
 والوالد كما عرف واما سقوطهم بالدة عند ابنته رتبة  
 حكم سابق في باب ما سمي بالدة ان ابنته تباين  
 مسئلة من ان ابنته استثنى في اول الباب كونه  
 اية الصبي كالاب فان ابنته يورثه ولم يزل مستطاع  
 كالاب لهؤلاء الاخوات والاخوات ويستقل بنو الصلابة  
 ايضا بالاب لاني وامهم وذلك في وقت من ان ميراث  
 الاخوات والاخوات لاني وامهم في ميراث الاولاد والصلابة  
 وانما ميراث الاخوات والاخوات لاني كماله الاولاد لاني  
 ذكرهم كمالهم كمالهم وانما كمالهم كمالهم كمالهم  
 بن بالابن كمالهم كمالهم كمالهم كمالهم كمالهم  
 فان قلت ما ذكره هن منهن على حالة تامة للاخوات  
 من جهة الاب وهي سقوطهم بالاب لاني كمالهم كمالهم  
 برهن سبع قلت هذا من تيمم الالة من اخواتهن كمالهم  
 قال بنو الصلابة كلهم يستقلون بالابن وابن الابن وان سئل

ابن

ابن







وليس قال الاقوام مع وجه الامم باقوي من حالهم مع  
 ما وقد روي عن طاووس انه قال لعنت ابنا رجل من  
 الاقوام الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسئل عنه ذلك وقال كان ذلك وصية ووجه كسار  
 الحديث وسئلنا اذ لا وصية لوارث والظاهر ان لا  
 صحة لهذا الرواية عن ابنا عباس لانه يوافق الصدوق  
 في جيب الامة لافقه فكيف يقول بارتهم مع الاب كذا في  
 شرح الامام السرخسي وفيه شبهة انه لا يوافق الا  
 فوه الامم لا يجوز ان يكون في غيرهم فان الخطب منها  
 هو انهم اذا كان هناك اخوة لاب وام او لاب فله كسب  
 الاب فيمنع الى زيادة مال فيلحق و هذا المعنى لا يوجد  
 اذا كان الاقوام الامم اذ ليس ينفقهم على الاب وهو راعيا  
 على انه لا فرق بين الاقوام لان الاسم حقيقة في الاصل في التولية  
 وهذا حكم غير منقول المتعبد بالتبني الامم انهم ينجون الامم  
 بعد موت الاب ولا نفقة عليه بعد موته ووجهه ان كسب  
 عليه نفقتهم وتمام ثلث الكل عندهم هو الامم المذكور في اي  
 عندهم الولد وولد الابن والاب سفي وخدم الامم من الامم  
 فوه والاقوام فضا قد علم ان ذلك بتوكله تعالى فان لم يكن  
 له ولد وورثته ابواه فلا ثلث فان كان له اخوة فلا  
 ثلث

من مقتضى ذلك  
 بالاسم في زيادة  
 في كسب الامم

الدس

الدس هنا اذ لم يكن مع الابوين اذ الزوجين وان  
 اذا كان منهما ادم فلها ثلث ما يقع به زوجها  
 الزوجين وذلك في المسلمين فانه اراد في صورتين  
 لان قد هما مسلمتين حقيقة بوجوب زيادة المال مثل المثنى  
 في الامة على الاربعين كما اشترنا ابوه في سلف ويمكن ان  
 يقال جملها مسلمتين في ثلث الامم مع الاب ومثله  
 وادته في ثلثها مع الامة من الجليلين ووجه ظاهر  
 زوج وابوين او زوج وابوين ومسلمتين هو منسوب  
 جمهور الصحابة والفقهاء وكان ابن عباس يقول ان  
 ثلث اصل الشركة في اثنين الصورتين مئة لانه  
 تعالى جعلها اولاد شريكة مع الولد بقوله فلها  
 ثلث واحد منها الدس مما ترك ان كان له ولد ثم ذكر ان  
 لها مع عدم الثلث بقوله فان لم يكن له ولد فورا ابوه  
 فلا ثلث فنفهم منه ان المراد ثلث اصل الشركة ايها  
 ويؤيده ان تمام المقطرة فلها بالقبض الى اصلها

من مقتضى ذلك  
 بالاسم في زيادة  
 في كسب الامم



بعد الوصية والدين وكلان ابو بكر الا هم يقول بانها لا  
 الزوج ثلث ما بقى من فرضه ومع الزوجة ثلث الاصل  
 لانه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لادخلها  
 على نصيب الاب لان المسلمة في من ستة واجتمع النصف  
 والثلث فله زوج ثلثه وسلام اثنان على ذلك التفسير  
 فيجب سلاب واحد وفي ذلك تنفيض الانثى على الذكر واذا  
 جعل لها ثلث ما بقى من فرض الزوج كان لها واحد وثلاث  
 اثنان ولو جعل لها مع الزوجة ثلث الاصل لم يترك ذلك  
 المتفضل لان المسلمة من اثني عشر لاجتماع الربع والثلث  
 فاذا اذنت الام اربعة بنى سلاب ثلثه فله تنفيضها على  
 ونسا ان معنى قوله تعالى وان لم يكن له ولد وورثه ابواه  
 فلامه الثلث هو ان لها ثلث ما ورثه سواء كان جميع المال  
 او بقية وذلك لانه لو اراد ثلث الاصل يكن في ابها  
 فان لم يكن له فلامه الثلث كما قال في حق ابنته  
 وان كانت واحدة فله النصف بعد قوله تعالى فان كانت فوق

ففيها

اشتهر

الشئتين فلهما ثلث ما ترك فيمن ان يكون قوله ورث  
 ابواه فانها عن النكاح فان قيل على ان الورثة  
 لها فقط فكلما ليس في البهارة دلالة على جميع الارث  
 فيها وان سلم فلا دلالة في الآية على صورة الزوجة  
 اصله لانثى ولا اثباتا في فرضه فله ان ابواه في الاصل  
 كالابن وابنته في النكاح لان السبب في ورثته الذكر  
 والانثى وانه وكل منهما بقى باليت بلا واسطة فيحصل  
 ما بقى من فرضه الزوجين بينهما اثلاثا كما في حق  
 ابنته والابن وكما في حق الابوين اذا ارتدوا بالارث  
 فلا يترك نصيب الام على نصف نصيب الاب كما يقتضيه  
 التمسك فلا يقال لما ذهب اليه الاصل الذي لم يسمع ما ذكرناه  
 من معنى الآية واعلم ان الام اذا اخطت ثلث  
 اشبع مع الزوجة اجمع في المسلمة المستلكن ربها  
 حقيقة لا لفظا فان ثلثها في ربع في الحقيقة ولو كان  
 مكان الاب بعد فلامه ثلث جميع المال وهو مذهب

فلو لم يكن له ولد  
 وورثه ابواه

ثلث ما ترك  
 فيمن ان يكون  
 قوله ورث



ابن جابر واحد الروايتين عن ابي بكر الصديق وتري  
 ذلك ايضا اهل الكوفة عن ابي مسعود في صورة الرواية  
الاخذ ابي يوسف فان له مع الامة ايضا ثلث اباق  
 كما مع الاب وهو الرواية الاخرى عن ابي بكر رضي  
 هذه الرواية جعل الامة كلاب فيصت الامة كما يصوت  
 الاب والتوجه على الرواية الاولى هو ان ترك ظاهر  
 قوله فلما تم الثلث في حق الاب واوتى بما تروى  
 بزم تنفيذا عليه معات وبعث في التوب وايدنا ما يؤيد  
 بقول اكثر الصحابة واما في حق الامة فاجرتنا على ظاهر  
 لعدم تساوي في التوب وقوة الاختلاف فيما بين الصحابي  
 ولا استحقاقه في تنفيذه الا على الزك مع التساوت في  
 الدرجة كما اذا ترك امر او ذم او اخطأ او اثم واقفا  
 لابي فان لم يردنا الا بربع وبعث النصف وسلا في  
 اباق في فيه فصحت هنا الا انني لم يردنا قريبا على الزك  
 وايضا سلام حقيقة الولاد كلاب فيصوت الامة بحكم

الاشفاق

هذا هو الامة لا تنفيذه  
 في التوب مع الامة  
 بل مع الامة

الاتفاق فيه وهذه المسئلة من المسائل الاربع التي  
 استشفا في اوائل اباب فان ابا صنفه ومحمد لم  
 يخلص الامة كلاب ههنا وبعث الامة لامة كانت  
 كاتم الامة اولاب كاتم الاب وامة كانت او اكثر  
 او اكثر ما يتايت اي صحبات كاتم كورين فان الامة  
 من ذوب الارحام كما شيعة من ذيات في الدرجة  
 لان التوب في تحب البهوية كما سخط به عليا اما اعطى  
 الامة الواحدة الامة في رواه ابو سعيد الخدري  
 وميعة بن نسر شعبة وقيصة بن ذؤيب من  
 انه عدم التمام اعطى الامة الامة واما ان تترك منهن  
 في ذلك اذا كان اكثر من ذيات فلما روى ان الامة  
 جاءت الى الصديق ومات اعطى ميراث ولد بنتي  
 فقال اخبرني عن ابيك واذ اعطى الامة فان لم اجدك  
 في كتاب الله تعالى نصا ولم اسمع فيك من رسول الله  
 شيئا ثم لم فتد الميراث با عطاء الامة فقال

مسألة

البدات

مع جده اهل

الاصحاب

الاصحاب



لم يبق منكم احد فشهدوا بها بغير ما سلموا فاعطاهم  
 ذلك ثم جاءتم اثم الاباء وطلبتم الميراث فقال ابي  
 ان ذلك الذي بينكم وهو من انزوت منكم فتمسكوا  
 فيه وفي رواية اخرى ان اثم الاباء جاء الى عرض  
 وقاتل اباؤهم في الميراث من اثم الامم اذ لو ماتت  
 لم يبقوا ولد ولا ولد ولا موت ورثني ولد وولد فقال  
 هو ذلك الذي بينكم فتمسكوا فتمسكوا وانتم كلتم  
 به فتمسكوا فتمسكوا فتمسكوا فتمسكوا فتمسكوا  
 الصبيحيات التي ذياتها شركن في الدنياه  
 وزهدنا بما جئنا الى ان اجملة اثم الامم تقوم مقام  
 الامم عند الله فما نفعنا ذلك اذ لم يكن للموت ولولا  
 اخوت والدنس اذ اكلوا جميعا كما ان لولد اب الاب  
 يقوم مقام الاب عند الله واولاد الابان يقوم مقام  
 الابان عند الله ثم ان الامم لا يزاوجها في فروعها  
 من الدنياه فكل من اثم الامم لا يزاوجها في فروعها

بأن

بأن الاولاد لا يزاوجون اباؤهم لئلا يمتزجوا في فروعها  
 الميراثي بكنات البنان وبنات الاخوات لئلا يمتزجوا  
 هذا التمسك في الدنياه بالبنات ولم يزاوجها في فروعها  
 الدنياه فتمسكوا به وبنات الاباء كلهم  
 كانت ابويات او اميات بالام اما الاميات فلو جاز  
 اولادها بالام والحق بالبنات الذي هو الامور واما  
 الابويات فلا فخر بالبنات وبنات الابويات  
 دون الاميات ايضا بالاب وهو قول عثمان وعلم  
 وزيد بن ثابت وغيرهم ونقل عن ابن عباس  
 مسعود وابي موسى الاشجعي ان اثم الاب تترتب مع  
 الاب واختاره شريح والحسن وابن سيرين لما رواه  
 ابن مسعود من انه علم اعطى اثم الاب الدنياه وهو  
 الاب والميراث في ذلك ان ارض الدنياه ليس باختيار  
 الاولاد بالانثى لان الاولاد لا يزاوجون اباؤهم لئلا يمتزجوا  
 بشري من فروعها كما تراها على استمساك فروعها بالانثى

بأن







بويات التي تترن مع الجنة التوبى مما اى به كان  
 اى سوار كان من قبل الام او من قبل الاب  
 الجنة التوبى من اى جهة كانت البعدى فثبت  
 في اقسام اربعة هذا مذهب علمنا احدى الروايات  
 عن زيارت ثابت وفي رواية اخرى من ان التوبى  
 ان كان من قبل الاب والبعدى من قبل الام فها  
 سوار فيكون جهة جب التوبى في اقسام ثلثة فقط  
 ملك الاربعة وقد نقل بهذا الرواية بذلك واثبت  
 في الاصل من قوله والله تيسر علينا ان الجنة اما حتى  
 بالامومة وهي في التلى من جانب الام اظهر فانها ام  
 تترن بآية والاخرى ام تترن بآية فاذا كانت التوبى  
 من جهة الام فلها رجاء بزياة التوبى وظهر صفة  
 الامومة جميعا فكانت اولى وانما اذا كانت التوبى  
 من جهة الاب والبعدى من جهة الام فلها مظهر  
 الصفة ولا اخرى زياة التوبى فتستويان في استحقاق

در صم

الجمع من قبل  
 الام والاب  
 في التوبى

ما انتم  
 الله ما سكا  
 الله ما سكا  
 الله ما سكا

الله ما سكا  
 الله ما سكا

هو بسند حسن  
 اوله رتعا وثلاثا  
 الارث

الامومة  
 لا قوة عطف

الارث وتناستحقاق الجنة باعتبار الامومة وهي  
 الاصلية ومعنى الاصلية في التوبى اظهر اقوى منه  
 في البعدى سوار كان من جهة واحدة او من قبل  
 فتكون هي مقدمة على البعدى مطلقا ولو كان  
 ظهور الامومة موجبا لمنفعة لمكان ام الامومة  
 على ام الاب مع ثبوت وبها في التوبى وهو باطل  
 اتنا ما وارثه كانت التوبى كما ام الاب فخذ منه  
 مع ام ام الام وكما ام الام مع ام ام الاب او  
 نحو به كما ام الاب عند وجوده فانها نحو به ووجودك  
 بجسم ام الام ففي هذه الصورة اعلم ان خلف البت  
 الاب وام ام الاب وام ام الام يكون احوال كذا  
 عندنا لان البعدى نحو به بالتوبى والتوبى نحو به بالاب  
 ونظيرة انما الاخوات يتجن الام من الثلث الى السبع  
 موكونا نحو به بالاب وقال الحسن بن زياد ميراث  
 اكلات ههنا لام ام الام وان كانت ابنة من ام

الامومة  
 البعدى  
 البعدى

الامومة  
 البعدى

التوبى  
 التوبى  
 التوبى



ضمیمہ

فهي هنا ليست وتوضحها ان تلك الملامح التي زوحت  
ابن ابنا بنت بنتا قوله منها ذكر اذا زوحت هذا  
المولود بنت بنت اخري قوله بينهما وله كانت نك  
او انما لمولد بنت اتم اتم اتم الامم و اتم اتم ام الاب  
وام ابا اب الاب وكانت صاحبها اعني اتم زوحت  
ابنا لمولد والتم اتم ابا اب لاب ينقسم النسل بينهما  
عنه ابا يوسف انما ابا عبا رابا ابان وهو قول سينا  
وعنه محمد اتم ابا عبا راجات وهو قول زرويه  
قول محمد ان استحقاق الارث باعبار السباب فاذا  
اجتمع في واحد بيان متفقان بكون تين من جهتين  
كانا في الصورة واحدة وفي المعنى متقدا فيستحق الارث  
البيان بسببهما كما اذا اجتمع فيه سببان مختلفان الا برب  
انه اذا ترك ابني عم له هما ابا ليم فانه يأخذ  
ذلك الا في النسل بالزخا و ابا في بينهما فحين  
بالصوبة وانه اذا ترك ابني عم له هما زوحتا فانه



ياخذ الزوج النصف بمزوجة ويقاسم الآخر في النصف  
 بالمعصية واذا ترك الزوج شيئا من ماله لم ينفذ  
 تركه بالنسبة مع الايمان الا في باب واثم لا تركه من  
 جهتي جهة قرابته مع الامانة نقول اقوت من جهة الامانة فخر  
 لما في التزويج حتى قدم على الاب لا ياب فلا يكون معتبرا  
 في الاستمساك فخلافا لجهة المذكورة ورد قول  
 يوسف انا تعدد راجحة ان اقضى تعدد الاسم كما في الا  
 مشهورة الثلاثة المذكورة كان مقتضاها تعدد الاستمساك فحب  
 تعدد واما اذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم الجهة  
 الواحدة وما في فيه من هذا القبيل فان ذات الزوج  
 تبين ستم بالجهة كذا التوبة الواحدة واذا كان جهة  
 ذات قرابات ثلث مع جهة ذات التوبة الواحدة  
 وجهة يتقسم التس بينهما انصافا عند يوسف  
 واربا عا عند غيره قال الامام الرضا لاروايته  
 عن ابيه في صورة تعدد قرابة جهة له تبين وذكر

اني احمل الى اذ انزل  
 تركه من ماله  
 اذ جهتي جهة  
 كما اذا تركه  
 له ويأخذ  
 بابيه  
 ع

وذكر في ذرايع الحنبلي بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق  
 ان شئ من اصحاب ان فقي ان قول ابي جوما  
 لك وانما قوله كقول ابي يوسف ربه الله **بالعصا**  
 عصا الرجل في النكاح قرابة لايه وكنها على عاصب  
 وان لم يسمع به من عصب العظم بنفان اذا اخطوا  
 قوله مالا باطوق والابن طوق والعم جان والام  
 جانب ثم تسمى بالتوبة والجمع والمذكر والمؤنث  
 وقالوا في مصدر المعصية والذكر يقتض الاثنى  
 اي بغيرها عصا العصبات النسبية قد تارة لا تاتي  
 من النسبة كما تارة تسمى بنفس وعصا بغيره وعصا  
 مع عصا اما العصب بنفسه على ذكر اجتهاد المذكور  
 الاثنى لا تكون عصا بنفسه بل بغيره او مع غيره لا تفضل  
 في نسبة الى الميت اثنى فان يوقلت الاثنى في نسبة  
 ابيه لم يكن ابيجه عصا كما ولد الام قاتبة من ذوات  
 اثنى وخاض كالب الاثم وابنا ابنت فانتها من ذوات  
 واسطه عصبه لم يسمع الاثر

انما  
 الاثني  
 واسطه



رطام فان قلت الا في الاب و ايم عصبة بنفسه مع ان الالم  
 واقله في نسبه اليه قلت قرابة الاب اصل في نسبه  
 العصبية فانما اذا انزوت كعت في اثبات العصبية  
 بخلاف قرابة الالم فانها لا تنقطع بانزادها على لانها  
 تنافي في نسبه في استحقاق العصبية <sup>بما لا ينفك</sup> <sup>بما لا ينفك</sup>  
 قرابة الاب لكنا جعلنا بمنزلة وصف زائر فحقنا  
 بما في الاب و ايم على الاب و علم ان العصبية  
 بانفسهم اربعة اصناف الاول جود الميت والى  
 اصله والثالث جود ابيه و ايم جود جود فقدم  
 من هذا الاضافي والمنه رجاين في الاب فالاول  
 اي يرتبون بوزن الدرجة اعني اويلهم بالمرتبة <sup>الاول</sup>  
 يستحق بالعصبية جود الميت اي البنون ثم بنوهم  
 وان سئلوا ثم اصل ابي الاب ثم لجد اب الاب وان  
 علا وانما قدم البنون على الاب لانهم فروء الميت  
 والاب اصله و اتصال النوع باصله اظهر من اتصالي

الاصل بنوعه الا في ان النوع يبيع اصله ويغيره كورا  
 بغيره دون العكس فان ابنا والابن يبيع ابيه فلان  
 في بيع الارض ولا تدخل في بيعها فظهر انهم  
 يدرك علم انهم اقرب الى الميت في الدرجة وان لم يكن  
 ذلك حقيقة لانه لا اتصال من ابي بنين بنو واسطة  
 و قد تم بنوا البنين وان سئلوا على الاب لان سبقت  
 قسم ايضا ابنته المتقدمة على الابوة لانهم فروء  
 وكون الاب اقرب درجة من الظاهر كظهورها  
 بين الابن وابن الابن وتبعه لجد باب الاب بنوهم  
 عنه اب الالم الذي هو لجد انا فيكوز ذلك تقربا  
 بما علم ضمنا من قوله فكل ذكر لا تدخل في نسبه الى الميت  
 انشئ لزيد الالم نام بايمتهم هو اثبات ارضه ووجاهته  
 بغيره ومن علما من الاجراء انهم قد و ايتهم  
 منهم من كان اقرب درجة ثم جود ابيه الى الافة  
 ثم بنوهم وان سئلوا في الافة عن الجد وان علا

البنون

فردا اعظم



قول ابراهيم طلاقا لهما كى يستغف عليه في باب منسمة  
 ابلد واما اطلق الكم ههنا بلاتنية على خلاف لانه  
 المتخلف لغتوى وما في بنيتهم عنهم بوب ورجعتهم ثم جرد  
 جرد اى الامام ثم يولد واما مطلقا اى الامام  
 عن الاخوة وما في بنيتهم عنهم بعد الدرجة فظهر ان اسبا  
 العصوبة بنفسه انواع اربعة البنتوة بغير واسطة  
 او بواسطة والابوة كذلك والاخوة وفرعا والعموة  
 وفرعا كذلك والترتيب ما عرفت ثم اى بعد الترتيب  
 بقرب الدرجة يترجحون بقوة التوابع اعني به ايا  
 بالمدكور وهو الترجيح بقوة التوابع ان ذات التوابع  
 من العصابات اولى من ذى قرابة واحدة مع سواها  
 في الدرجة ذكر اكلان ذوات التوابع او انسى لقولهم  
 ان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العائلات  
 بنوا لايان اولى بالمدارث من بنى العائلات والمقصود  
 من ذكر الام ههنا انما يترجح به بنوا لايان

واحد  
 ٢١ لها  
 ٢٢ ط  
 ٢٣ ط  
 ٢٤ ط  
 ٢٥ ط  
 ٢٦ ط  
 ٢٧ ط  
 ٢٨ ط  
 ٢٩ ط  
 ٣٠ ط

علم بنى

على بنى العائلات كالا لاياب وائيم فانه مقدم على الامام  
 ابراهيم واما هذا من ذوى التوابع او الالف  
 لاياب وائيم اذا صارت عصبه مع البسات اى البسات  
 الصلبة او غيرها فانه ارفع اولى من الامام لاياب  
 لابن عبات فان الالف لا ترفع عصبه مع البسات عصبه  
 كما ترى هذا من ذوى التوابع واما ذكرها  
 ههنا وان لم ترفع عصبه بنفسها لكانت في الحكم لمن هو  
 عصبه بنفسه واذا لم ترفع عصبه بل كانت ذات فرض  
 فذكرها واما في سلاخ لاياب وابن الامام لاياب وائيم  
 فانه اولى من ابن الام لاياب لانها مت وبيان في الذرة  
 مع كون الاول ذواتين وكذا الحكم في الامام الميت  
 ثم في الامام ابيه ثم اى يترتب بين هؤلاء الامام  
 من ذى الامام قربا الدرجة او لا وقوة التوابع  
 ثانيا فم الميت مقدم على ابيه واما مقدم على عم  
 بده و ذلك لقرب الدرجة وفي كل واحدة من هذه الامام



فیروز

[illegible]

صيرورة الاخرين عصبه قوله تعالى وان كانوا اقربا  
رجالا وبنات فليذكر مثل خط الانثيين ومن لا وفاء له  
 من الامات وانما عصبه لا يصير عصبه يا صبيها وزك  
 لان النقا الوارد في صيرورة الانثيين بالذكور عصبه  
 انما هو في موضعين ابنتان بابنتين والافوات بالار  
 خو كما عرفت انثى والامات في كل منهما ذوات  
 فروضهما لا فرض له من الامات لايتوارثها وايضا  
 الا في عصبه افته بنقلها من فرضها فالله الانوار الى الحق  
 بغير ان يترك تفصيل الانثى على الذكر والمساواة بينهما فاذلم  
 يكن الانثى بانوارها صابغة فرضها يلزم انه المعنى من  
 عدم تخصيصها فيها كالنعم والى الله اذا كانا لا يراهم الا  
 كانا الى كل كلم دون العلم وكذا الى في ابناهم  
 مع بنت العلم لا يراهم وفي ابناهم مع بنت العلم

واما العينة مع غير العينة فكل ما في العينة من غير العينة  
 كالاختلاف في ايام اولاد بين ابنت سوار كانت  
 من اطفاله من قبله معطيات القدم في قال  
 عصبون تاليه من ايام العينة الحاصلة  
 فكذا اختلفت الايام  
 فكل ما في العينة من غير العينة

لست هلا ماضات على المذكر الزمان فانه فليكن  
من السهل ولا منقول لا غير مجتهد في  
اجتهاد والاعمال في التمرين والافضل  
مجتهدا في اجتهاد لا غير

بنیت الامام لاب او امام رضا علیهما الصلوة والسلام  
اربعین سال از وفات حضرت و کتب ابن ابی القرم لاب برت  
مردمان بنیت القرم لاب و ابی الامام لاب برت اونا

عجبات شویاب الدین /



منه زوايا اوله او فم او علكه قزاق

صبيته او بنت ابن وسوا كانت واحدة او اكثر كما كان  
في حاشته من قودوم السلام افعلا الا فوات مع ابنت  
عصبة والمارد من الميتين هنا هو الجنس او كان او  
متقدرا والنوق بين ثنتين العصبين ان النوق في العفة  
بغيره يكون عصبة بنفسه فينبغي سببه العصبية الى الا  
نشي وفي العفة مع غيره لا يكون عصبة بنفسه اصلا بل يكون  
عصبية تلك العصبية عما معه لذلك النوق واخر العصبية  
مولى الساقية وهو عمة ما تقدم على ذوي الارحام والارواح في السلم  
على ذوي النوق وهو قول غير زير بن ثابت وقال النسابة وهو مروي  
ابن مسعود هو مؤخر عن ذوي الارحام ايضا وسئل النوق في السلم  
بقوله تعالى والاولاد الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب ذوي النوق  
انه اي بعضهم اقرب الى بعض من ليس له رجم واليه  
يتبع على الترتيب وبقوله عمن لمن اخلق عيدا هو مولاك  
فان شكرته فهو شكره فان كفرته فهو كفره وانما  
هو حكم يترك وارثا كنت انت عصبه فذا شرط في تورث

تقدمت راجعة

او اخر هذا الجنس من الورثة  
وجنسه الى عمة وفي النوق  
ومن جنسها الى عمة وفي النوق  
لان النوق في السلم هو  
والعصبية ليست في النوق

ط  
اي حكمه لان المولى اسم يترك  
بين الاعلى والاسفل كما في النوق  
فتكون العصبية اسم

مولى

مولى الساقية ان لا يدرع المستحق وارثا وزوي الارحام  
من قبيل الورثة والجد اب اما في الآية فهو ان سب  
نزوينا ما روى من انه عيم السلام كما قدم الميراث في  
بين الميراثين والارحام والارحام والارحام والارحام  
فمنع الله هذا الحكم بهذه الآية وبين ان الرجم مقدم  
على الميراث والارحام والارحام والارحام والارحام  
الارحام على مولى الميراث والارحام والارحام والارحام  
السلام اراد بقوله ولم يدرع وارثا انه لم يدرع وارثا  
وهو عصبه الا بغيره انه قال في آخر كنت انت عصبه  
ولم يقل كنت انت وارثا واذا كان مولى الساقية  
عصبه وهو آخر العصبية كما يدل عليه الحديث كان  
مقدم على ذوي الارحام والارحام والارحام والارحام  
عليها ثم الميراث بمرتبة من مستقة مطلقا سواء  
كانت عمة لوجه الله او لغيره او لغيره او لغيره  
ساقية او بشرط ان لا ولا عمة او لغيره او لغيره  
كغيره ما تقدمت قولي به

انما  
بما لا يدرع وارثا

ط  
اي حكمه لان المولى اسم يترك  
بين الاعلى والاسفل كما في النوق  
فتكون العصبية اسم



او بطلان او بطريق الكتابة الى غير ذلك وقال مالك  
 ان اعتقد لوجه الشيطان او بشرط ان لا ولاد عليه  
 لم يكن مستحقا للولادة صله شرعية وانما هو لوجه  
 الشيطان قد ارتكب بالاعتقاد المعصية فتجزم انه  
 الصلة ومنها قوله بنى الولد فقرة ما فلا يستحقها  
 ولنا ان التبت هو الاعتقاد لقوله وم الولاد  
 لمنا اعتق وهذا التبت مستحق في جميع هذه الصور  
 فثبت بما سبق في جميع هذه الصور ان عصبه مولى  
 الصلابة على الترتيب الذي ذكرنا في العصبات  
 فتكون عصبات النسبة متقدمة على عصبات  
 النسبة اعني معتق المعتقد والمراد بعصبات  
 النسبة هو عصبه بنفسه فقط كما ستعرفه والبرهان  
 بين هؤلاء العصبات مائة فيكون من ابن المعتقد او  
 من عصبته ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوا ثم  
 جد وان علا الى آخر ما فضل هناك لقوله ثم

هذا هو الوجه الذي  
 عليه في قوله بنى الولد  
 فقرة ما فلا يستحقها  
 ولنا ان التبت هو الاعتقاد

الولاد

الولاد بما سبق في قوله بنى الولد  
 فقرة ما فلا يستحقها  
 ولنا ان التبت هو الاعتقاد  
 لمنا اعتق وهذا التبت مستحق في جميع هذه الصور  
 فثبت بما سبق في جميع هذه الصور ان عصبه مولى  
 الصلابة على الترتيب الذي ذكرنا في العصبات  
 فتكون عصبات النسبة متقدمة على عصبات  
 النسبة اعني معتق المعتقد والمراد بعصبات  
 النسبة هو عصبه بنفسه فقط كما ستعرفه والبرهان  
 بين هؤلاء العصبات مائة فيكون من ابن المعتقد او  
 من عصبته ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوا ثم  
 جد وان علا الى آخر ما فضل هناك لقوله ثم

هذا هو الوجه الذي  
 عليه في قوله بنى الولد  
 فقرة ما فلا يستحقها  
 ولنا ان التبت هو الاعتقاد

هذا هو الوجه الذي  
 عليه في قوله بنى الولد  
 فقرة ما فلا يستحقها  
 ولنا ان التبت هو الاعتقاد

هذا هو الوجه الذي  
 عليه في قوله بنى الولد  
 فقرة ما فلا يستحقها  
 ولنا ان التبت هو الاعتقاد











الولاء فانه لا يجري فيه سهام الورثة بالنسبة كما  
 في المال بل هو حسب <sup>قوله</sup> يورثهم بطريق العصوبة  
 فيقرب الاقرب فالاب والابن اقرب العصباء و  
 لو كان تجري فيه سهام الورثة بالنسبة كما المال  
 لكان لثلاث نصيب من الولاء بالارث على ان قوله  
 وهم السام الولاء <sup>قوله</sup> كل من نسب لابيائه ولا يورث  
 ولا يورثه دليل واضح على قول الاول وهو  
بهما ولو ترك ابن المتيقن وجمعه فلولاء  
 كل من كان بالانتماء وذلك لان الاب والابن في  
 العصوبة تلعب النظائر لان اتصال كل منهما بال  
 لست ملا واسطة وكون الاقرب <sup>قوله</sup> الى ما تر  
 من ان زياده قربة امر حكلي فوق الخلاف بينكم  
 خلاف الجدة فان اتصاله بواسطه الاب فيكون الاب  
 اقرب من الجدة فيكون الابن اقرب منه بلا اشتباه فلا  
 نزاع الجدة في الولاء بخلاف هذه من السام لال

في المال بل هو حسب  
 يورثهم بطريق العصوبة

فيقرب الاقرب فالاب والابن اقرب العصباء و

لو كان تجري فيه سهام الورثة بالنسبة كما المال  
 لكان لثلاث نصيب من الولاء بالارث على ان قوله  
 وهم السام الولاء كل من نسب لابيائه ولا يورث

مقتضى  
 مقتضى  
 مقتضى

المستثناة على قول الاخير لانه يوسف حيث لم يعمل  
 فيه الجدة كالأب قال شيخ الاسلام خواصه زاده  
 ولو ترك جد المتيقن و اخاه كان الولاء كله لجدته  
 عند ابي ضيفه لانه اقرب الى الميت في العصوبة  
 من الاخ على مذهبه وعندهما الولاء بينهما نصفان  
 وذكر في كتاب الولاء في كتاب الصلابة كونه  
 على و ابن مسعود وزيد بن ثابت و اني بن كعب  
 وغيرهم اتهم قالوا الولاء لكبر فاستدل بعض الفقهاء  
 بظاهره على ان الولاء لكبر بني المتيقن مستأبده  
 فانه قائم مقامه في الذنب عن العشرة <sup>قوله</sup> فكان  
 المذهب عندنا ان المراد بكبر التوب أي بقرتهم في  
 استحقات الولاء اقرب بني المتيقن يوم موته  
 حتى ان مات المتيقن عن ابن و ابن ابن اخ كان

المستثناة على قول الاخير لانه يوسف حيث لم يعمل

فيقرب الاقرب فالاب والابن اقرب العصباء و

لو كان تجري فيه سهام الورثة بالنسبة كما المال  
 لكان لثلاث نصيب من الولاء بالارث على ان قوله  
 وهم السام الولاء كل من نسب لابيائه ولا يورث



الصلوات السببية وتبين على ان الفتى وان لم يكن  
 اختيا رجا سبب كنه مولاد وتفصيل الكلام في هذا المعنى  
 ان التوبة على ثمة انواع الاول التوبة التوبة وهي  
 ذي الرحم الحرم من الولاد اما بطريق الاصلية كالاب  
 والابن والثاني وان علوا واما بطريق التولية كالاولاد  
 لادوا ولاد الادوان الثالث سفلوا في ملك واحد انما  
 هو لا رقتى عليه الرابع اراد عتق اولم يرد ان يرد  
 است المتوسطة وهي قرابة الميراث غير النكح في  
 قرابة الاخوة والافوات واولادهم وان سفلوا  
 وقرابة الاعمام والعمات والافوات دون اولادهم  
 ومن ملك واحد من هذا الميراث الخامس عتق عليه فخرنا  
 خلافت في النوع الثالث البعيدة وهي قرابة ذي  
 الرحم غير الحرم كالاولاد والاعمام والافوات فاذا ملك  
 واحد منهم لم يفتق عليه باخلافه والسادس في مسئلة  
 الخلاف ان ليس بينهما اي بين المالك والمملوك جزئية

كما في الاصول

كما في الاصول الموزع على يفتق احد على صاحبه  
 كالاولاد والاعمام الثاني ان قرابتهما في الاحكام كقرابة  
 اولاد الوسم حيث تقبل شهادتهما في كل منهما لهما  
 ولو لم ينفك لكل واحد منهما ان يفتق ذكوة في الاصول  
 انقصا في بينهما من الجانيين وكل خليفة كل منهما  
 لهما جهة خلافا لوالدهما والمولود لهما مائة  
 عن ابن عباس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام  
 اني وجدت اني بيني وبينك في التوبة فاشترته وانما  
 اريد ان اخفف فقال صلى الله عليه وسلم قد افقت الله واليه  
 في ذلك ان التوبة المسماة بالمحبة عتق يفتق  
 مع الملك كما في الاباء والاولاد وتوجه ان هذا  
 لفتق بطريق التولية والثاني الميراثية الميراثية في  
 استحقاق لرسالة الابن ان حرمه المالكية ثبت  
 في هذه التوبة لاجل القبالة عن اول الاستدلال  
 والاستدلال فمرا ومن ابين ان ملك ابين اقوي الاستدلال

فدليل

فدليل







الشئان فاعطيتا البنت الشئان اثنتين منها بالنزقة  
 واعطيتا الكبرى والصغرى واحدًا منهما بالولاء ولا  
 يستقيم الاثنان على ثلثة بنين بها مبانة فاذنا  
 جميع خبر وروستين اخى الثلثة ولا يستقيم ايضا ابنا  
 وهو الواحد على ساهم الولاء وهي في ذلك لانا  
 وجدنا بين ما في الصغرى والكبرى موافقة بالثلاثة لان  
 العشرة الكبرى خبر وروستين فثلاثة الشئان ثلثة وخمس  
 الشئان اثنتان وجمعهما في هي ثلثة في عدد الرأس  
 من الورثة لان تقسم الثلث الباقي على الكبرى والصغرى  
 يوجب ان يكون على نسبة مائتهما وهي بغير مبانة  
 الوفاين وبين الخصة والواحدة مبانة فاذنا  
 مجموع الخصة ايضا ومساكنة هي عدد رؤس البنات  
 وبينها مبانة فخذنا احدهما في الاخرى فحصل في  
 عشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة التي هو  
 ثلثة فحصل في واربعين لئلا تقع المسئلة اذ قد

هذا هو الجواب على ما سألنا  
 في معرفة الورثة في هذه المسئلة

كان لبنات من اصلها اثنان واذا ضربناهما في الخصة  
 وهو في عشرة حصل ثلثون فكل بنت عشرة وكان  
 للصغرى والكبرى من اصلها واحد وخمسة في الخصة  
 فلم يتبق فثمان الخصة العشرة الباقية على ساهم  
 الولاء فاحصا لكل سهم ثلثة فلكبرى ثلث الخصة  
 عشرة ستة وقد كان لها عشرة بالثلاثة فلها  
 ستة عشر وللصغرى من خمسة عشر ستة وقد  
 كان لها عشرة بطريق النزقة وبموجب الستة  
 عشر وليس لولس على الاثنتي عشرة التي ابقاها  
 بالثلاثة ثم ان الكبرى والصغرى ان تزوجا ابائهما  
 بالولاء اذ اجن جنونا مطبعا قال شيخ الاسلام قوا  
 هرزاد كان شيخنا ابو بكر الجعفي الجعفي فكل من  
 ابيهما كانا الى فطانه كان يقول هذا من النوا  
 التي شئان عنها وهو ان يكون بنت ارجل ولية  
**باب الخ** وهو في الثلثة المنع ومنه

هذا هو الجواب على ما سألنا  
 في معرفة الورثة في هذه المسئلة

هذا هو الجواب على ما سألنا  
 في معرفة الورثة في هذه المسئلة



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
في كل حال ولا يمتنع عليه في كل حال  
ولا يمتنع عليه في كل حال ولا يمتنع عليه في كل حال

الحجاب لما يستلزمه من شيئا وتنتج عن النظر اليه وفي اصله  
اهل هذا العلم من شخصين من ميرة اما طلبة  
او بصفة بوجوه شخص اخر الحجب على نوعين احدهما  
حجب مقصود وهو حجب عن تسليم اكثر الى تسليم  
اقل وذلك اي احجب النقصان تحت من الورثة  
معدوجين والام وبنت الابن والاخت لابي  
وقد ترسبته في اهل اولاد فالزوجة حجب من النصف  
الى الربع والزوجة من الربع الى النصف لوجوه اولاد  
ولله الابن والام حجب من النصف الى الثلث بالولاد  
به الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات وبنت الابن  
حجب مع بنت الخطيب من النصف الى الثلث تكملة  
لنصفين والاخت لابي وام من النصف الى الثلث  
انفا كما انكثت لك تعايدا فيما سبق وتماثهما حجب  
حرمانا وهو ان حجب عن الميراث بامرة فيصير واما  
للكلية والورثة فيسهل اي في حجب اهل اهل وبالنسبة

وهذا اذا كان والده في النصف والام  
من النصف الى الثلث

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
في كل حال ولا يمتنع عليه في كل حال  
ولا يمتنع عليه في كل حال ولا يمتنع عليه في كل حال

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
في كل حال ولا يمتنع عليه في كل حال  
ولا يمتنع عليه في كل حال ولا يمتنع عليه في كل حال

في بيان

وهذا اذا كان والده في النصف والام  
من النصف الى الثلث

فدعيان فربما لا يكون هذا الحجب في حال البتة وان كانا  
ابعض من اهل حجب النقصان وهو من النصف  
الرجل الابن والاب والزوجة وتلك من الثلث  
ابنت والام والزوجة فان قلت قد ياتي من الزوجة  
بالتشريع الزوجة والبرقية فلا يقع انهم لا يكونون في حال البتة  
قلت الكلام في الورثة وهو على ذلك التفسير  
بورثة وقرينة يرثون في حال حجب الوفاة  
في حال اخرى وهو غير هؤلاء الستة من الورثة سواء  
كانوا من العقب او ذوي الفروض وهذا اي حجب  
الرحمان في الزوجة مبني على اصلين احدهما وهو ان  
كل من ياتي الى الميت بشخص لا يرث مع وجه  
ذلك الشخص طاب بن الابن فانه لا يرث مع الابن سواء  
اولاد والام فانهم يرثون معا انهم يرثون الى الميت  
بما وذلك لانهم سواء فيما يجمع التركة وحينئذ  
الاصل ان الشفع المحدث به ان استحق جميع التركة لم

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
في كل حال ولا يمتنع عليه في كل حال  
ولا يمتنع عليه في كل حال ولا يمتنع عليه في كل حال



کافور

مضمواد اولانيه  
اخرا و غلظت اسم او علم  
اولوب و روح الوب و ر  
قاله







الشطر وهو مذهب الابواب وايضا اذا لم تجب الكافر بغير الجمان  
 كفي الرواية المشهورة عنه كذا لا تجب في النقصان اذ  
 لا فرق بينهما لان في الممان تقويم الاقرب على الابعد في الحكم  
 وفي النقصان تقويم الما قبل الما في الجواب في بعض فادرا  
 كانت صورة ابوراث في الحكم الما قبل الما في بعض فادرا  
 ايضا شرطها ههنا بعد او في الطاولي في كتاب  
 انما وانهم قد اجمعوا على ان من ضل ابائا مملوكا او كافرا  
 وجدا حرا مسلما فان جده ميراثا فله جعل الان لميراثه  
 لعدم علم جده بالاصل والحبوب يجب الممان في بعض  
 كتاب الجين بالاتباع بينا وبين ابن مسعود كالاتين  
 من الاخوة والافراد معا فاما من ابية طائفة  
 الابوي طائفة طائفة فاما من ابية طائفة طائفة مع الاب  
 ولكن تجبان الامم من الثلث الى التسع وكنه الى  
 في حب الممان فان ام الاب يجره به وجاهية لاهم وانه كذا  
 ايم الامم اما كذا ابن مسعود فلان الموم كذا حاجب

كذا في الرواية المشهورة

مذهبنا في بعض  
 اما في بعض  
 شطر او في بعض

مع انه ليس بوارث اصلا كذا الجواب في اولي لانه وارث  
 من وجه وان ورواها كذا فلان الموم انما جعل  
 بمنزلة الموم لانه ليس بهن ميراث من كل وجه كذا  
 الجواب فانه اهل له ما ورواها كذا فلان الموم انما جعل  
 في حق استحقاق الارث من لايث شيئا ويجعلها  
 في حق الجاني فهو وارث في حق الجاني لولا حاجته في الجاني  
**فان النكاح** في حق من بيان الجاني شرعا ان بيان

كذا في الرواية المشهورة

سلام او غيره

اما في بعض  
 كذا في بعض

في بعض  
 كذا في بعض  
 كذا في بعض



هذا هو المقصود من قوله  
ان الشئ اذا ضيف جعل التبع وان التبع اذا ضيف  
جعل النصف وكذا في النسب اذا ضيف صار ثلثا واذا  
ضيف الثلث صار ثلثين والاضيف اراد النصف اذا  
ضيف صار ربعا وان التبع اذا ضيف صار ثلثا  
وكذا الحال في نصف الثلثين والثلث والى اصل  
انه اذا اجتمع كل واحد من هذين النوعين امكن هناك  
جبارتان في النوع الاول ثالثة يقال النصف ونصف  
اي التبع ونصف نصف النصف ان الشئ ومارت يقال  
النصف ونصف من التبع ونصف نصف اي النصف وفي النوع  
الثاني يقال ثلثان ونصف ونصف نصف ويقال  
ثالثة اربع الدس ونصف ونصف نصف وارب  
في انهم جعلوا النوص الستة نوعين انهم طلبوا ما  
هو الاقل من تلك النوص مقداراً فوجدوا ان اثنين  
الذي في جنب الثانية ووجدوا الربع والنصف خارج  
بين من با كبر فعملوا هذه الستة نوعاً واحد انهم

ان الشئ اذا ضيف جعل التبع وان التبع اذا ضيف  
جعل النصف وكذا في النسب اذا ضيف صار ثلثا واذا  
ضيف الثلث صار ثلثين والاضيف اراد النصف اذا  
ضيف صار ربعا وان التبع اذا ضيف صار ثلثا  
وكذا الحال في نصف الثلثين والثلث والى اصل  
انه اذا اجتمع كل واحد من هذين النوعين امكن هناك  
جبارتان في النوع الاول ثالثة يقال النصف ونصف  
اي التبع ونصف نصف النصف ان الشئ ومارت يقال  
النصف ونصف من التبع ونصف نصف اي النصف وفي النوع  
الثاني يقال ثلثان ونصف ونصف نصف ويقال  
ثالثة اربع الدس ونصف ونصف نصف وارب  
في انهم جعلوا النوص الستة نوعين انهم طلبوا ما  
هو الاقل من تلك النوص مقداراً فوجدوا ان اثنين  
الذي في جنب الثانية ووجدوا الربع والنصف خارج  
بين من با كبر فعملوا هذه الستة نوعاً واحد انهم

طلبوا

طلبوا اقل فرقي بين اثنين فوجدوا ان الدس الذي فيه  
الستة ووجدوا الثلث والثلثين خارجين من با  
كبر فعملوا من الستة الاخرى نوعاً اخر وقد يقال انما هي  
النوع الاول بالاول لانه نصيب اول الموجودات من  
النسب لان النسب اعني التبعين لان نصيب لا يوجد الا في  
جانب المتساين من النوص افاً افاً كان يكون  
ان يقال افاً مرة واحدة لان معنى مكررة نظر  
ال جانب النصف فكرر ونظرة ما ورد في الحديث  
ان الشئ شئ شئ في كل فرقي من سائر النوص  
من الاعداد الا النصف وهو من الاشياء وليس الاشياء  
سواء كالتبع من اربعة والثلث من ثمانية والثلث  
من ثمانية والدس من ستة فان في كل كسر  
من الاعداد سبعة من الاعداد اذ الربع ستة من الاعداد  
اربعة وكذا الباقي وقدم في التبعين الربع والثلث على  
الثلث لان من النوع الاول كان نصف ولم يذكر الثلثين

هذا هو المقصود من قوله  
ان الشئ اذا ضيف جعل التبع وان التبع اذا ضيف  
جعل النصف وكذا في النسب اذا ضيف صار ثلثا واذا  
ضيف الثلث صار ثلثين والاضيف اراد النصف اذا  
ضيف صار ربعا وان التبع اذا ضيف صار ثلثا  
وكذا الحال في نصف الثلثين والثلث والى اصل  
انه اذا اجتمع كل واحد من هذين النوعين امكن هناك  
جبارتان في النوع الاول ثالثة يقال النصف ونصف  
اي التبع ونصف نصف النصف ان الشئ ومارت يقال  
النصف ونصف من التبع ونصف نصف اي النصف وفي النوع  
الثاني يقال ثلثان ونصف ونصف نصف ويقال  
ثالثة اربع الدس ونصف ونصف نصف وارب  
في انهم جعلوا النوص الستة نوعين انهم طلبوا ما  
هو الاقل من تلك النوص مقداراً فوجدوا ان اثنين  
الذي في جنب الثانية ووجدوا الربع والنصف خارج  
بين من با كبر فعملوا هذه الستة نوعاً واحد انهم

هذا هو المقصود من قوله  
ان الشئ اذا ضيف جعل التبع وان التبع اذا ضيف  
جعل النصف وكذا في النسب اذا ضيف صار ثلثا واذا  
ضيف الثلث صار ثلثين والاضيف اراد النصف اذا  
ضيف صار ربعا وان التبع اذا ضيف صار ثلثا  
وكذا الحال في نصف الثلثين والثلث والى اصل  
انه اذا اجتمع كل واحد من هذين النوعين امكن هناك  
جبارتان في النوع الاول ثالثة يقال النصف ونصف  
اي التبع ونصف نصف النصف ان الشئ ومارت يقال  
النصف ونصف من التبع ونصف نصف اي النصف وفي النوع  
الثاني يقال ثلثان ونصف ونصف نصف ويقال  
ثالثة اربع الدس ونصف ونصف نصف وارب  
في انهم جعلوا النوص الستة نوعين انهم طلبوا ما  
هو الاقل من تلك النوص مقداراً فوجدوا ان اثنين  
الذي في جنب الثانية ووجدوا الربع والنصف خارج  
بين من با كبر فعملوا هذه الستة نوعاً واحد انهم

اصطلاح في النسب  
او من نوع اولد  
الحرف في النسب  
النوع الثاني



لانه في حكم الثلث وتكرير له وترك التسلسل لظهور جازما  
 ذكر فان كان في المسئلة النصف فقط كما فيمن قلنا بئنا  
 وانما لايب و ايم في من اثنين وان كان فيها الرتبة و قد  
 كما فيمن ترك الرتبة مع الاربعة كانت من اربعة وان كان  
 فيها اثنين كما فيمن ترك الرتبة والاربعة كانت من ثمانية  
 وان كان فيها الثلث و قد كما اذا ترك اما واخا لا  
 و ايم او كان فيها الثلثان فقط كما اذا ترك اثنين و  
 كما في من ثلثة وان كان فيها التسلسل فقط كما اذا ترك  
 ابا وابنا فيمن ستمه و ارا جاء في المسئلة من  
 انود و خاضعتي او ثلثات و هما من نوع واحد فكل خبر  
 يكون في جازي اياي الكسر من ذلك النوع فذلك  
 العود و ايقار في نصف ذلك الخبر و نصفه  
 كالسنة هي في التسلسل الذي هو خبر من النوع الثاني  
 و في نصفه الذي هو الثلث و في نصفه  
 الذي هو الثلثان و ثمانية فانما في الثلث و نصفه

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

احسن الرتبة و نصف ضعف اعني النصف و الثلث في ذلك  
 ان في من نصف كل خبر داخل في من ذلك الخبر  
 اي في من النصف موجود في من الخبر و عا دة في من  
 النصف صحيحا من من و فيه في من الخبر  
 من من نصفه مثلا في من الثلث و الثلثان ثلثة  
 و هي داخل في من التسلسل الذي هو ستة و كذلك  
 كل واحد من من الرتبة و النصف و داخل في من  
 الثلثان فاذا اجمع في المسئلة التسلسل و الثلث كما  
 اذا ترك اما و اثنين لانه كانت من ستة و كذا  
 اذا اجمع فيها التسلسل و الثلثان كما اذا ترك  
 اما و اثنين لاي و ايم او اجمع فيها الثلث كما اذا  
 ترك اما و اثنين لانه و اثنين لاي و ايم في من  
 ستة و اما اذا اجمع فيها الثلث و الثلثان كما  
 اذا ترك اثنين لاي و ايم و اثنين لاي فمما ثلثة  
 و اذا اجمع في المسئلة الثلثان مع النصف كما اذا ترك

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث

في الثلث  
 في الثلث







مسكروية و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 مسكروية و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 المسكروية و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 هو خرج مائيل من الاصل و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 نية و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 اسما هو السنة و قد قل فيها و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 فالتين با و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 فوجدنا بينهما و بين السنة موافقة بانصف فخرنا  
 نصف احد بهما في كل الاخرية فصارت في و ايتام  
 خرج ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 فخرنا الكل في الكل فصل ايضا ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 من النود و المتخططة و منه خرج المائيل المكون  
 و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 اسما ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام

مسكروية و ايتام

سنة و ايتام

سنة

سنة و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 الموم و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 علم رايه فوجدنا مسكروية و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 لان صاحب الام ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 فوجدنا من ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 منها و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 فخطرون السنة و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 السنة اسما و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 مسكروية و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام  
 و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام و ايتام

سنة و ايتام

سنة و ايتام

سنة و ايتام

سنة و ايتام



[illegible]

ازارف

ایمانی از این عجب است  
که ای که از این عجب است

بگو ما طبع کا و فرقه را  
الآن فی الواقع الیه  
و فی الواقع الیه  
و فی الواقع الیه

ای که از این عجب است  
که ای که از این عجب است



فقال بنية وكان مريباً وسار رجل كيف تصنع بالنز  
 نصية العائدة فقال اذ جعل الخمر على من هو اسوياً طالاً  
 وهي اسباب اول الاقارب فانها ينقل من فرض  
 مقدر الى فرض غير مقدر فقال الرجل ما يعنيك فقال  
 شيئاً فان مررتك بقسم بها ورثتك على غير  
 ابيك فغضب وقال هذا يجمعون حتى يترسل فخر  
 لعنة الله على الخاذلين ان الله اني اخرج رجل عالج  
 عدو لم يخلص في مال نصيباً ونكلاً وبويع كلامه قوم  
 انه اذا نعلق صوقاً بمال لا يفي بما يقدر منها ما كان  
 اقرب كالبحر يهرز والدين والوصية والحيات فانها  
 السركة في النوفى بقدر الاقرب ولا شك ان من نقل  
 من فرض مقدر الى فرض اخر مقدر يكون صاحب فرض  
 من كل وجه فيكون اقرب مما ينقل من فرض مقدر  
 الى فرض غير مقدر لانه صاحب فرض من وجه  
 من وجه فادخل النصف والحرمان عليه اولي لان ذوي

النوفى

انما يجمعون حتى يترسل فخر  
 لعنة الله على الخاذلين ان الله اني اخرج رجل عالج  
 عدو لم يخلص في مال نصيباً ونكلاً وبويع كلامه قوم  
 انه اذا نعلق صوقاً بمال لا يفي بما يقدر منها ما كان  
 اقرب كالبحر يهرز والدين والوصية والحيات فانها  
 السركة في النوفى بقدر الاقرب ولا شك ان من نقل  
 من فرض مقدر الى فرض اخر مقدر يكون صاحب فرض  
 من كل وجه فيكون اقرب مما ينقل من فرض مقدر  
 الى فرض غير مقدر لانه صاحب فرض من وجه  
 من وجه فادخل النصف والحرمان عليه اولي لان ذوي

النوفى مقدمون على العصباء ونسب ان اصى النوفى  
 بالجمعة في السركة قدس واذ في سبب الاستحقاق وهو  
 النصف فثبت ووزن في الاستحقاق ورجح ما قد نقل  
 واحد منهم جميع حقه ان اشع الخلل في قرب  
 بجميع حقه اذا ضاق المثل كالتوفا في السركة فادوا  
 او جب ان نسأل في مال نصيبين ونكلاً مثلاً علم  
 ان المراد بالحق بين النوفى في ذلك المال الاستحقاق  
 وقاية بخلاف التجهيز واخوانه فانها حقوق ودية  
 كالمثل والنقل من الرض الى العصبية لا يوجب نصيباً  
 لان العصبية اقرب اسباب الارث فكيف يثبت النصف  
 او الحرمان بعد الاجتناب في بعض الاحوال فان ذلك الحق  
 ما عليه عامة الضميمة وجمهور الفقهاء واعلم ان مجموع  
 الخارج سبعة لان الواضحات المذكورة في كتاب الله تعالى  
 ستة كوجها فحسب اهل الانسان والسنة والاب  
 والسنة والشمالية وذلك لاني قد ذكر في السبب والشبهة

انما يجمعون حتى يترسل فخر  
 لعنة الله على الخاذلين ان الله اني اخرج رجل عالج  
 عدو لم يخلص في مال نصيباً ونكلاً وبويع كلامه قوم  
 انه اذا نعلق صوقاً بمال لا يفي بما يقدر منها ما كان  
 اقرب كالبحر يهرز والدين والوصية والحيات فانها  
 السركة في النوفى بقدر الاقرب ولا شك ان من نقل  
 من فرض مقدر الى فرض اخر مقدر يكون صاحب فرض  
 من كل وجه فيكون اقرب مما ينقل من فرض مقدر  
 الى فرض غير مقدر لانه صاحب فرض من وجه  
 من وجه فادخل النصف والحرمان عليه اولي لان ذوي

النوفى







نصفان وثلث ودرست کز و پنج و اکت لایب  
 وایم و اکتین لایم وایم و نول شینا الی عشره ادا  
 و اکتین نصف و ثلثان و ثلث و درست کز و پنج  
 و اکتین لایب وایم و اکتین لایم وایم و ثلثان و ثلث  
 ششم عشره لایم ادا اکتین شری فیما بان مذکور  
 ثلثه من عشره فعل الزوجه بطوف فی البلاد و شینا  
 فی الناحیه من ارا انا خلقت زوجه و لم تشرک  
 و لم اولاد له ابی ما و انصیب الزوجه فکانوا یقولون  
 لونی انصف فبقول لم یعطین شری لانا نصفاً و لانت  
 فیفسد ذلک فظلمه و قد رآه فقال قد یسفی هذا الکلم  
 انا عارل و ربح و ارا که و عمر رضیة و اما انشی عشر  
 فم یقول الی سبعة عشر و غیره لاشکنا ان یقول  
 نصف سدسنا الی ثلثه عشر ادا اکتین ربع و ثلثان وایم  
 و درست کز و پنج و اکتین لایب وایم و نول شینا  
 بعد الی خمسة عشر ادا اکتین ربع و نصف و درست

عشره الی عوارین  
 و درست

وثلث

وثلث کز و پنج و اکت لایب و اکتین لایم  
 و اکتین لایم و اکتین ربع و ثلثان و درست  
 کز و پنج و اکتین لایب وایم و اکتین لایم وایم  
 و نول شینا و ربع الی سبعة عشر لایم  
 ربع و ثلثان و ثلث و درست کز و پنج و اکتین  
 لایب وایم و اکتین لایم وایم و اما اربعة و عشر  
 و ن فانتا نول الی سبعة و عشر فکانوا یقولون  
 لملکة المنسبة الی امرئ اصمت فیما انتم و اکتین  
 و اکتین و اکتین و اکتین و اکتین و اکتین و اکتین  
 منسبة لانا سبقت عن علی علی بن اکتین و اکتین  
 عن اربعة فقال الی سبعة عشر الی سبعة عشر  
 فقال صار ثلثا شعا و مضمی فی خطبة بنی امیة  
 و لا یزاد حول اربعة و عشر فکانوا یقولون  
 هو سبعة و عشر فکانوا یقولون سبعة و عشر  
 فکانوا یقولون اربعة و عشر و ن الی اربعة و ثلثان

سبعة عشر و درست  
 کز و پنج و اکتین







فيما بعد ثم انه فسر الله اقل بمعنى اخرين متلذين  
 به فقال او نقول انه اقل العدد وانما يكون اكثر العدد  
 دينا مستقما على الاقل قسمه صحيحة اي قسمه لا كسر  
 فيها كالسنة فانها مستقيمة على السنة وعبر الاشياء  
 ايضا بلا كسر فتصيب من السنة كل واحد من السنين اثنا  
 ومن الاشياء ثمانية وفس على هذا ما برر الله اقل واجب  
 فيه انه اذا اخذ عدد ما هو اكثر منه كان الاكثر مثلي الاقل او  
 انما تصيب بالقسمة كل واحد من اطار الاقل اطار  
 صحيحة بعد واما مثال الاقل في الاكثر وهذه هو البسب ايضا  
 فيما ذكره بقوله ونقول انه اقل هو ان يرى على الاقل  
 مثله او انما فيسوي الاكثر فاذا ارزاه مثلا على السنة  
 مثلا مرة صار ثلث سنة ومرتبتين صار ثلث سنة واما  
 قوله ونقول هو ان يكون الاقل جزء الاكثر فمن قبس  
 الاختلاف في العبارة فقط فان الله والاقل ان كان  
 يعمد الاكثر يسمى جزءا عظيما وان لم يعمد كان اولا

او نقول

لـ

به فالله اربابا لجزء ما كان جزءا واحدا لا كسر اقل يستف  
 التعريف انما بالاربعة مقبلة الى العشرة فانها في  
 اولا بالثلاثة بالتس الى خمسة لانها ثلاثة اقسام  
 مثل ثلثه وثلثه فان الثلث ثلث الثلث فثلثه  
 رابعة ثلث ثلثه وثلثه وثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
 مرتين والثلثه منقسم على بلا كسر كما مر فلهذا  
 الله اقل على جميع التناسيل ونواحق العدد وان في جزء  
 كالنصف ونظائره ان لا يبعد اقل الاكثر ولكن يبعد  
 هو وكانت هذه التعريف صحيحة اذا فسر الله ربا كسبه  
 المتألفه من الوفات فلا يكون الواحد في عدد واحد  
 يصح علم هذه التسمية بتوينا الله اقل كما ذكرنا اما اذا  
 فسر الله دينا بقوله في راتب العدد وقل في الواحد  
 ايضا فاجب منها الى ان يقال ولكن يعمد ثمانية  
 خير الواحدة واستقصى تعريف الله اقل الله كسر بالثلاثة  
 الا ان يعبر بخاير كل واحد من العددين المختلفين



للواحد وذلك لان الواحدة تسمى بالواحد وليس  
 الاصطلاح فيه وبين شيئين من جنس واحد  
 وليس ايضا بين العددين اثنين بل بينهما الواحد فقط توافقا  
 وانظر ان المصنف لم يخل الواحد كذا فلا يخل  
 على مذهبه قطعا كالتمية مع العشرة فان التمية  
 لا تعد العشرة بل بعد ما اربعة فاتها تسمى  
 برتين والعشرة ثمانية مرات فهي متوافقة  
 بالترتيب وذلك لان العدد العاشر لهما خرج جزو ذلك  
 الوحدتين هما فليد هما الاربعه وهي خرجت لثلاثة  
 ما متوافقتين به فان قلت خرج النصف اعني الاثنين  
 بعد ما اربعة فليد جعلتهما من المتوافقتين بالنصف  
 قلت المعتبر فيهن ايضا عده مع تعدد العاشر هو اكثر  
 عده بعد ما يكون جزو الوحدتين اقل من اربعة  
 الا ترى ان رتبة الشيء اقل من نصفه فان صاحب السهل  
 ولا منافات في ان يكون بينهما عددين متوافقين من وجوه

متوفاة

متوفاة كالاشي عشر والثمانية فانهما متوافقتان  
 بالنصف والثالث والاربع لان العدد في سبعة  
 الحساب متوافقتان في التسعين الذي هو من احداهما  
 اثنان ومن الاخر ثمانية وثلاثين العددان لا يعد العدد  
 دينا المختلفين معا عده واثنتان عدا كالسبعة مع  
 العشرة فانه لا يعد معا شيئا سوى الواحد الذي  
 هو ليس بعدد واحد ولا ثانيا في معرفة التماثل  
 المتوافق بين العددين بل في معرفة التوافق والباقي  
 بينهما فذلك قال في طبع معرفة الموافقة والباقي  
 يتبين بين العددين المختلفين ان ينقص من الاكثر عددا  
 الاقل من الباقيين مرارا حتى اتفقا في درجتين  
 احدهما فان اتفقا في واحد فليد فليد بينهما فان اتفقا  
 في درجتين متوافقتان بالجزء الذي خرج في ذلك  
 العدد مثلاً اذا اختلف من العشرة سبعة بنى ثمانية  
 واذا اختلف ثمانية من السبعة برتين بنى واحد

عشر

متوفاة



واذ اتيك واحد من اثنى عشر مرتبة بتي ايضا  
 واحد فقط توافق الشرع والسبعة بالعلم الاقل  
 من الجانيين مرارا في الواحد فانه اباقي من كل  
 في بعضها درجات العلمات فتمت بيان وان  
 بقيت من الثمانية عشر ثمانية مرتبة بتي منها  
 ثمان واذ اتيك اثنان من الثمانية ثلث مرات  
 بتي منها ايضا اثنان فاما حد وان متوافقان والتفصيل  
 ان يقال اذا تشبه مثال الاقل من الاكثر فاذا فني الا  
 كثر فها منه اقلان وان بقي منه واحد فتمت بيان  
 ان لا يبعد عما سوي الواحد وان بقي منه واحد فاقبل من  
 الاقل فان حد هذا اباقي الاقل فهو اعلى اباقي  
 اكثر منه وبعدهما على معنى انه ليس هناك حد وكيفية  
 وهو اكثر منه وان بقي من الاقل واحد فبين العدد  
 ايضا بيان وان بقي من الاقل حد وهو اقل من  
 اباقي الاقل فان حد اباقي اس اباقي الاقل فالتا

هو اكثر

هو اكثر عدد وبعدها عدد من المزدوجين بالمعنى المذكور  
 وليس يمكن ان يتي اثنان من الجانيين حد  
 كذلك بل لابد ان يتهي اما الى حد رتبة ما يليه فبعض  
 يجمع ما قبله فيكون هو اكثر عدد وبعده ذاك العدد  
 بذلك المعنى فيوافقان في الكسر الذي هو مخرج  
 الى الواحد فيتباين وكل من الاحكام مبينة بما  
 ذكر في كتاب اصول الحساب وما ذكره المصنف رحمه  
 الى ذلك فانه اذا انتهى العلم في جانب الى الواحد فلا  
 بد ان يتهي اليه في الجانب الآخر فيوافقان في الواحد  
 ان انتهى في احد الجانيين الى حد رتبة ما قبله فلا بد ان  
 يتهي مثله في الجانب الآخر فيوافقان في ذلك العدد فيكون  
 ثمان متوافقين في الكسر الذي هو مخرج من الاثنين يوافق  
 افعالا بالنصف كما في الشرع والاربعة وفي الثلثة  
 يتوافقان بالثلث كما في السبعة والاثنى عشر في  
 الاربعة يتوافقان بالربعة كالتباينة والاثنى عشر



هكذا الى العشرة اي يحذف التوافق في الاعداد التي  
 هي العشرة وما دونها بواحد من الكسور التسعة  
 المشهورة وهي النصف الى العشرة ويسمى هذا <sup>اسم</sup> <sup>در درج</sup> <sup>سبعة</sup> <sup>عشرة</sup> <sup>ما فوق</sup>  
 ما يكتب فيها بالاضافة او انكرير بالكسور المنطقية <sup>عدد</sup>  
 وفيما وراء العشرة يتوافقان في الوفاق من الكسور <sup>كسور</sup>  
 الا انهم اني لا يمكن التبعيض منها الا بالاضافة الى خارجها  
 اعني في احد عشر يتوافقان في الوفاق من احد عشر  
 كائنا في عشرة في عشرة وتثنيان فان الورد الذي  
 بعدهما احد عشر فقط وهو في جز من احد عشر  
 وفي ثمانية عشر يتوافقان في الوفاق من ثمانية عشر كسرة <sup>عشرة</sup>  
 وتسعة وتثنيان فان العاد لهما ثمانية عشر وفي ثمانية  
 عشر يتوافقان في الوفاق من ثمانية عشر كسرة <sup>عشرة</sup>  
 واربعين فان في عشرة بعدتها معا فيها متوافقان  
 في الوفاق ويمكن ان يثبت هذا الا في ثمانية متوافقان  
 بثلاث الخمس الذي في خمسة عشر كسرة في ثمانية

اشني

اشني عشر كاربعة وعشرين وستة وتثنيان بانها  
 يتوافقان بنصف السبع فيها بواحد من اربعة عشر  
 كثمانية وعشرين واثنان واربعين بانها متوافقان  
 بنصف السبع وبالكسور يمكن فيها وراة العشرة بانها  
 ان يثبت في التوافق بالاجزاء المضافة الى المخرج كجز  
 من احد عشر وجز من اشني عشر ويمكن في بعضها ان  
 يثبت بالكسور المنطقية المكتوبة ويثبت علم ذلك فخط  
 الشئ المنطوق بالاقم حيث ذكر احد عشر وفي عشرة  
 متافا في عشرة هذا الذي ذكرنا في سائر الاعداد وتوافق  
 توافقا بالمنطوقات والار جوار المضافة الى خارجها و  
 الوجه في انحصار النسب بين الاعداد في الاقام الاربعة  
 انك اذا نسبت عدد الى اخر فان سواها فمما متافا  
 والافان كان الاقل ثانيا للأكبر ثمة اظنان وان لم يكن  
 ثانيا فانما ان يثبت بها عدد غير الواحد فيها متوافقان  
 اولاً بواحد مما خبث فيها ثانياً بالصحيح الى



تصحيح سائل الذي ايضا هو ان ياخذ السهام من اقل عدد  
يمكن عليه ويبيع الكسر على احدى الورثة فكان  
في تصحيح السائل المعنى المذكور الذي ذكرنا، الاصول  
ثلاثة منها بين السهام لما خذت من خارجها وبين الرؤوس  
من الورثة واربعة منها بين الرؤوس والرؤوس  
الاصول الثلاثة فاحدها ذكرنا، بقول ان كان سهام  
كل فريق من الورثة متساوية عليهم بلا كسر فلاحاجة الى  
الغرب كابوين وبتين فان المسألة من ستة فلكل من  
الابوين سهم واحد وبتين الثلثان اثنان اثنان  
فلكل واحد منهما اثنان فاستقام السهام على رؤوس  
الورثة بلا انكسار والكس من الاصول الثلاثة هو ان يكون  
الكسر على طائفة واحدة او على طائفتين او على  
فقط نصيبهم من التركة ولكن بين سهامهم ورؤوسهم  
موازنة يكسر من الكسوفين وفقهه رؤوسهم  
رؤوس من الكسر عليهم السهام وهم تلك الطائفة الواحدة

في آخر

في اصل المسألة ان لم يكن عابدة وفي اصلها وعولها  
سكان كانت عابدة كابوين وعشر بنات او زوج  
وابوين وست بنات فالاول مثال ما ليس فيها عول  
او اصل المسألة من ستة السهام وبها اثنان  
للابوين ويستقيان عليهما والثلثان وبها اربعة  
لبنات العشرة ولا يستقيم عليهما لكن بين الاربعة و  
العشرة موازنة بالتقسيم فان العود العادل لهما هو  
الاثنان فردونا عودا رؤوس اثنى العشرة الى  
نصفها وهو خمسة فوفينا بما في السنة التي هي اصل  
المسألة صار الى اصل ثلثين ففتح من المسألة اذا  
كان لابوين من اصل المسألة سهمان وقرربا  
هما في المخرزب الذي هو خمسة صار عشرة فلكل  
منهما ثلث وكان بين من اربعة وقرربا  
ما ايضا في خمسة فصار عشرين فلكل واحد منهما  
اثنان والكس مثال ما فيها عول فان اصل المسألة

هذا  
الاصول  
اذن  
تدبر  
عولها



منها من اثني عشر لافيا و الترتيب والترتيب  
 على ما سبق فترتيب فلك زوديا و هو ثمانية و ثلاثون  
 سماء و هما اربعة و مائة و ثمانون  
 و ثمانية فلكة عالت المسئلة الى خمسة عشر  
 انكسر اسم ابناء اخي الثمانية على عدد رؤوسها  
 فقط كما بينا عدد ابناء السمام و الرؤوس توافيقا  
 نصف زوديا و عدد رؤوسها الى نصفين و هو ثمانية  
 فربما في اصل المسئلة مع خوار و هو ثمانية عشر  
 فصل ثمانية و اربعون فاستقام منها المسئلة  
 قد كان مزوج من اصل المسئلة ثمانية و قد فرنا ما في  
 المخروبات الزوديا و هو ثمانية فصار ثمانية و قد كان  
 لما بون اربعة و قد فرنا ما في ثمانية صارت اثني عشر  
 فلكا واحدة منها ستة و كان لبنات ثمانية  
 و قد فرنا ما في ثمانية فصار اربعة و عرون فلكا  
 واحد منها اربعة و الثالث من الاصول الثمانية

و قد كان  
 السمام

ان يكون

ان يكون

ان يكون السمام ايضا على طائفة واحدة من فلكا  
 بين سماء و رؤوسهم موافقة بكم من مائة و ثمانون  
 في كل واحد رؤوسهم صارت اثني عشر فلكا منها ستة  
 و كان لبنات ثمانية اي من انكسر عليهم السمام في اصل  
 المسئلة ان لم يكن عايدة و في اصلها مع خوار ان كانت  
 عايدة ثم ذكر مثال العايدة بقوله كرو و و قد كان  
 لابي و امير في اصل المسئلة من ستة النصف و هو ثمانية  
 مزوجة و استقام و هو اربعة و ثمانون فلكا  
 المسئلة الى سبعة و انكسر اسم الافان عليها فلكا  
 و بين عدد رؤوسها من رؤوسها اثني اربعة  
 و اثني مائة فربما كل واحد رؤوسها و هو  
 خمسة في اصل المسئلة مع خوار و هو سبعة فلكا  
 خمسة و ثمانين فلكا تصح المسئلة اذا كان مزوجا  
 ثمانية و قد فرنا ما في المخروبات و هو ثمانية فصار  
 عشر فلكا فلكا فلكا فلكا فلكا فلكا فلكا فلكا

عدد السمام  
 كونه سبعة  
 سبع خوار و رؤوسها



ضربنا ما بقا في خمسة فصار عشرة بنا فكل واحد  
 منهن اربعة ومثل غير العائدين زوجة واحدة  
 ثلث اخوات لاتي فالمسئلة من ستة نزوح منها  
 نصفها وهو ثلثة وثلثة سدسها وهو واحد وثلث اخوات  
 ثلثها وهو ثلثا بنا لا يستقيم على عدد رؤسهن بل ينقسم  
 بناية ففرضنا كل عدد رؤس الاخوات في اصغر  
 المسئلة صار الى اصغر ثمانية عشرة فتخرج المسئلة منها اربعة  
 كان نزوح ثلثة ففرضنا في المخروب اربعة هو ثلثة  
 صارت ستة ففرضنا نصيب اربعة في المخروب ايضا  
 وكان ثلثة وفرضنا نصيب الاخوات لاتي في المخروب  
 صارت ستة فاعطينا كل واحد منهن اثنين و  
 قد يقال ذكرنا المصنف اصغر المسئلة وهو ثمانية واربع  
 الخاف من القول وقد تبيننا ان المسئلة و  
 حولها صار اربعة اربعة اصغر المسئلة في ثمانية عدد الرؤس  
 يضرب فيهما كما يجب في صلا و صا صرهن الاصول

خرج اكثر  
 اصغر المسئلة  
 صحتها

اشته

اشته انه ان استقام السهام على الورثة فذلك هو  
 الاصل الاول وان لم يستقم فاما ان يتكسر علم طابنة  
 واحد او اكثر او اس هو المذكر في الاصول الاربع  
 والاؤل لا يلح منا ان يكون بين سهام تلك الطابنة  
 وبين عدد رؤسهن موافقة او لا فالاول هو الاصل  
 الثاني هو اصلنا لثلاثة اصغر الاصول الاربع  
 التي بين الرؤس والرؤس فانه ان يكون اكثر  
 اربعة السهام على طابنتين من الورثة او اكثر  
 وتكون بين احد او رؤسهم اي رؤس من المخرم  
 سهامهم مماثلة او المرافعة او الرؤس ما يتناول  
 حين تلك الاعداد ووفقنا ايضا فانه اذا كان  
 بين رؤس طابنة و سهامهم مثلا موافقة يبرر  
 عدد رؤسهم اي ووفقا او لا ثم تعين المماثلة بين رؤس  
 سائر الاحاد او كما نستطيع عليه فالحكم فيها اي في  
 هذه الصورة ان يجب احد الاحاد المماثلة في







وهو عدد رؤوسهن وهو ثلثة وثلثون زوجات الاربع الرتبة  
 وهو ثلثة مائة استقامة وبين حدرى رؤوسهن وسهامهن  
 بانيه ما خدنا حذر رؤوسهن بتمامه وتماما الباقى  
 وهو سبعة مائة يستقيم على اثني عشر بين بانيه  
 ما خدنا حذر رؤوسهن باسهم ثم طلبنا النسبة  
 بين احد الرؤوس المأخوذ من زوجنا الثلثة و  
 الاربعه من اقلين في الاثنى عشر التي هو اكثر اعداد  
 والرؤوس فخرنا به في اصل المسئلة وهو ايضا اثني  
 عشر فصار مائيه واربعه واربين فقصص منها  
 المسئلة اذا كان بثلثات من اصل المسئلة اثنا  
 فخرنا بها في المخروبات التي هو اثني عشر فصار  
 اربعة وخشرين فلكل واحد منهن ثمانية و  
 مئزجات من اصلها ثلثة فخرنا بها في المخروبات المخر  
 صار ستة وثلثين فلكل واحد منهن تسعة وثلثا  
 خامس سبعة فخرنا بها في اثني عشر ايضا فصل

اربعة رثمانون فلكل واحد منهم سبعة وثلثون فخرنا  
 في هذه الصورة زوجة واحدة بثلث الاربع  
 كانت الاثني عشر على طائفتين فقط اخذت  
 اثنتي عشرة واثني عشر وكان حذر رؤوس  
 الباقى من اقل في حذر رؤوس الاثني عشر  
 اكثر من ثمانية مائة اقلين اخذت اثني عشر  
 اصل المسئلة يحصل بثلثين على الكل على ثمانية  
 عشرة وثلثا اصل الثالث من الاربعه ان يوافق  
 بعض الاعداد او اي بعضا حذر رؤوس من اكثر  
 عليهم سبعة مائة من طائفتين او اكثر بعضا فلكل  
 اى في من الصورة ان يوافق احد الاعداد  
 اى احد رؤوسهم في جميع العدد والى ثم يوافق  
 جميع ما يقع في وفاق العدد الثالث ان يوافق  
 ذلك المبلغ الثالث والى فلكل اى وان لم  
 يوافق المبلغ الثالث في يوافق المبلغ في جميع











ثم ضربنا الثلثين في السبعة فحصل مائتان وثمانون ضربا  
 هذا يبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار  
 المجموع ثمانية واثني واربعين ومنا تسبق المسئلة  
 على جميع الطوائف او كان مذكورا في اصل المسئلة  
 ثمانية فحساب في المذروب انما مائتان وثمانون فصار  
 ستماية وثمانون وكل واحد من ثمانية مائة وثلاثة  
 عشر وكان بمقدار الست اربعة فحساب في  
 ذلك المذروب المذكور فصار ثمانية واربعين  
 فكل واحد منها مائة واربعين فكان ببناء  
 الست ستة عشر ضربا في المذروب المذكور  
 فبلغ ثمانية واثني وستين فكل واحد واحد  
 من ثمانية مائة وستة وثمانون وكان بمقدار السبعة  
 واحد ضربا في ذلك المذروب فكان مائتين وثمانون  
 فكل واحد منهم ثمانون ومجموع هذه الانباء ثمانية  
 واربعون وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقراء ان انما

السلام

السلام لا يبلغ على كثر من السبع طوائف فان قيل فما جرت في  
 الاصول التي بين الرؤس والرؤس التماثل  
 وانه اقل والتوافق والتباين حتى صار باعنا  
 رما اربعة فلم لم يقتصر في الاصول التي بين الرؤس والسلام  
 التماثل كما اقتصر في فوات الثلث حتى يكون اربعة ايضا  
 قلنا لم يعبء المذابة بينهما بل ردت الى الموافقة ان  
 لم ينق السهم على الرؤس او الى المائتين ان انقسم  
 عليها روي ما خلا فصار مثال الاول زوج وابنان وبنات  
 بنات اصل المسئلة منها اربعة مذكورة واثني عشر  
 اثني عشر ابنا في بين الابنين والبنين مذكورة مثل  
 الابنين مالا باء مذكورة اربعة بنات واثني عشر  
 علم الستة بكنها متوافقا بالثلث الذي في  
 اقل هذا العدد وبالمائة اقلين فوجد رؤس  
 الستة اباقية الى وفعة وهذا ثمانون ويضرب في  
 اصل المسئلة فيخرج ثمانية وتقع منها المسئلة كان

على رؤس  
 بنات  
 اثني عشر

اربعه در



مردود و احوال و قد ضربنا في المردود التي هو شأن  
 فلان اثنين فاعطيناها اياها و الباقي <sup>سبعة</sup> ~~ستة~~  
 على الورثة ابقية و مثال ذلك ابوان و ثلثان <sup>بانه</sup> ~~بانه~~  
 المسئلة ستة و الـ <sup>شماثل</sup> ~~شماثل~~ و هما انسان  
 و ابوين و اثنتان و هما اربعة للبنين و هي منقمة <sup>ستة</sup>  
 عليها كما في صورة التماثل فلان بين السام و الراس  
 مماثلة في الحقيقة فلهذا صار الاصول الخمسة  
 اربعا <sup>سبعة</sup> ~~سبعة~~ لانه فان قلت ان كان بين  
 بعض احوال و رؤوس مماثل <sup>تداحل</sup> ~~تداحل~~ بين بعض الآخر فاعطى  
 او توافق او تبين فماذا يفعل هناك قلت ان  
 اتفق ذلك يعد في كل بعض ما علم فاصلة فيكون  
 من التماثلين بواحد منهما و يوافق و فوق احد المتوا  
 فحين و يضرب في الآخر ثم ينسب المبلغ الى احد المتما  
 ثلين و يعدل ما يقتضيه من النسبة <sup>بما يلزم</sup> ~~بما يلزم~~ **فصل** واذ  
 اردت ان تعرف نصيب كل قريب كاستات و

والان

و احوال و الزوجات و الاعمام و غيرهم من التبعين  
 التي استعان على الكل فما ضرب ما كان لكل  
 يعاين اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة  
 اي في المردود التي ضربته في اصلها فما حصل من  
 هذا الضرب كان نصيب ذلك التوابع و قد ذكر عليك  
 هذا المثل في الامثلة التي بقية ملاحضات المسئلة التي  
 فيها ضربت فداخلة الى ايراد مثال ههنا و اذا اردت  
 ان تعرف نصيب كل واحد من احوال ذلك التوابع <sup>من المسئلة</sup>  
 من التبعين فما قسم ما كان لكل قريب من اصل  
 المسئلة على عدد رؤوسهم ثم اضرب الى ذلك ما <sup>من المسئلة</sup>  
 من النسبة في المردود التي ضربته في اصل المسئلة  
 لاجل التبعين فما حصل من ضرب الخار في المردود  
 نصيب كل واحد من احوال ذلك التوابع مثلا في المسئلة  
 المذكورة التبين احوال رؤوس الورثة كان ثلثو  
 جتين من اصل المسئلة ثلثة فاذا قسمتها عليهما كما

سواء كانا مالا او رقيا

مكرر در متن

مكرر در متن

مكرر در متن  
 او جود زاون و غيره  
 او جود زاون و غيره  
 او جود زاون و غيره



الخارج واحد أو نصفاً فإذا ضربته في المفروب الذي  
 هو مائة أو عشرة حصل ثمانية وخمسة  
 فهي نقيب كل واحد من الزوجين وكان  
 البناء من أصلها ستة عشر فإذا قسمتها على  
 عشرة انتهى إلى عدد رتين فرج واحد وثلاثة  
 الخماس واحد فإذا ضربت الخارج في ذلك المفروب  
 حصل ثمانية وستة وثلاثون فهي نقيب كل  
 بنت وكان يولد الست من أصلها أربعة فإذا  
 قسمتها على الست التي أخذت من كان الخارج ثلثي  
 واحد فإذا ضربته في المفروب المذكور حصل مائة وواحدة  
 ربسون فهي نقيب كل جدية وكان سلاخام من  
 أصلها واحد فإذا قسمته على الستة التي هي عدد رهم  
 كان الخارج سبعين واحد فإذا ضربته في المفروب  
 انتهى مائة وخمسة حصل ثلثون فهي نقيب كل  
 عيم ولمعرفة نقيب كل واحد من أفراد الزوجين في

اذنا الاربعة  
 عشر مائة  
 اذنا حرة ذكرا

التصحيح

في التصحيح وذاك هو ان يقسم المفروب أي  
 العدد الذي ضربته في أصل السلة بالتصحيح على أي  
 قريب شئت من قربة في الوردية ثم اقرب الخارج  
 من من القسمة في نقيب الزوجين الذي قسمت  
 عليهم المفروب فالأصل من هذا الزوج نقيب  
 كل واحد من أفراد تلك الزوجين في السلة المذكورة  
 متبايناً إذا قسمت المفروب وهو مائة مائة وخمسة  
 على المراتين خرج مائة وخمسة فإذا قربت  
 هذا الخارج في نقيبها من أصل السلة وهو ثمانية  
 حصل ثمانية وخمسة عشر فهي لكل واحد  
 منها وإذا قسمته أيضاً على البنات التي شرع في  
 احد عشر رناً فإذا ضربت ما خرج في نقيبها  
 من أصل السلة وهو ستة عشر حصل  
 ثمانية وثلاثون فهي لكل بنت فإذا قسمت أيضاً  
 على المرات الست خرج خمسة وثلاثون



فاذا خسرنا في نصيبنا من اصله وهو اربعة حصل ثمانية  
 واربعون فمن نصيب كل جدة واذا قسمت  
 المفروب ايضا على الاعمام البقية فربما ثمنون  
 فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من اصله وهو  
 واحد كان الماحل ثمانية فمن لكل خم واحد و  
 لكل واحد من هذين الوجهين طريقا القسمة الا ان  
 الاول قسمة النصف من اصل المملوك على النويين اما  
 قسمة المفروب في اصله عليهم وهناك وجه آخر وهو  
طريق النسبة وهو الاول فخرج اذا لم يكن فيه الى  
 قسمة وفرب كما في الاولين وهو ان تنسب سهام  
 كل قريب من اصل المملوك اليه وورثتهم  
 من غير ان احد او ورثتهم من غيرهم ثم يقطع لكل ثلث  
النسبة من المفروب لكل واحد من اجدادك  
النويين فمن مملوك التباين اذا نسبته سهام المملوك  
 بين وهي ثلثة ايها كانت النسبة مثلا وهكذا

واذا

واذا اعطيت كل واحد منهما من المفروب ثلث  
 ثلث النسبة التي تكون نصفه كان ثلثا  
 ونصفا من المفروب اذا نسبته سهام البنات وهي  
 ستة اربعة او ستة وستين وهو عشرة كانت  
 النسبة مثلا وثلثة اقسام مثل واذا اعطيت  
 كل بنت مثل المفروب ومثل ثلثة اقسام كان  
 لثلاث مائة وستة وثلثون واذا اعطيت  
 نسبت سهام البنات وهي اربعة اربعة وستين  
 وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد  
 واذا اعطيت كل جدة ثلثي المفروب كان  
 لثلاثة واربعون واذا نسبته سهام الاعمام  
 وهو واحد اربعة وستين وهو سبعة كانت  
 النسبة سبع واحد واذا اعطيت كل واحد  
 منهم سبع المفروب حصل لثلثون **فصل**  
 قسمة الزكاة بين الورثة والوصايا الزكاة قبل







نصيب ذلك الوارث في الوجهين اي في الوجه الاول  
 كما ان شرايبه وفي الوجه الثاني فان قلت لما اذا اطلق  
 الوجه الاول ولم يقيد به شي وقيدته بالموافقة قلت  
 اما اطلاق الاول فلكونه ناسيا لم يماخذ بصورة  
 المائنة سواء كان بين التصحيح وكل التركة بما  
 يتبعها من المثال في المسئلة المذكورة او موافقة  
 كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة فحين  
 ديارا او كان بينهما مداخل كما اذا كانت التركة  
 في تلك المسئلة ايضا اربعة وخمسة ديارا فانه  
 اذا ضرب في اثنين الصورتين نصيب كل واحد  
 من التصحيح في جميع التركة وقسم المبلغ على التصحيح  
 كما عمل في صورته البانية خرج عن هذا ايضا نصيب  
 ذلك الوارث من تلك التركة الموضوعة واما ما قيل  
 انك بالموافقة فلا اختصاصه بالتوافق بقية  
 التباين لكن يشترك فيه التداخل لا يشترك

المتداخلة

المتداخلة في كسر حصة اقل المتداخلة فيهما في حكم  
 المتوافقين كما ان شرايبه فيها سلف فيجوز في التداخل  
 الوجهان الجاربان في التوافق واعلم انه اذا لم يكن  
 في التركة كسرة فالحال ما قررنا واما اذا كان  
 كسريا فاجتمع الى بسط التركة في حصة الكسر  
 وتزبده على الحاصل فكالكسر ثم تقرب التركة الى  
 صحت منه المسئلة في حصة كسر التركة ايضا ثم يعين  
 الحاصلين بما ترمي القرب والتبعية فيكون الى ذلك  
 نصيب الوارث الوارد فان فرضنا في المسئلة  
 كورنا ان التركة خمسة وخمسون ديارا وثلاث ديارا  
 فحصة الحصة والعملة في حصة الثلث اعني  
 ثلثة فيحصل خمسة وتسعون وتزبده على الثلث  
 فيصير جميع ستة وسبعين ثم ضربنا الثانية التي  
 هي التصحيح في ثلثة ايضا فحصل اربعة وخمسة ديارا  
 فاذا ضربنا نصيب كل وارث من الثانية في الثلثة

ليعلم من حيث واحد وطريق البسط  
 ان نصيب التصحيح

ان تصحيح الاول



والسببين وقسمنا الى رجب على المبلغ اربعه  
 وعشرين كان الى رجب نصيب ذلك الوارث كان  
 الزكوة كانت ستة وسبعين قد اصبحت وكان  
 اصل المسئلة من اربعة وعشرين هذا الذي ذكرنا  
 من الوجوه انما هو لمعرفة نصيب كل فرد من  
 الورثة انما لمعرفة نصيب كل فرد منهم فاحرب  
 ما كان لكل فرد من اصل المسئلة في وفق الزكوة  
 ثم قسم المبلغ الى اصل من هذا القرب على وفق نصيب  
 المسئلة ان كان بين الزكوة ونصيب المسئلة موافقة  
 وان كان بينهما بزيادة فاحرب ما كان لكل فرد  
 في كل الزكوة ثم قسم الى اصل على جميع نصيب المسئلة  
 فالرجب نصيب ذلك التوابع في الوجوه اي  
 الموافقة والزيادة مثال الموافقة زوج واربع  
 اخوان لابي وامه واخوات لامي فاصل المسئلة  
 ستة ثمانون قالوا فافرض الزكوة ثمانين

كان

استفاد من هذا

كان بين الزكوة والتصحيح توافق بالثلث فاذا فرض  
 بنصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثمانية في  
 وفق الزكوة وهو عشرة حصل ثمانون فاذا قسمنا هذا  
 الى اصل على ثلث المسئلة وهو ثمانية ايضا فخرج عشرة  
 وهي نصيب الزوج فافرض بنصيب الاخوات  
 لابي وامه من اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث  
 الزكوة صار اربعا فافرضنا ما على ثلث المسئلة  
 كان الى رجب وهو ثمانية عشر وثلث نصيب هؤلاء  
 الاخوات فاذا فرضنا نصيب الاخوات لامي وهو ثمانية  
 في ثلث الزكوة حصل عشرون فاذا قسمنا على ثلث  
 المسئلة كان الى رجب وهو ستة وثلاثون نصيب  
 امهم الاخوات وانت جرتما فصلنا سابقا بان  
 لك في صورة الموافقة ان تعزب نصيب كل فرد  
 في كل الزكوة وينقسم الى اصل على جميع نصيب المسئلة  
 نصيبهم ايضا وبان المراد في حكم الموافقة مثال

او في الميراث  
 او في الزكوة  
 او في الصدقة  
 لا يتفاوت







هذا الى اصل على وفق التصحيح وهو في مكان الى انما  
وهو ستة نقيب من كان له عشرة واذا اخذنا  
دين من له ستة دنانير عليه في وفق الزكاة اخذنا  
ثلاثة حصل خمسة عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على  
ثلاث التصحيح كان الى اربعة وهو خمسة نقيب من كان  
له خمسة ولو فرضنا ان الزكاة في الصورة المذكورة  
ثلاثة عشر كان بين التصحيح والزكاة بانية في بقية  
دين صاحب العشرة في كل الزكاة فيحصل مائة و  
تستون فاذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو  
عشرة كان الى اربعة وهو ثمانية وثمان نقيب  
من كان له عشرة فيجب ايضا دين صاحب الخمسة  
في جميع الزكاة فبلغ خمسة وستين فاذا قسمنا هذا  
المبلغ على خمسة عشر خرج اربعة وثلاث وهو نصيب  
من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان الزكاة  
خمس دنانير كان بين الزكاة والتصحيح موافقة بين

نقيب  
نقيب  
نقيب

مع كونها

مع كونها متوافقة كما ثبتت عليه ما ضرب دين صاحب  
العشرة في خمس الزكاة وهو واحد واقسم الى اصل وهو  
خمس على خمس التصحيح وهو خمسة فيكون الى اربعة وهو خمسة  
وثلاث نقيب من كان له عشرة واخر ايضا دين  
صاحب الخمسة في وفق الزكاة واقسم الى اصل على وفق  
التصحيح وهو خمسة فيكون الى اربعة وهو واحد وثمان  
نقيب من كان له خمسة وقره كان احاط عليك  
بأن الطريق الجاري في البانية يتناول الموافقة و  
المتممة اكلة ايضا **فصل في التخييل** وهو متنا  
على من المزدوج والمراد به ان يتصلح الورثة على اركان  
بعضهم عن الميراث بشيء معلوم من الزكاة وهو جائز  
عنه التراض نفقه عمر روي في كتاب الصلح عن ابن عباس  
وذكر عن عمرو بن دينار ان عبد الرحمن بن عوف  
طلق امرأته ثم اخذ الكنية في مرض موته ثم مات وهي في  
العدة فوترها عثمان بن مالك ثلث نسوة اخر فصا لها

نقيب  
نقيب  
نقيب



على ربه ثمنا على ثمنه وثمنين انما فقيروا ما نية  
 وقيل وراهم من صالح من الورثة على شيء معلوم  
 من التركة فاطرح سهمه من التصحيح اي حصة المسئلة  
 مع وجوه المصالح بين الورثة ثم اطرح سهمه  
 من التصحيح ثم اقيم باقي التركة ان ما بقي منها بعد ما  
 اخذ المصالح على سهم الباقيين على سهم باقي الو  
 رثة من التصحيح كزوج وام وعم فالمسئلة مع  
 وجوه الزوج من ستة وهي مستقيمة حكم الورثة  
 من زوج من ثمنه اسد وعلام سهمان وعلقم الباقي  
 وهو سهم واحد فصالح الزوج من نصيبه الذي هو النصف  
 على ما في ذمة مذبوبة من المهر وخروج من البتة فبقم  
 باقي التركة هو ما عدا المهر بين الام والعم انما لا يقدور  
 سهام من التصحيح ولا يكون سهمان من الباقي  
 لتمام سهم واحد فلو كان الى كذا في سهم  
 سهم من التصحيح فان قلت هذا جعلت الزوجة بعد

المصالح

المصالح واخذ المهر وخروج من البتة بمسئلة  
 المودوم واي فائدة في جعلها خلا في نصيب المسئلة  
 مع انه لا تأخذ شيئا واما اخذ قلت فائدة انما لو  
 جعلها كان لم يكن وجعل التركة ما وراد المهر لا  
 نقب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث  
 ما بقي اذ لا بقسم الباقي بينهما انما يكون لتمام  
 سهم وتلقم سهمان وهو خلاف الابحار اذ حقها ثلث  
 الاصل اذا ادخل الزوج في المسئلة كان الام  
 سهمان من البتة وعلقم سهم واحد فيقسم  
 الباقي بينهما على من الطريقة فيكون مستوفية حقا  
 من الميراث ولو فرض انة صالح العم على شيء من التركة  
 وخروج من البتة فالمسئلة من الستة فاذ اطرح  
 نصيب العم من الباقي من ثمانية ثمنه مذبوبة وانما  
 لتمام فبجهد الباقي اثنتان بين الزوج والام فلو  
 وبعث ثمنه اثنا عشر وعلام ثمنان وان صالح



الامة على شئ فوجبت طائفة المسئلة ايضا من السنة ما اظهر  
 منها سمان سمان بقي اربعة فيجعل الباقي من الزكاة ار  
 باعائشة منها مائة وواحدة لتعلم باب الرد الفضة  
 القول في رد القول ينقص سمان ذوي النوفها ويؤد  
 اصل المسئلة وبارتقوا في السمان وينقص اصل  
 المسئلة وبعبارتها اخرى في القول بفضل السمان على  
 الخرج وفي الرد بفضل الخرج على السمان فتقول ما فضل  
 من الخرج عن فروضها فزوي النوفها ولا مستحق  
 له من العينة يرد ذلك النافض على ذوي الرد  
 جانيا فانه لا يرد عليها اصلها كما تر في اول الكتاب  
 وهو ان الرد على الوجه المذكور قول عامة الصحابة  
 اي جمهورهم كعلي ومن تابعه وبه اقر اصحابنا  
 وقال زيد بن ثابت لا يرد النافض على ذوي  
 النوفها بل هو لبيت المال وبه اخذ خرؤنا والرد  
 وماك وان فقه كمن المحققين من اصحاب

الرد فلهذا هو على حسب النسب من بيت المال

الشافعي

ان فقه قالوا لو اندرس بيت المال يرد النافض على  
 ذوي النوفها بنسبة فرايضهم والالمان لبيت المال  
 ويروي عن ابن عباس انه لا يرد على ثلثة الزوجين  
 والجدة وعال عثمان ويروي عن الزوجين ايضا  
 من آباء الرد بان الله تعالى قد نصيب اصحاب الزايف  
 بالنقص الظاهر فلهذا يجوز ان يرد عليه لانه قد غنى الله التمر  
 عني وقال الله تعالى ومن يقبض الله ورسوله ويتعد قدوة  
 الآية وبان النافض عن فروضهم مال لا مستحق له يكون  
 لبيت المال كما اذا لم يترك وارثا اصلا اعتبارا بضعف  
 بالكل ولنا قولنا واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض  
 في كتاب الله اي بعضهم اولى بميراث بعض بسبب الزحم  
 فعدنا الآية دللت على استحقاقهم جميع الميراث بصلته  
 الرحم واية الموارث او جبت استحقاق جزير معلوم  
 من المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالابتنين بان  
 يجعل لكل واحد فرضه تنك الآية ثم جعل ما بيني

بمصلحة مستحق ولد ذي



لهم يترجم بهذا الآية ولهذا لا يترجم على الزوجين لانعدام  
 الترجمة في قوله وايضا لما دخل النبي وسلم على سبعة من اهل  
 وقاص ينفور ما قال اما انه لا يترجم شي الا ابنته افا ديج  
 يجمع ما في الحديث الى ان قال الثلث خير والثلث  
 كثر فقد ظهر ان سدا اعتقد ان ابنت تترث جميع المال  
 ولم يترك رسم ومثله في الوصية بما زاد على الثلث  
 مع انه لا وارث له الا ابنته كواحدة فدل ذلك على صحة  
 القول بالتره اذ لو لم يترجم الزباوة على النصف بالتره  
 لوقف الوصية بالنصف وفي حديث عمرو بن شعيب عن  
 ابيه عن جدته انه وسلم ورث الملاك عنة ابن جميع المال  
 من ولدها ولا يكون ذلك الا بطريق الرق وفي حديث  
 وانتهى بن الاسقع انه وسلم السقم قال فترز المارة بمرور  
 ان لقطلا وحقيقا والابن الذي لو جئت به وايضا  
 اصحاب النور وضاه قريش ركوا المسلمين في الاسلام  
 وترجوا بالولاية وبجود الولاية في حق اصحاب النور

والدة مكر حجة نذرا يمكن  
 وقد ابد

وان لم

وان لم تكن علة لمصوبة لكن ثبت بها الترجيح بمنزلة  
 قرابة الام في حق الاما لابل وام فان قرابة الام  
 وان لم توجب بانوارها العصبية الا انه فصل بالترجيح  
 وهذا في جواب عن قوله ما فضل عن النور وما  
 لا مستحق قبوض في بيت المال لمصالح المسلمين  
 عامة ولما كان هذا الترجيح بالسبب القوي استغنى  
 الوصية كان بيتا على الوصية فيرد عليهم على ترابها  
 نعم وكما ينفذ اعتبار الاقرب والافقرب في اصل الوصية  
 يستط ايضا في استحقاق الرثة ثم سائل الباب  
 اي باب الرثة من قال به اقسام اربعة وذلك  
 لان الموضوع في المسئلة اما نصف واحد ممن ير عليه  
 ما فضل واما اكثر من نصف واحد وعلى التفرقة بين  
 اما ان يكون في المسئلة من لا ير عليه او لا يكون  
 فان قصر الاقسام في اربعة اقسام ان يكون في  
 المسئلة خمس واحد ممن ير عليه ما فضل من  
 كثر من مقرر اول



الورع عند عدم من لا ير عليه وعلى هذا التفسير  
 جعل المسئلة من رأس سهم أي رأس ذلك الجلس  
 لأن بيع المال لهم بالنوصيا والورع مكا ورسم  
 متماثلة فلما رتبة الرأس على آخره ذلك كما إذا ترك  
 الميت اثنين أو اثنين أو جدين فاجعل المسئلة  
 من اثنين وأعط كل واحد منهما نصف الزكاة  
 وأبهما في الاستحسان فارجوع ببيع المال  
 إليها على السوية فيكون النصف على كل واحد  
 كما في العصباء أي إذا ترك اثنين أو اخوين  
 مثلاً وإيضاً فرضهم بقسم على قدر سهم فيقسم  
 الحقل كذلك ابتداء قطعاً لتطويل المسافة في  
 القسمة والتقسيم كما إذا اجتمع في المسئلة جثث  
 أو ثمة اجتمع من ير عليه عند عدم من لا ير  
 عليه ذلك الاستحسان على أن الألقاء الواقع بين من  
 ير عليه أن يكون من جثتين أو ثمة اجتمع

أي بغير  
 أو ج  
 ثلثان  
 ستر مردل

عبد الله  
 القزويني  
 أصح

لا ازيد

لا ازيد وتلك لم يقل جثان أو أكثر وعلى تقدير الاجتماع  
 فاجعل المسئلة من سهامهم أي مجموع سهام هؤلاء الجثتين  
 المأخوذة من مخرج المسئلة أي جعل المسئلة من اثنين  
 إذا كان في المسئلة سمان كونه واخت لأم لأم  
 المسئلة ح من ستة ولهما منها اثنتان بالنزيفة  
 فاجعل الاثنين أصل المسئلة واقسم الزكاة عليهما  
 فكل واحد منهما نصف المال أو من ثمة أي جعل  
 المسئلة من ثمة إذا كان فيما ثمة وسدس  
 لأم لأم مع الأم إذا المسئلة على هذا التفسير أيضاً من  
 ستة ومجموع السهام المأخوذة لمورثة المذكورة  
 ثمة فاجعلها أصل المسئلة واقسم الزكاة اثلاثاً ثمة  
 السهام فكل واحد لأم ثلثان من المال لأم ثمة  
 أو من أربعة أي جعل المسئلة من أربعة إذا كان  
 فيها نصف وسدس كنه وبنتا بنتا أو بنت  
 وأتم لأم المسئلة أيضاً من ستة ومجموع السهام

مسأله  
 قلاد

لأم لأم



منها اربعة ثلثة بعت وواحدة بعت الابن او الام ما  
 حصل المسئلة من اربعة واقسم التركة ارباعا ثلثة ارباعا  
 على بعت وربع منها لمام او بنت الابن او من ثلثة  
 اي اهلها من ثلثة او اهلها في ثلثان وسدس  
 كبتين واثم او كان فيها نصف وسدس كبت و بنت  
 ابن و اثم او كان فيها نصف و ثلث طاحت لاب و اثم  
 و رختين لاثم و طاحت لاب و اثم فالمسئلة في هذه الصور  
 الثلث ابقا من ستة و السهام التي اقرت منها في  
 فني الاولى بعتين سهام اربعة و لمام سهم واحدة فيجعل التركة  
 اقسام اربعة ساه بعتين و واحدة و في الصورة الثانية  
 قد اجتمع اقسام ثلثة و ساهم الماخوذ من السنة  
 في ثلثة ايضا ثلثة منها بعت و واحدة بعت الابن و  
 احد لمام فيقسم التركة على ثلثة اقسام بعد ساهمات  
 فثلث ثلثة اقسام و بنت الابن خمس لمام خمس  
 آخر و في الصورة الثالثة يكون الساه الماخوذ من

بعتين و اثم او كان فيها نصف و ثلث طاحت لاب و اثم

من السنة ثلثة ايضا فلما خلت من الابوين ثلثة اسهم  
 و ساه خلت لاثم ساهمان و كذا لاثم مع الاخوة من الابوين  
 ساهمان فيجعل ثلثة لصل المسئلة و يقسم التركة اقسام  
 كل ذلك لقول المصنف فيجعل النصف فسمي واحدة و الاخرى  
 اثم اذا اخطبت كل واحد من الورثة ما يستحقه من السهام  
 ثم قسمت الباقي من ساهم بينهم بقدر تلك السهام صارت  
 الثلثة مرتين ثم ان التركة على الوجوه المذكورة ان اسفلا  
 مت على الورثة فذكر وان لم تستطع كما اذا اختلف  
 بينا و ثلث بنات ابنا فثلث ثلثة اسهم يستقيم عليها و  
 بنات الابن اسهم واحدة فلما ينقسم عليها كان نصيب كل  
 المسئلة على كل واحد فانه فاضرب الثلثة اثنى عشر درهما  
 من التركة عليه في اصل المسئلة و هي الاربعة فيعده اثني  
 عشر بعت منها تسعة و بنات الابن ثلثة متقسمة  
 على ثلث و القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون  
 مع الاول اي مع الجنس الواحد ممن يرث عليه من الاخر

و هذا هو الوجه الاول  
 في تقسيم التركة



عليه يعني ان يكون في السنة جنة انه من يرد عليه  
 ويكون معه من لا يرد عليه كالزوجة والزوجة اعطيت  
 فرض من لا يرد عليه من اقل خارجة واقسم الباقي ما  
 ذلك المخرج على عدد رؤوس من يرد عليه اثنى عشر  
 الجس الواحد كانه تقسم جميع المال على عدد رؤوس  
 سهم اذا اتفقت واثنى لا يرد عليه فان استقام الباق  
 على عدد رؤوس من يرد عليه فيما اى زوجا بسمة الا  
 ستمائة وثم ثلث هي اذ لا حاجة الى ضرب كزوج  
 وثم ثلث باقى اقل خارجة من لا يرد عليه اربعة  
 فان اعطيت الزوج واحد منها بقى ثلثة وهي  
 مستقيمة على عدد رؤوس ابنتان وهو نظير ما  
 في باب النكاح مما انه ان كان ستمائة كل فرقة  
 مستقيمة عليهم بلاكس فلا حاجة الى ضرب وان  
 لم يستقم ذلك الباقي على رؤوس من يرد  
 عليهم فاقرب على قيس ما قرب في باب

النكاح

التعجيل وفق رؤوس من يرد عليهم في  
 خرج فرض من لا يرد عليه ان وافق رؤوسهم ذلك  
 اباقي فما حصل قطع منه السنة كزوج وست باقى  
 فان اقل خرج فرض من لا يرد عليه ربة فاذا اعطيت  
 الزوج واحد منها بقى ثلثة فلما ينقسم على عدد رؤوس  
 ابنتان الست لكن بينهما موافقة بالثلث اذ لا حاجة  
 بالمدخل كما عرفت فاقرب وفق عدد رؤوسهن وهو  
 اثنان في الاربعة يبلغ ثمانية فله زوج منها اثنان وثلثا  
 ستة والآى وان لم يوافق عدد رؤوسهم الباقي  
 فاقرب كل عدد رؤوسهم في خرج فرض من لا يرد عليه  
 لمبلغ الحاصل من قرب وفق الرؤوس في ذلك المخرج  
 على تقدير التوافق او من قرب كل عدد الرؤوس فيه  
 على تقدير التباين تصحيح السنة وقد سبق مثال  
 الموافقة واما مثال المبانية قوله كزوج وثلثة  
 من الصورة كالصورتين ابنتين احداهما من



اشي عشر لاجتماع الزوية والشك في كتمان يرد مثلاً الى الاربعة  
 التي هي اقل من اربع فرض من لا يرد عليه فاذ اعطينا الزوية  
 منها واحد منها ثلثه فباستقيم على البنات الخمس بنينا  
 وبين حدود الزووس بنائية فخرنا كل حدود ووسن  
 في خرج فرض من لا يرد عليه اي الاربعة فحصل الاربعة عشر  
 ون ومنها نصيب المسئلة كان مذكور واحد قربنا في  
 المقرب الذي هو في فكان في فاعطينا اياً ما  
 كان لبنات ثلثة ضربنا ما في اليه فحصل في عشر  
 فكل واحد منها ثلثة والقسم الرابع من تلك الاقسام  
 ان يكون مع الك في اي مجموع اجتماع جنين ممن يرد عليه  
 من لا يرد عليه وانما اكتفينا باجماع جنين بنا على  
 ان الاستواء دل على انه لا يوجد مسئلة فيما اربع طوائف  
 وهي روية فاقسم ما بين من خرج فرض من لا يرد عليه  
 على مسئلة من يرد عليه فان استقام الباقي من ذلك  
 الخرج على هذا المسئلة فيما ولا حاجة الى الغرب لان

بقي

وهو في خمسة اقسام  
 من لا يرد عليه  
 من لا يرد عليه  
 من لا يرد عليه  
 من لا يرد عليه  
 من لا يرد عليه

الباقي

الباقي في حق من يرد عليهم بقدر ما هم في قسم على مسئلة  
 فما احاطت سناً واحد فلو احاطت ذلك السهم وما  
 سمين فلو احاطت جميعاً ما اذا استقام الباقي على مسئلة لم  
 يخرج منها الى غير في ذلك ثم يمكن ان يستقيم على مسئلة  
 ولا يستقيم ما احاطت كل من حدود ووسن جميعاً  
 هناك الى الغرب كما ستورد وهذا الذي ذكرنا من كون  
 الباقي في القسم الرابع مستقيماً على مسئلة من يرد عليه  
 هو في صورة واحدة وذلك لان الباقي من خرج فرض  
 من لا يرد عليه اياً ما وان كان يكون مخرج فرض اثنين كما  
 اذا اعطى الزوية النصف مع عدم الولد ولا شبهة في ان  
 الواحد انما يستقيم على مسئلة من يرد عليه اذا كان  
 مستحق الزوية شخصاً واحداً فيكون المسئلة من  
 القسم الثالث وانما ثلثة ما ان يكون مخرج ذلك الفرض  
 اربعة كما اذا اعطى الزوية مع وجود البنات  
 او الزوجة مع عدمها ما كان صاحب الزوية

او الزوجة



فان كانت البنات من ذوات فالسنة من القس الثالث  
 ايضا وان كن مع <sup>غزو دار الحارة</sup> وب فرخا اخر في يكون مسئلة من  
 يتر عليه ارباعا او اخا ولا استقامة للسنة على  
 شي من الاربعه والخمسة وان كان صاحب الربيع  
 الزوجية يتصور <sup>مسألة في الاول</sup> هنا الاستقامة كانه كره واما سبعة  
 ك اذا كان المخرج ثمانية فيعطى المرات ثمانية ويبقى  
 سبعة ولا استقامة هنا ايضا لان مسئلة من يتر عليه  
 لا باق وزلثة كما تروى لا يمكن ان يستقيم البعد على عدد  
 اقتر منها فليس يمكن ان يستقيم الباقي من مخزبه فوض  
 من لا يتر عليه على مسئلة من يتر عليه في هذا القسم الا  
 في صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات اى للزوجين  
 واحد اكان او اكثر الربيع ويكون ابا في بين اهل  
الكلان كزوج واربع جارات وست اجوان لانيه فانا  
اصح مخزبه فرض من لا يتر عليه اربعة فاذا اخذت  
المراة واحد منهن ثلثة وهي هنا مستقيمة على مسئلة

نور اوله تصو نوع ثلثه  
 بسعة ماحو كلته محظوظ  
 محظوظ اوله من مسئلة  
 ثمر ثمانية ثلثة وسوس  
 دثلثان بذكر ثلثة اول  
 في اول

من يتر عليه

من يتر عليه لانيه ايضا ثلثة لان في الاخوات لانيه ثلث  
 وحق الجارات الست من فلك اخوات سمان وبلوات  
 سهم واحد في من الصورة استقام ابا في على مسئلة  
 من يتر عليه كمن نصيب الجارات الاربعه واحد فلك يستقيم  
 عليه من بين بينهما مبانة فخطا عدد ورو سمان باس  
 وكذا نصيب الاخوات الست اثنا فلك يستقيم ان عليهما  
 كمن بين عدد رؤسهن وسمان موافقة بالنصف  
 ودنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلثة ثم طلبنا  
 التوافق بين اعداد الرؤس والرؤس فلم يلزمنا  
 ففربنا وفق رؤس الاخوات وهو الثلثة في كل عدد  
 رؤس الجارات وهو الاربعه فحصل اثنا عشر ثم قربنا  
 ما في الاربعه التي هي مخزبه فرض من لا يتر عليه فصار  
 ثمانية واربعين ثلثة فصح المسئلة كان للزوجة واحد  
 ضربا في المخزوب الذي هو اثنا عشر فلم يتغير فاعطينا  
 الزوجة وكان بلوات ايضا واحد ضربا في ذلك المخزوب







من زوجات من ذلك المولى واحدة فاذا ضربنا في السنة  
 اثنتي عشرة مسألة من يرد عليه كان الى اصل خمسة فمضى  
 حق الزوجات من الاربعين ولبنت من مسألة من  
 يرد عليه اربعة فاذا ضربنا ما فيها بقى من مخرج فرض من  
 لا يرد عليه هو سبعة ببلغ ثمانية وعشرين فمضى لهما  
 من الاربعين ولبنت من مسألة من يرد عليه واحدة  
 فاذا ضربنا في السبعة كان سبعة فمضى لهما من  
 استقام بهذا المخرج فرض من لا يرد عليه فرض كل  
 قريباً ممن يرد عليه وان لم يستقم على احد وكل قريباً  
 كك قال وان انكم السهام المأخوذة من مخرج فرض  
 الزوجين على البعض او الجميع صح المسئلة بالاصول السبعة  
 المذكورة في باب التصحيح في الصورة التي نحن فيها  
 من الاربعين نصيب الزوجات الاربع عشرة فبين  
 روسهن وسلامتين مائة فاخذنا بمجموعه وروستين  
 وكان سهام البنات التسع منها ثمانية وعشرين

الاربعة

فبين

فبين الروس والسهام مائة ففكرنا في الروس  
 فكان وكان سهام البنات الست منها سبعة وبناتها  
 ابناً مائة فاخذنا في روسهن باسرها ثم طلبنا بين  
 احد الروس والروس الموافقة فوجدنا ان  
 روس البنات وروس الزوجات متوافقة فمضى  
 فرضنا نصف الاربعة في السنة فبلغ اثني عشر <sup>فقد حذف</sup>  
 موافقة روس البنات التسع بالثلث ففرضنا  
 ثلث التسعة في اثني عشر <sup>سواء بالعدد</sup> فصل ستة وثلاثون  
 فرضنا من الى اصل في الاربعين فبلغ الثمان واربعين  
 واربعين فمضى نفع المسئلة على حاد الزرع كان نصيب  
 الزوجات من الاربعين خمسة وقد فرضنا في المخرج  
 التي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة وثلاثين ففكرنا  
 من الزوجات خمسة واربعين وكان نصيب البنات  
 منها ثمانية وعشرين وقد فرضنا في ذلك المفروب  
 فصار الثمان وثمانية ففكرنا في مائة واثني

فقد حذف  
جدوا والبنات  
اربع عشرة



عشر وكان نقيب بذات منها سبعة وقد فرضنا في الفقرة  
 المذكور فصار مائتين واثنين وخمسين فلكل واحدة من  
 بذات اثنتان واربعون فان قلت قد اجتر في القسم  
 الثالث المماثلة والموافقة والمباينة بين ابائي من  
 اقل خارج فرضا من لا يرد عليه وبين حدود رؤس  
 من يرد عليه فلم اقتصر في القسم الرابع على المماثلة والمبا  
 ئنة بين ذلك ابائي وبين مسئلة من يرد عليه قلت  
 لا ان ابائي من مخزج فرضا من لا يرد عليه اما واحد او ثلثة  
 او سبعة كما سبقا فغيره من ان المخزج اما اثنتان او  
 اربعة او اثنان عشرة ومثله من يرد عليه اما اثنتان او ثلثة  
 او اربعة او خمسة كما سلف تقديره ولا موافقة اصلا  
 بين هذا الاحاد وبين تلك الخلاف في القسم الثالث  
 او يمكن فيه ان يكون حدود رؤس من يرد عليه حدودا موا  
 فقا لمباقي من مخزج فرضا من لا يرد عليه كما في المثال  
 الذي سبق ذكره **باب ما سبعة**

باب ما سبعة  
 في فرض من لا يرد عليه  
 في فرض من يرد عليه

المناصرة معا من القسم ولا فقرة بين الجدة و  
 الافواء والافوات فلم من باب الجدة فقلت من  
 اباب بالمناصرة مني على قول صاحب جنة ومن وافقها  
 قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه ومن ما بعد من العجايز  
 كابي جاسس وابنا الزبير وابنا عمر وتبعة بن ابي  
 وايم سعيد الخدري واخي ابي كعب ومعاذ بن جبل  
 موسى الاشجوي وعائشة وغيرهم رضوان الله  
 عليهم بنو الاحباب وبنو العلات من الافواء والافوات  
 لا يردون مع الجد كما لا يردون مع الاب بل الجد يستبعد في المال  
 كلاب ومما قول ابي جنة رحمه الله وشتره وعطاء  
 وعروة بن الزبير وعمر بن عبد الويلز والحسن وابنا  
 سيرين وبنو بني خند الجففة وقال علي وابن مسعود  
 وزيد بن ثابت يردون مع الجد وهو قولهما وقول  
 مالك والشافعي في ردها واما بنو الاحباب فيسقطون  
 مع الجد اجماعا كما تروا علم ان الجد يشبه الاب في



حب اولاد الامم وفي انه اذا زوج الصغير او الصغيرة  
 لم يكن لها خيار اذا بلغا وفي انه لا ولاية لهما في  
 الشكاح مع قيام الجدة في ظاهر الرواية كالاب وفي  
 انه لا يقتل الجدة بولد الولد وفي ان طليقة كل واحد من  
 الجانبين حرم على الآخر وفي عدم قبول الشهادة وفي  
 حتى استلاد الجدة مع عدم الاب وفي انه لا يجوز دفع  
 الزكاة اليه وفي انه يتصرف في المال والنفس كما  
 الاب ويشبه الا في انه اذا كان مملوكا وام  
 كانت النفقة عليها انما على جبار الميراث كما على  
 الاخ والام وفي انه لا يرضى النفقة على الجدة المصدرة  
 كالاخ وفي عدم وجوب صدقة الفطر للصغيرة على الجدة وفي  
 ان الصغيرة لا يهرس بها بسلام الجدة وفي انه اذا اقرت بقلعة  
 وابنه حتى لا يثبت النسب يجوز اقراره وفي انه لا يلزم  
 وزاوما غلته الى مواليه كل ذلك كما في الاخ فلتناصحا  
 من الاحكام اختلفت العلماء من الصحابة والتابعين

وغيرهم

وغيرهم في مسألة الجدة مع الاخوات ويوقف بعضها  
 كما توقف ابو حنيفة رحمه الله في مسألة جد ووقت  
 الحضانة والاعمال المشركين واستنبح جارية عن النكاح  
 في الجدة وقال محمد بن سلمة يقتضي فيه بالاصطلاح  
 وقال محمد بن الفضل البخاري في فقه ابيه المسمى  
 الذي اجتمعت عليه الصحابة ويصطلح عن ابي في  
 ثم ابن ابي حنيفة افتار قول ابي بكر لانه ثبت على قوله  
 ولم يكتف عنه الرواية وقد روي عن عبد السلام  
 انه قال خطفت عن عمر في الجدة سبعين فقيصة فالف  
 بعضها بعضا وفي رواية ان عمر خطب الناس  
 فقال هل راس احدكم البني ذم فقتل بمحمد بن  
 فقال رجل رايته فحكم بمحمد بن ذم فقال هو من كان  
 من الورثة قال لا ادري فقال لا ورثت ثم قام  
 او فقال رايته فقتل بمحمد بن ذم فقال هو من كان  
 من الورثة فقال لا ادري قال لا ورثت وعلى من



التوسعة شهادته بالنصف ورابعه بالجميع ثم انه جمع  
 الصلابة في بيت يستغوا في الجدة على قول واحد  
 فستطقت حجة من السقف فتفرقوا منه خوفاً <sup>فردا</sup> فها  
 عواذاً له ان يجمعوا في الجدة على شيء <sup>خافوا</sup> والدليل على  
 ما اخبره ابو جندب انه ما قيل عن ابنا عباس انه قال  
 الا تسمعني ابي زبير يقول ابنا ابنا ابنا ابنا لا يحمل ابنا  
 ابنا ومعنا انما الاتصال والنزب من ابنا ابنا يكون  
 على صفة واحدة فادامات الجدة فام ابنا ابنا معام  
 الابنا في حب الاخوة فكل ذلك ادانات ابنا ابنا ينبغي ان  
 يقدم ابنا ابنا معام الاب في حجة ريفاً واعلم ان  
 علياً وابنا مسعود وزبير بن عتبة بن ابي طالب هم على نوز  
 الاخوة مع الجدة اجتمعوا في كيفية النسب فزبب علي  
 الى انه يباين الاخوة ما لم يتقص خطه من النسب <sup>فادام</sup>  
 استقص بطي النسب لان الاب لا يتقص حقه من النسب <sup>فادام</sup>  
 ما كان مع اخوان لاب وايم او ثمة او رتبة فالحكمة <sup>فادام</sup>

في  
 قوله

خبره وادراكنا فحتم فالحكمة والنسب سائر  
 وان كانوا سنة كان النسب فيه <sup>لله</sup> وابقاً  
 بنو العلات لا يمتدون في النسب عندنا <sup>لله</sup> فادام  
 كان الجدة مع اخ لاب وايم وادام لاب كان الجدة  
 نصفين بينه وبين الاخ من الابوين وابقاً <sup>لله</sup> فادام  
 عندنا لا يفتت الاخوات المتزوجات اصله <sup>لله</sup> فادام  
 الاخوات عندنا صاحبة فزبب فادام كانت معاق  
 لاب وايم وافت لاب <sup>لله</sup> فادام فادام فادام  
 ثمانية سنة وبعده ابقا وزبب ابنا مسعود  
 الى ان ابنا ستمهم ما لم يتقص خطه من النسب  
 وافت فيه زبيراً وان بنو العلات لا يمتد بهم في  
 المتابعة مع بني الاجابا وافت فيه علياً وان <sup>لله</sup> فادام  
 خوات المتزوجات ذوات فزبب مع الجدة كما عند  
 علي وقد قص صاحب الكتاب قول زبير بالزكر  
 ابنا يوسف وادام اخرا قوله في النسب دون قوله



علي وابنا مسعود ومن رسم المسمى اذا كان ابو  
 خيفة رجة في جانب وحاجبا في جانبين  
 هو مجزا في اختيار القولين شاقص قول  
 زيد تنصيصا على جلية قولها فذلك قال وعند زيد  
 بن ثابت بلمة مع بني الاخياني والعلات افضل  
 الاربعيا من الماسية ومن ثلث جميع المال اذا  
 لم تحتط لهم ذو سنة تفير الماسية ان جعل المة  
 في النية كاحد الاخوة فيقسم المال بينه وبين الاخوة  
 لذكر مثل خط الاثنين وتفضل نصيبه مع الاخوة كنصيب  
 منهم وذلك لانه يشبه الاب من جهة ويشبه الاخوة  
 من جهة اخرى فوفقنا عليه حقه من الشبهين فخلصنا  
 كلاب في نجى الاقارب لايام وكالاف في نسبة الميراث  
 ما دامت الماسية خير له فاذا لم يكن خيرا له اخلصنا  
 ثلث المال لانه مع الاولاد يرث الماسية في الاخوة  
 بضاعتك ذلك وايضا اذا قسم المال بين الابوين

سدد ثلث اولاد

فسلام

فسلام الثلث وطلاب الشئان ومما في الدرجة  
 الاول لما كان الجد والجد في الدرجة الثانية وكما  
 بلمة الماسية كان بلمة خيفة اعلى الثلث ما  
 اذا كان مع الجد امة واحدة اخذ بالمال سبعة نصف  
 المال فهي خير له من الثلث ما اذا كان معه اخوان  
 هما منساويان واذا كان معه ثلثة فالثلث  
 خير لان نصيبه بالماسية ربع واربعة كانت  
 مع اخوان لابي وايم او ثلث فاما الماسية اربعة  
 له وان كانت مع اربعة اخوات فهي الثلث  
 سواء وان زادت الاخوات على الاربعة كان  
 الثلث خيرا له وبه العلقات يردون في النية  
 مع بني الاخياني اهرار بلمة فاذا احرز الجد نصيبه  
 قبوا العلقات يخرجون من البين حايين بغير شيء  
 والباقي من المال بغير نصيب الامة لبني الاخياني  
 يتعاسمونه فيما بينهم لذكر مثل خط الاثنين وذلك



وذكرك لاني بنى العلات برثون مع الجدة اذا خدم بنو  
 الاعيان ولا يرثون معهم فلما برث من اعتبار رزقهم في  
 حق الجدة واختار مستوطم في حق بني الاعيان فمعهون <sup>بنو الاعيان</sup>  
 في الفضة قبلها نصيب الجدة ولا ياتخذون شيئا ويطيقون <sup>اولادهم</sup>  
 ان يخلعوا ائنا واخا لابي وايم واخا لابي فملاهم النسب  
 اعتبارا للاف من الاب في جملتها وارتبها في الجمل <sup>بنو العلات</sup>  
 انه يجون منها بالان من الابوين واذا كان مع الجدة  
 لابي وايم واخا لابي فاما سمة وثقت المال سواء  
 فليجوز ان يثقل من الابوين ابيا في وقرع اللاف  
 لابي خائيا وان دخل في الحساب ولو فرضنا بدل اللاف  
 لابي احتسابا لكانت المعاسمة خير اليهم ويكون المسألة  
 من خمسة فليجوز منها سلمان وابيا في وهو ثلثة للاف من  
 الابوين ولا يثقل ملاخت من الاب الا اي بنو العلات <sup>بنو العلات</sup>  
 من البين خائين بغير شيء الا اذا كانت من بني الاعيان  
 تحت واحدة فانها اذا اخذت فرضها اي مدها فرضها

اعني

اعني نصف الكل بعد نصيب الجدة فان بنى بنى بنو  
 فرضها ملين العلات والا اي وان لم يبن شي يكون فرضها  
 فلابي لهم وانما فلما مقدار فرضها لان الاخوات لابي  
 وايم اولاب يهون عصة مع الجدة عند زير فلما بين لهما  
 فرضا عند الا في سلوة الاكبرية كما سيقف عليه لكن  
 خط الاخت لابي وايم اذا كانت واحدة لا يتراد علم  
 نصف المال لا ينقص عنه مع وجه بني العلات  
 فيأخذ مقدار فرضها كاملا الا يري انه لو كان لكان  
 الجدة صاحب فرضها سوى البسات وبنات الابن لا  
 فخر صاحب الزوج فرضه وكان خلاف من الابوين  
 نصف المال فان بنى بنى كان لبني العلات فكل يكون  
 لها نصف المال مع الجدة فان بنى بنى كان لهم ذلك  
 الجدة واخا لابي وايم واخا لابي فملاهم النسب  
 خيرة بجملة لانا بجملة كالا في فكان في السلوة <sup>بنو العلات</sup>  
 فليجوز سلمان فيبقى ثلثة اسلم فملاخت من الابوين



نصف الكل هو اثنان ونصف فانكسرت المسئلة فخرها  
باني محرم نصف صارت خمسة فبقول اربعة وملاقتها  
اب و ايم خمسة فبقى سهم واحد لا يستقيم على الاختين  
فخرنا بحدودهما في العشرة صارا لاصل خمسة بناتهما تقع  
المسئلة فبقوله ثمانية وملاقت من الابوين عشرة وملاقت  
لاب اثنان والى ما فصلنا، انما بقوله فبقى ملاقتين  
لاب عشرة المال وتقع من عشرة بنات في تصحيح  
المسئلة ان يقول بحدود سريان والكل اخت سهم واحد يتم  
ان الاخت من الابوين بنات من الاخيرين ما يتم  
به لاصف المال هو سهم ونصف فبقى ملاقتين لا  
نصف سهم فلكل منهما ربع فوقع الكسر اربعة فخرنا  
مخرجه في اصل المسئلة وهو خمسة صارت عشرة بنات  
من ان ما سبق بنسب العلات بنين وانما مال لا يستقيم لهم  
شئ بعد ما اخذت الاخت لاب و ايم فخرها فخره  
ذكرنا بقوله ولو كانت في هذه المسئلة اثنان واحدا

لاب

لاب لمكان الاختين لاب لم يبق لهما شئ او ذلك لان  
الكل باخذ منها بالمعاصرة نصف المال وهو خوله  
من ثمانية فبقى نصف آخر فهو ملاقت لاب و ايم فلم  
يبق ملاقت لاب شئ وكذا الى ان اذا كانت من  
بنى الاجيان اخرا فصاها فان كان الثلث  
جزء من المعاصرة او مساويا لها اخذت الثلث  
وكان الثلثان نعيبا الاخوات من الابوين وان  
كانت المعاصرة جزءا من الثلث فبقى من  
المال ما هو اقل من الثلثين لتلك الاخوات فلان  
على التقدير الاول من رزقها وعلى الثاني ما هو اقل  
منه فلم يبق لبنى العلات شئ على التقديرين وادان  
حظهم اى ياتى والاخوان من بنى الاجيان او العلات  
او منهما في صورة المعاصرة كما تزدو سهم فالبهها  
افضل الامور الثلاثة بعد رزقها وى السهم اى به فالى  
ذو السهم سهم ثم يقضى اليه ما سوا فضل الامور الثلاثة



الثاني من المسألة المذكورة سابقا وثبت ما سبق  
 وسدس جميع المال ذلك الا فضل المال المسألة  
 كزوج ووجه واحد فان المسألة من اثنين لوجه  
 النصف واحد منها للزوج والاخر لوجه والا فمنا  
 صفة ولا يتبع عليها فربما في اصل المسألة  
 حصل اربعة فله زوج اثنان ولكل واحد من الزوجين  
 واحد ففقد حصل له بالمسألة ربع جميع المال وهو فضل  
 من سدس وكذا من ثلث ما بقي هنا لانه سدس  
 كل المال ايضا وانما ثلث ما بقي بعد فرض ذي السهم  
 ووجه واحد ووافق المسألة هنا من ستة  
 بوجه السدس فيبقى ثلث ولا ثلث لهما فربما في  
 الثلث في السنة صار ثمانية عشر فلهما ثلث في ثلثي  
 عشر ثلثا وهو في ثلثي عشر بوجه الباقي منها فربما  
 فلهما فلهما من الاخيرين اربعة وملاخ اثنان وانما  
 كان ثلث ما بقي هنا افضل من المسألة لان المسألة

علم تميزا

علم تميزا من ستة ايضا بوجه واحد منها فيبقى ثلث  
 فاذا جعلنا الثلث كما كان هو مع الاخيرين والاخر  
 كسبع اخوات ولا امتحان على البعثة بل بينهما  
 تباين فربما عدد الرؤوس وهو البعثة في اصل  
 المسألة وهو السنة فحصل اثنان واربعون فلهما  
 منها سبعة ويبقى ثلث ونمشن فلكل واحد من الزوجين  
 الاخيرين عشرة وملاخ ثلث ولا خات في انا  
 ثلث من ثمانية عشر افضل من عشرة من اثنين و  
 اربعين وكذا ثلث ما بقي في من الصورة افضل  
 من سدس جميع المال لان المسألة علم هذا التميز ايضا  
 من ستة فلكل واحد من الزوجين والباقي منها واحد فيبقى  
 اربعة بين الاخوات والاخيرين وهم خمس اخوات فلهما  
 الاربعة عليها بل بينهما مائة فربما في السنة التي هي  
 عدد الرؤوس في السنة بثلثي ثلثين فلكل من الزوجين  
 ثلث وملاخ اربعة ولكل واحد من الاخيرين ثلث  
 سدس اربعة

علم تميزا







اشئ عشرة وابنت النصف والاثم اثنين بيتي بوجه و  
 الاخوة واحد فيجعل الجدة كاحنتين فيكون مع الاخوة  
 كثلث اخوة ولا استقامة لزوج على عشرة فيجب  
 الثلثة في اشئ عشرة فيحصل ستة ونتمون فليبت  
 ثمانية عشرة ويزود مع تسعة ولام ستة بيتي  
 ثمانية فليبت اثنان ولامت واحد وكذا الى الابد  
 فليبت اربعة ثلث ما بيتي لان الباقي هو الواحد لا  
 يوجد ثلث صحيح فيجب مخرجه في اصل المسئلة  
 بيتي اربعة ستة وثلثين ومن المعلوم ان اثنين  
 من ثلثة عشرة خمسة من ثمانية وستة وثلثين فان قلت  
 هذه المسئلة من المائتين كان الثلث في  
 خمسة بوجه من المائتين وثلث ما بيتي فليبت اربعة  
 منها ولم يقتصد على المثال الذي تركت في ذكرها  
 فائدة فافهم ان الارقان لابي وايم وان لم تكن  
 بحجة بالجملة لا تترك مع في بعض المائتين الحاضرين

كاف من

كافي من المسئلة التي في فيها فان كون النسب  
 خمسة بوجه اقتضى ان يجعل الجدة فيها صاحب فرض  
 وقد عالت المسئلة بالزوج التي اجتمعت فيها  
 من اشئ عشرة الى ثلثة عشرة فلم يبق شي  
 للاحقة التي صارت عصبة مع البنت والجد كما عرفت  
 ونسبانيك مزيد توضيح لهذا الكلام واعلم ان زيدا  
 ماتت رضائه لا تجعل الارقان لابي وايم اولاد صالحة  
 فرض مع الجدة بن جعلها معه عصبة الا في المسئلة الاكبرية  
 فانه يجعلها فيها صاحبة فرض مع الجدة وهي زوجة وايم  
 ووجدوا ارقان لابي وايم اولاد يزوجهم النصف ولام  
 الثلث وبعده الدرس ولامت النصف لم يبق لهم  
 نصيب الى نصيب الارقان فيقسمان مجموع النصيبين  
 بعد كرم مثل خط الانثيين وذلك لان المائتين  
 خمسة بوجه من الدرس وثلث الباقي ومن المسئلة  
 اصلها من ستة لاجتماع النصف والثلث والدرس

اشئ لاروام  
 اركان واعلم ان نصيب  
 الثلث وان كان اثنين  
 الدرس

سبع بوجه اولد زيدا فان  
 بعضه وثلثه فليبت



وتقول الى ستة اذ لم يزوج من الستة ثلثة وعلام  
 اثنا عشر وجه الكس فلم يبق للاث شي فزونا  
 علم المسئلة نصفها فصارت ستة فليكون واحد <sup>عقد واحد</sup> وواحد <sup>عقد واحد</sup>  
 للاث ثلثة وجموع النصفين اربعة فتقسمها على اربعة <sup>عقد واحد</sup>  
 والاث للاث مثل حلا الاثنان ولا استقامة في  
 الفسرة لان اربعة غير اربعة <sup>عقد واحد</sup> ولا يستقيم اربعة <sup>عقد واحد</sup>  
 ثلثة فيجب الثلثة التي هي ثمة والرويس في المسئلة  
 دعونا اعني التسعة في يحصل سبعة وعشرون واليه  
 الاث اربع بقوله ويضع من سبعة وعشرين فلزونا  
 منها تسعة وعلام ستة وبعده ثلثة وعلام تسعة  
 ثم يعجم نصيب اربعة الى نصيب الاث فيعبر اثني عشر  
 فيقسم بينهما كما مر فليكون ثمانية وعلام اربعة ثلثة  
 جعل زيدا منها الاث اربعة اربعة حاجته فرض كيلا  
 حرم الميراث بالمرء وجعلها <sup>عقد واحد</sup> بالاث كيلا ترزى  
 نصيبها علم نصيب اربعة الذي هو كالا فان علم

لم تجلس

لم يجعل الاث في المسئلة المنقذة حاجته فرض كيلا  
 حرمها فليكن هناك ما من جعلها حاجته فرض  
 وهو وجه البنت فليكنها في الاكبر رتبة اذا لا مانع  
 فيها من جعلها كذلك <sup>عقد واحد</sup> فليكن فرض الشيخ  
 من ايراد المسئلة المنقذة النبي علم ان زيدا اذ لم  
 يزوج في تلك المسئلة يترأس من حمان الاث بناء على  
 ان الاث في غير يلمه اربعة حمانا لانه يلمه جعلها  
 حاجته فرضها فلا اخطا فرضها اى نصيبها ولم يجعلها  
 حاجته فرض فيها لوجه البنت وانما في الاكبر رتبة  
 فلا خوراء في حمانها صح اكثر من نصيب اربعة فلو  
 بالخط والقيمة علم الوجه الذي دفته سميت منها  
 المسئلة الاكبر رتبة لانها وافقة اراء من هي الكبر  
 فانها ماتت وثلثت اولى الورثة المذكورة  
 وان شئت علم ان زيدا منه فيها نصيب البنا وقت ان  
 شقها من هناء البينة لان ليس من مذهب انه في

لم يجعلها

مصلحة  
 مسئلة الكبر



الزايف في سائر جده الملك بن مزيان عن ابن  
 حطاب في جوابه فثبت الى قبيلة وقد يقال انها كثر  
 على اصحاب النوايف او كثر اهل على الاخوة نصيبها  
 اهل النوايف يسمونها القداء لشدة حبها فيما بينهم ولو كان  
 مكان الاخوة اخوانا فلهذا حول ولا كبرية  
 اما ان كان مكانا في فلهذا حول فلهذا سس  
 جميع المال خبر بجمعة والمصلحة من ستة فيكون  
 الرس الباقى بعد فرض النوايف والام بجمعة  
 بالفرض اذا لا تنقص حصة من الرس اجماعا ولا  
 صلاح كما لم يكن شيئا لملاحت في المسئلة المتقدمة التي  
 اعطيتنا اهل الرس ولا كبرية  
 ايضا لان الاخوة حصبة لا يمكن بزياد جفلة لصاحب  
 فرض ما خط الى حمانه خلاف الاخوة في الكبرية  
 كما سبق فندبره واما ان كان مكانا اخوانا  
 فلهذا حول ايضا فلانها اثر ابا الام من الثلث

الام الرس

الام الرس والمصلحة من ستة فلهذا حول ولا كبرية  
 واحد وجمعة ايضا واحد فيبقى ملاحتين واحد كما يستقيم  
 عليهما فلهذا حول رؤسهما في اصل المسئلة مع اخوة  
 عشر فلهذا تقسم المسئلة لخلاف الكبرية اذ لم يكن  
 فيها ملاحت شيئا فوجب ان يقال على الوجه الذي ذكر  
 سابقا ولا كبرية لان اصول زبد منها بجمعة **باب**  
**المناسخة** هي ما عدا من النسخ بمعنى النسخ والتحويل  
 والمراد بها هنا ان ينقل نصيب بعض الورثة بجمعة  
 قبل القسمة الى من يرث منه و اليه الاشارة بقوله  
 صار بعض الانبياء ميسرا قبل القسمة فنقول ان كان  
 ورثة الميت الثاني من خمسة من ورثة الميت الاول  
 يقع في القسمة تغيير فانه ينقسم المال في خمسة واحدا  
 اذا فائدة في تكرارها كما اذا ترك اثنين وبنات من  
 امرأته واحدة في ثلث ماتت احدي البنات ولا وارث  
 لها سوى تلك الاخوة والاخوات لابي وام فانه ينقسم



مجموع التركة بين ابنتين مذكر مثل حظ الانثيين  
 فمرة واحدة كما كان تقسم بين ابنتين مذكر ومذكر  
 الميت الثاني لم يكن في البين وابن وقع تحت  
 في القسمة بين ابنتين كما اذا ترك ابنا من امرأته  
 ونحوه من امرأته اخرى ثم ماتت احد ابنتيها  
 وخلفت هولا اعني الا في باب واختين من الا  
 بويها او كان ورثة الميت الثاني ورثة الميت  
 الاول كما في الصورة التي ذكرنا بقوله كونهما بنات  
 واتم ثلث الزوج قبل القسمة عن امرأته وابويها  
 ثم ماتت البنت قبلها ايضا عن ابنتها وبنت وجدة  
 هي اتم المراتب التي ماتت او لا ثم ماتت هذه الجدة  
 عن زوجها واحويا فنقول الاصل فيما ذكر  
 من جبروره بعض الانبياء جبراما قبل القسمة  
 والكراماتنا اول هذين النوعين الاخرين  
 فقط ان يقع ملكة الميت الاول بالتواضع الى

مخرجه في القسمة  
 انما هو في القسمة  
 بين ابنتين مذكر  
 ومذكر مثل حظ  
 الانثيين

في القسمة بين  
 ابنتين مذكر  
 ومذكر

ويطلى

ويطلى سوام كل وارث من هذا التصحيح ثم يقع منه  
 الميت الثاني بتلك التواضع ايضا ويظهر بين ما في  
 به من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني احوال  
 هي المماثلة والموافقة والباينة فان استقامت  
 المماثلة ما في به من التصحيح الاول على التصحيح الثاني  
 فلا حاجة الى الرفع عندنا من باب  
 التصحيح من ان سوام كل قريب ان كانت متقسمة  
 عليهم بلا كسر فلا حاجة الى ضرب ما في التصحيح الاول  
 ههنا بمنزلة اصل المسئلة هناك والتصحيح الثاني ههنا  
 بمنزلة رؤس المقسوم عليهم ثم وما في به الميت الثاني  
 بمنزلة سوامهم من اصل المسئلة في صورة الاستقامة  
 نصح المسئلان من التصحيح الاول كما اذا مات الزوج  
 في المثال المذكور عن امرأته وابويها على ما ذكر في الكتاب  
 وذلك لان المسئلة الاولى رتبة لان اصلا اثني  
 عشر لاجتماع الزوج والنصف والديس فاذا اخذ الزوج

عمره اولوب



منها ثلثة وابنت سنة والام اثنتين بنين منها واحد  
 رزقا على البنت والام بقدر سهامهم فاذا ارادنا المسئلة  
 الى اقل من ثلثة لا يرزق عليه صارت اربعة واذا اربعة الزرعة  
 منها واحد ابني ثلثة فلا ينقسم على الاربعة التي من سهام  
 البنت والام بنين بها بانية فخر ب من السهام التي  
 هي ثلثة الرؤوس في ذلك الاقل فيحصل ستة عشر  
 فلزوج منها اربعة ولبنت سنة ولام ثلثة ثم تلك  
 الاربعة التي لم تزوج منقسمة على ورثة المذكورين فلز  
 وجمته واحد منها ولامه ثلث ما بنى وهو ابنا واحد ولا  
 به اثنتان فاستقام ما كان في بد الزوج من النصف الاول  
 على النصف الثاني وصحت المسئلة من النصف الاول  
 وان لم ينقسم ما في بد من النصف الاول على النصف  
 الاول ان كانا نظر ان كان بينهما موافقة فخر ب  
 وفق النصف الثاني في جميع النصف الاول على قبيل  
 ما في باب النصف من انه اذا انقسم سهام طائفة

واحد

واحد عليهم وكان بين سهامهم دروسهم موافقة فخر ب  
 وفق عدد الرؤوس في اصل المسئلة فكذا هنا فخر ب  
 وفق النصف الثاني انما الذي هو بمسئلة الرؤوس هناك  
 في النصف الاول منها سهام اصل المسئلة فيحصل ما  
 يصح منه المسئلة ان كانا امانت البنت ابنا في ذلك  
 المثال وخلفت كما ذكرنا بين بنتا وجمته فانما  
 في بد من النصف الاول سنة ونصف مسئلة سنة  
 ونسبها موافقة بالثلث فخر ب ثلث السنة وهو  
 اثنتان في سنة عشر فالبلغ وهو اثنتان وثلاثون يخرج  
 المستحقين فمن كان ساهمه من سنة عشر اخن ورثة  
 الميت الاول بقدر سهامه تلك في وفق مسئلة البنت  
 وهو اثنتان فيكون ما حصل نصيبه ومن كان ساهمه  
 من سنة اخن ورثة الميت الثاني بقدر سهامه في  
 وفق ما كان في بد البنت وهو ثلث فما حصل  
 نصيبه وقد كان لأم الميت الاول ثلثة من سنة



عشرة نخبها في اثنين تبلغ ستة فهي لها وكان موزع  
 ستة اربعة نخبها في اثنين تحصل ثمانية فسر له ومنفعة  
 على رتبة فخره جنة منها سهران ولا يسه اربعة ولامة  
 سهران هما ثلث ما بقي ايها وان ضربت نصيب كل  
 من ورثة من ستة عشر في الوقف لم يكتف الخالي  
 وكان لكل واحد من ابنا البنت سهران من مسئلة  
 وهي الستة فاذا اخبرنا في الثلثة صارت ستة فهي له  
 وكان ثلثا من مسئلة ستة واحد فاذا ضرب في الثلثة  
 كان ثلثة فهي لها وكان ثلثا من مسئلة ايها واحد فخرها  
 في ثلثة فهي لها وقد كان ثلثا بختيار كونهما كمالين مات  
 اولاً ستة من اثنين وثلثين فقي ير الجدة حصة  
 وان كان بينهما اربعة بين ما في يد من التصحيح الاول  
 وبين التصحيح الثاني مائة فاحسب كل التصحيح الثاني  
 في كل التصحيح الاول على قياس ما ذكر في باب  
 التصحيح على ثلثة ير المباشرة بين رؤوس الطائفة

وبين

وبين سهران كما اذا مات في ذلك المثال الجدة التي  
 هي اتم الميراث المتوفات اولاً وثلثت زوجا واخوين  
 فان ما في يد ثلثة كما عرفت اثنا ونصيب مسئلة  
 اربعة وبين الثلثة والاربعة مائة فاحسب  
 حصة الاربعة في التصحيح السابق اثنى اثنين وثلثين  
 يبلغ مائة وخمسة وعشرين فهي خرج المسئلة  
 فمن كان له نصيب من الاثنين والثلثين يوجب  
 نصيبه في الاربعة التي هي مسئلة الجدة ومن كان له نصيب  
 من الاربعة يوجب نصيبه منها في جميع ما كان في يد  
 الجدة وهي الستة فنقول قد كان لأمراء من مات  
 ثانياً وهو زوج الميت الاول سهران من الاثنين  
 والثلثين فاذا اخبرتهما في الاربعة يبلغ ثمانية  
 فسر له وكان لآبيه منها اربعة نخبها في الاربعة  
 تبلغ ستة عشر فهي له وكان لآلته سهران فاذا  
 ضربتهما في الاربعة صارت ثمانية فهي لها وكان







والثانية مقام الصحيح المسئلة الاولى واجعل المسئلة  
الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام المسئلة الثانية  
في العمل كان الميت الاول والثاني صار ميتا واحدا  
فيجب للميت الثالث ميتا ثانيا ثم اهل في الرابعة و  
الى سنة كذا تلك الى خيرة النهاية فانه لما صار صحيح  
الميت الاول والثاني والثالث نصيبا واحدا صار  
واكلهم ميتا واحدا فيجب للميت الرابع ميتا ثانيا  
وكذا الى الابد صار نصيبا اربعة من الموتى نصيبا  
واحد كانوا بمنزلة ميت واحد فصار الى خمس  
ميتا ثانيا وهكذا الى ما لا يتناهى ثم ان المصنف لما  
ذكر في اصل باب المناسخ لا استقامة والموا  
والمبانيه وضع المسئلة مشتملة على ورثة ثلثة  
واختبر في موتهم الترتيب وجعل موت الاول منهم  
مثلا للاستقامة وموت الثاني معا فافق ومثلا  
الثالث مثالا لمبانيه فان قلت قد اجتزعت الاول

الثلثة

الثلثة بين نصيب الميت الثاني وبين نصيبه فكيف  
أورد مثال الموافقة بين نصيب الميت الثالث وبين  
نصيبه ومثال المبانيه بين نصيب الميت الرابع وبين  
نصيبه قلت قد عرفت ان لما صار نصيب الميت الاول  
والثاني نصيبا واحدا صار بمنزلة ميت واحد وصار  
وصار الميت الثالث ثانيا وعلى هذا المناسخ حال الرابع  
والخامس وما بعدهما فلما جاز ان يتوارث  
كل من تلك الاحوال مثالا على حدة يكون فيه الميت  
الثاني حقيقا وقد استغنى برعاية الترتيب في  
موت تلك الورثة عن ايراد مثال آخر لثالث والرابع  
فان قيل تعدد المناسخ قد يكون تبعا ف  
موت الورثة من الميت الاول فوارثه اذ لم يكن  
ذكر وقد يكون بموت الوارث من الورثة الاول  
كما اوردت النرويج في المثال المذكور عن اراء  
وابوين على ما ذكرنا ثم ماتت هذه المرأة ثانيا

دعوى قس



ورثة كل واحد والافواه او غيره مما فكيف يكون  
 منها علمنا من على قياس ما ذكر في الكتاب اذ لا  
 نزاع في العلم بين الناس في المتعددة في رتبة  
 واحدة من الارث وبنينا في مراتب متعددة في ما ذكرنا  
 ان شيئا في ما قصد لا يقال كيف صح منه ايراد المثال  
 قبل ان يذكر الاصل في الناس في لانا نقول  
 ذلك مثال لغيره ورم بعض الانبياء ويرانا قبل الشئ  
 فذلك قد تم ثم هذا الاصل الذي يستخرج به  
 الاطعام المتعلقة بذلك المثال **باب**  
**توزيع ذوي الارحام** وذوي الرحم هو في اللغة  
 بمعنى ذوي التوابة مطلقا وفي الترتيب هو كل قريب  
 ليس بهما سلم ابنا زويا فترضا مئة في كتاب الله  
 اوستة رسول الله او اجماع الامة ولا خصنة  
 في زوال هذا الا نوارتم اظها ان يقال فيها  
 ارفع هو كذا بتركه الواو وتوجبها انما العطف

منه صار بعد الاصل

علم الجاهل

علم الجاهل لسا بقية اي هذا باب ذو الارحام  
 وزدوا رحم فلا حاجة الى ما قبل من ان المصنف يخرج  
 من فرقة الى اخرى او فترضا الوابض المنسوبة  
 الى الناس علمنا باسم علماء الدين السمرقندي في ور  
 قتيه فاستخرجنا واقتد في تصنيف هذا  
 كتاب شرعا لها وكان الناس في جيل قبلنا الورثة  
 ثمة افسام فترضا صاحب الترخيم ثم خطف عليه  
 العصبة ثم خطف ذبا الرحم فقال ازيدوا رحم  
 و هو كل قريب لم يترضا له سلم سندر ولم يقف  
 الكتاب لما وصل الى هذا الموضع فترضا في الاو  
 في الترخيم مع تصدير الكلام بالباب ولا يرب  
 عليك ان هذا الخلف باراد يقتضي وجود واول  
 كما في عبارة تلك الوا بضا مع فترضا ان الكتاب  
 في اكثر النسخ منها وقد فترضا الاول ايضا في كثير  
 منها كما هو الاول كانت عامة العصبة التي اكرم

ارسله علماء الدين

او بركة



كبر وعلو ابنا مسعود واني جئتهما بنينا اباهم ومعا  
ذينا جئني واني الله زوار ابنا جئنا في رواية  
خلفه مشهورا وفيه علم رضى بيرون نوريت ودي  
الارحام واما بقوم في ذلك من النابيين عليهم السلام  
وشرعوا في الحن والحناسه بنا وقطار ووجاهه  
قال اصحابنا ابو جعفر واما يوسف وحمه وزفر ومما  
نابعهم رحمهم الله واما زيد بن ثابت رضى وانا  
جئنا في رواية شافيه لا يبرأ من زوي الارحام  
ويوهى المال خلفه قدم اصحاب النوايض والعصا  
في بيت المال واما بقوم في ذلك من النابيين  
بما الملبس وسيد بن جبير قال ما لك في  
رحمهما الله اجمع الناقون ما في ذكركن آيات  
الموارث نقيب ذوي الوص والعبات ولم  
يذكر زوي الارحام شيئا ولو كان لهم حق لكان  
وكان ربك نبيتا وبانه دم في استخرج في

ورد في الارحام

العمة

العمة والخاله قال جبير بن نفيل ان لائشي لهما  
ون قوله كما واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض  
في كتاب الله از معناه كما تر بعضهم اولى بميراث  
بعض بناتك انه كما وكلمه لان من الآية سجد  
التوارث بالموالات كما كان في ابيد ارقوم ودم  
المدينة فما كان لمولى الموالات والموالات في ذلك  
ارسان صار معروفا الى ذوي الارحام وما بقي  
خلفه من ارث مولى الموالات صار من ارث  
ذوي الارحام كما ثبتت عليه فما سلف فقه شرع  
الله لهما الميراث بما فضل بينا ذويهم له فضا او  
نقيب وبنوا ذويهم ليس له شي منهما فيكون  
ثانياً لكل هذه الآية فلا تجل تفصيلهم كلهم في  
آيات الموارث واما بقوم ذوي انا رجلا ذوي  
بشيم الى سنن بن حنف فقهه ولم يكن له وارث  
الا قاله عقب في ذلك ابو جبير بن ابراهيم

يوافق



عرفاً فاجاب بان النبي ذم قال له ورسوله مولى من  
 لا مولى له والى آل وارث من لا وارث له لا يقال  
 المقصود بهذا الكلام النفي دون الاثبات كقولهم القصة  
 جيلة من لا جيلة له والقصة ليس جيلة فحالة قبل  
 من كان وارثه الى آل فلان وارث له لانا نقول فلان  
 له بيت ياتي هذا المعنى بل نقول بيان الشرح  
 بلفظ الاثبات وارادوا النفي يؤدى الى الالاباس  
 فلابد من صاحب الشريعة الكاشف عنها  
 وايضا لما مات ثابت بن الوداعي قال ذم نفسي  
 بن عاصم بن ثورقون نسباً فيكم فقال انه كان قبا  
 غريباً ففهم ثورقون الالاباس ابو ثبات بن جند المند  
 فحمل رسول الله صلى الله عليه واله التوفيق بين ما  
 رويته موافقاً لثورقون وبين ما رويته مما ناله  
 ان يخلص ما رويته على ما قيل فنزل الآية الكريمة او  
 يخلص على ان اسمه والى آل لا يتربان مع حجة ولا مع

ذو

ذى فخرها بتر عليه فبان الرد على ذوى النور من  
 على نوريت ذوى الارحام وان كانوا يرثون من  
 من لا يرث عليه كالزوجة والزوجة وروا الارحام  
 اربعة احق في الصف الاول يتم اي نسب الى  
 الميت وهم اولاد ابنته وان سفلوا كقول  
 كانوا اولاداً واولاد ابنته الابن كذا والصف  
 اسكن يتم اليهم الميت وهم اولاد ابنته فطون  
 ابن النعمان وان علوا كاب أم الميت واباب  
 أمه والجدات ال فطون ابن النعمان وان  
 علون كأم اب أم الميت وأم أم اب أمه والصف  
 الثالث يتم الى ابوي الميت وهم اولاد  
 الاخوات وان سفلوا سواء كانت تلك الاولاد  
 وكقولهم اولاداً وسواء كانت الاخوات لاب  
 وامه اولاد اولادهم وبنات الاخوة وان سفلن  
 سواء كانت الاخوة من الابوين او من امهما

ميت	بنت
ابن	ابن
ميت	ابن
ميت	ابن
ميت	ابن

ميت	اخت
ابن	ابن
ميت	ابن
ميت	ابن
ميت	ابن







سليمان عن محمد بن الحسن من ابي حنيفة رحمه الله ان  
اقرب الاضاف الى الميت واقدمهم في الورثة  
عنه هو الصنف الساكن وهم السافطون من  
الاحداد والجدات وان علوا ثم الصنف الاول  
سفلوا ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان نزلوا  
بالعقود والتفول وما يثبت في ذلك حبس من ايمان  
محمد بن ابي حنيفة وروي ابي يوسف والحنبل بن  
زيد عن ابي حنيفة وابنا سماعة عن محمد بن الحسن  
عن ابي حنيفة رحمه الله ان اقرب الاضاف واقدم  
سهم في الميراث الصنف الاول ثم الساكن ثم الثالث  
ثم الرابع بترتيب العصبات او تقدم منهم الابا  
ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاثام وهو المأخوذ  
مفتوحا وكل من ابي حنيفة النواصب انه كان يفرق  
بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن ابي حنيفة  
قول الاول وما رواه ابو يوسف قوله الاخير

اب حنيفة  
اب حنيفة  
ام حنيفة فاسدة

وجه الرواية

١٠٨

وجه الرواية



البت على الجد اب الام وعندهما او عند ابي يوسف وكل  
 النسب الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات  
 الاخوات وبنو الاخوات لام مقدم على الجد اب الام  
 وان كان قياس من ههنا في الجد اب الاب  
 ومما سمي الاخوات والاخوات ما دام النسب فيهم  
 من ثلث جميع المال يقتضي ان لا يقدم النسب الثالث  
 على الجد اب الام واما ابو حنيفة فتجوز في ذوي  
 الارحام على قياس من ههنا في النسب حيث  
 تقدم ههنا الجد اب الام الذي هو في درجة اب الاب  
 على اولاد اب الميت فلا يرثون مع <sup>كما ان تقدم</sup>  
 في قوله الاخير ولا والميت في ذوي الارحام <sup>والاخر</sup>  
 الجد اب الام فابا على من ههنا <sup>وذكر بعض</sup> ان شارحين  
 انه وقع في بعض النسخ في بيان من ههنا من  
 النسب لان عندهما كل واحد منهم اولى من غيره  
 ورغوا ان ينقل اولى من اصله قال ولم يحصل

١٠٢٠  
 ١٠٢١  
 ١٠٢٢  
 ١٠٢٣  
 ١٠٢٤  
 ١٠٢٥  
 ١٠٢٦  
 ١٠٢٧  
 ١٠٢٨  
 ١٠٢٩  
 ١٠٣٠

١٠٢٠  
 ١٠٢١  
 ١٠٢٢  
 ١٠٢٣  
 ١٠٢٤  
 ١٠٢٥  
 ١٠٢٦  
 ١٠٢٧  
 ١٠٢٨  
 ١٠٢٩  
 ١٠٣٠

معناه فهو من مملكات بعض الطلبة السامعين لا  
 من كلام الشيخ ولهذا لم يوجد في النسخ القديمة ولا  
 فرغ من ترتيب الاضاف في الاربعة شرعا يتبين كيفية  
 توريث كل واحد منهم فقال فصل في النسب الاول  
 الذي هو اولاد البنات واولاد بنات الاباء اوليهم  
 بالميراث اقربهم الى الميت ببت البت فانها اولى  
 من ببت بنت الابن لان الاولى تدلى الى الميت  
 بسطة واحدة والكتانية بواسطتين وهذا قول اهل  
 النزاهة وهم ابو حنيفة وصاحبنا وزفر وجنسنا  
 ايمان قالوا استحقاق ذوي الرحم باخبار معنى  
 العضوية ولهذا تقدم في الاضاف في الاربعة من هو  
 اقرب وسقطت الولاية منهم جميع المال في العضوة  
 الحقيقية يكون ما زاد من القرب ما رما ببتك الدرجة  
 واخرى بفتوة البت كما في تقدم البنات على الابوة  
 فكذا لك فيما في معنى العضوية ببت التقدم بقت



الدرر كما ثبت بقوله البت قول الصورة المذكرة يكون  
 المال كله بنت البنت واما اهل التزويج اهل المهر فبنو  
 لونا المذلى منزلة المذلى في الاستحقاق كالمعتقة  
 والشمس مرسوق وانما جبهه والناظر من سقام  
 والحسن بن زيدا فيجبون المال بينهما كما في تركته  
 وبنت ابن فيكون المال بينهما اما اربا في قياس  
 قولهم ثمة اربا بنت البنت وارب بنت بنت الابن  
 لانه يرى اربا بنت بنت الابن مع الصلابة واما اربا  
 على قياس قول ابا مسعود في ارب بنت  
 ابنت وارب بنت بنت الابن لانه لا يرى التزويج  
 بنت الابن مع الصلابة ويسمى لكونه على التزويج بان  
 الاستحقاق لا يمكن اثباته بالراس ولا نقضه منها  
 من الكتاب ولا من السنة او الاجماع فلا طعن  
 سوى اجماع المذلى مقام المذلى به بنت الابن  
 الذي كان ثانيا للمذلى به فقيس كل اصل منتقل الى فرع

وبنوه

ويؤثر ان من كان منهم ولد ابا ج فرض او  
 لعقبه كان اولى مما ليس كذلك وليس ذلك  
 الا باجبا للمذلى به وبتر دخل قولهم انه يذم منه امر  
 فاحترق هو وحيات الميراث يكون المذلى به رقيقا  
 او كافرا فيكون الشخص هو ما عن الميراث لمعنى في  
 فيه فوجب ان يكون الاستحقاق باجبا ووصف  
 فيه وهو التوابع ولما كان فيه معنى العصبية فله الميراث  
 وذهب نوح بن مازن وارب وقيس بن مازن  
 ما بعدهما الى ان المال بينهما انصافا لان استحقاقهما  
 انما هو باجبار الوصف العام الذي هو الرحم والاب  
 والاب بعد مت واما نفيه وهذا لا يستقيم اهل المهر  
 وان استوفوا من الرزق بان يولدوا لهم الى البنت  
 بدرجتين او بثلاث درجات مثلا فولد لوارث  
 اول من ولد لوارث الارحام بنت بنت الابن فانما  
 رولى من اربا بنت ابنت وذلك لان الاول



وله بنت الابن وهي صاحبة فرضه واشتد ولد بنت  
ابنت وهي ذات رحم والبنت في هذا الاولية ان  
وله الوارث اقرب حكماً والترتيب يكون بالتوب  
الحقيق ان وجهه والافضل بالتوب الحكم ان استوت  
درجاتهم في التوب ولم يكن فيهم مع ذلك استواء  
وله وارث بنت ابنا ابنت وابنا بنت ابنت  
او كان كلهم يولدون بوارث كابن ابنت وبنت ابنت  
فمنه لا يورث يوسف في قول الائمة الحسن بن زيار بعينه  
ابداً ان النود في المساوية الدرجات المذكورين  
بقسم المال عليهم باختيار حاله ذكرهم وانوتهم سواء  
انفتحت جهة الاصول في المذكور والائتمة كما في  
المثال الذي ذكرنا لا يورث كلهم بوارث او اخلف  
كما في المثال المذكور فلو لم يكن له الوارث فان  
كانت النود في ذكره فقط او انما فقطت ابداً  
في النسبة فان كان في خطيبين فلكم كور مثل خطيبها

ولا بعينه

ولا بعينه في النسبة صفات اصولهم صلح وهو واثبة  
شاذة عن ابي خنيفة وحدهم انه بعينه ان النود  
ان انفتحت جهة الاصول في المذكور والائتمة  
سواء كانا من ابي يوسف في قول الائمة الحسن بن  
زياد وبعينه الاصول ان اخلف صفاتهم ويطعن  
النود في ميراث الاصول مما قلنا له هو النود المذكور  
لا يورث يوسف واشهر روايتين عن ابي خنيفة والظاهر  
من مذهبه واعلم ان المصنف في زواريه الارحام  
فقال اهل التوبة والمذكورة في مشروعي البسوط  
ان الحسن بن زياد من اهل التنزيل كما اشتهر اليه  
عن قريب فخلص قوله مع ابي يوسف مثل نظيره في  
علم القول الائمة لا يورث يوسف ان استخفا النود  
انما يكون المعنى فيهم لا المعنى في خيبرهم وذلك المعنى  
هو التوبة التي هي في ابدان النود وهذا قد ثبت  
الجهة ايضاً وهي ابولاذقت وبها الاستحقاق



فيما بينهم وان اختلفت الصفات في الاصول الاية ان  
 صفة الكون والرتبة غير معتبرة في المدلى به بل انما يعتبر  
 في المدلى فكذا صفة المذكورة والانثوية يعتبر فيه فقط  
 استعملت بآثارها الصريحة على ان يلحقه التثنية و  
 للمثالة التثنية ولو كان الاعتبار بآثار النوع كما  
 المان شيئا نصيبين فظهر ان المعتبر في القسم هو  
 المدلى به فانه الاب في الية والام في الخانة وايضا  
 قد اتفقت على انه اذا كان امة هما ولم يوارث كانا  
 اولى من الآخر فترجع باعتبار معنى في المدلى به كما اذا  
 ترك الميت ابن بنت وبنت بنت عند عمها اي  
 عند ابي يوسف والحق ما يكون المال للمذكر مثل خط الابنة  
 باعتبار الابدان ان ابدان النوع وصفاتهم فثلث  
 المال لابن البنت وثلثة بنت البنت وعند محمد يكون للمال  
 بينهما كذا لان صفة الاصول متفقة في الانثوية معتبرة  
 عندنا ايضا ابدان النوع ولو ترك بنت ابن بنت واما

بنت بنت

بنت بنت عندهما المال بين النوعين انما ما يجب  
 الا ابدان ثلثان للمذكر وثلثة للمائتين كما في الصورة  
 البنت وعند محمد يكون المال بين الاصول حتى  
 في البطن انما ان الذي هو اوله ما وقع فيه لا فثلاث  
 بانه كورم والانثوية هو بنت البنت وابن البنت  
 انما هو وحده يكون ثلثان لبنت ابن البنت لان ذلك  
 نصيب ابيها قد انتقل اليها وثلثة لابن بنت البنت  
 فانه نصيب امة فانتقل اليه فصار الارث ههنا في  
 مئة ههنا على عكس ما كان عليه في مئة ههنا وهوان  
 للمائتين من النوع ضعف ما للمذكر ولما كان قول  
 محمد محتملا الى زيادة تفصيل ان ابيه بقوله كذا  
 عند محمد روي اي وكذا اجتهد عندنا حال الاصول في  
 البطن انما ان على ما عرفت كذا بك يعتبر عندنا حال الا  
 صول المتعددة اذا كان في اولاد البنت المت  
 وبين في الدرجة بطون مختلفة وفي بقى المال



على اول بطل اختلف في الاصول بالذكورة والانثوية  
لكن كمثل حظ الانثيين ثم جعل الذكور من ذلك البطن  
طائفة على جهة والامات ايضا طائفة اخرى على  
جهة بقية النسبة على الذكور والامات في اصاب  
الذكور من اول بطن وقية فيه الاختلاف في الجمع ويطلق  
فردهم بحسب صعاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين  
وعلم من الاصول اختلاف في الذكور والانثوية  
بان يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط او انثى فقط  
وان كان فيما بينهما من الاصول اختلاف في الجمع ما اصاب  
الذكور وينقسم على خلاف الذرية وقية في اولادهم  
ويجعل الذكور ههنا ايضا طائفة والامات طائفة  
على قياس ما سبقا وكذلك ما اصاب الانثى يطلق  
فردتهما ان لم يخلط الاصول التي بينهما وان اختلف  
في جميع ما اصابته وينقسم على خلاف الذرية وقية في  
اولادهم ههنا وهكذا يعمل ان ينتهي بهذا القول

المسألة

المسألة على اثني عشر شخصاً من ذوى الارحام  
تسعة من الاناث وثلاثة ذكور وكلهم في درجة واحدة  
هضم البطن السادس وليس فيهم ولد ابواث  
فهي عند ابي يوسف ومن وافقه يصح من خمسة  
عشرة لان كل ابن بمنزلة بنتين فيصير المجموع ثمانية  
عشرة بنتاً فله در وستين تصح المسألة  
على رتبة فكل واحد من البنات التسع منهم  
واحد وكل من البنين الثلاثة ستان واما  
عند محمد فانهما يصح ههنا المسألة من ستين وذلك  
لانا اذا قسمنا المال على البطن الاول المشتمل  
على تسع بنات وثلاثة بنين على قياس ما ذكرنا  
في النوع ابنت بنت بنت بنت  
بنت بنت بنت بنت بنت  
بنت بنت بنت بنت بنت  
بنت بنت بنت بنت بنت







لكن بين التسعة وبين عدد رؤوسهن اثنى عشر  
 موافقة بالثلاث نظريا وقد عدد الرؤوس وهو ستة  
 في اصل المسئلة وهو ثمانية عشر فصارتين ومنها تقع  
 المسئلة اذ كان لها ثلثة البنين في البطن الاول ستة  
 من اصل المسئلة نظريا في المفروب الذي هو اربعة  
 يبلغ اربعة وعشرين ونقسمها على ما في البطن الثالث  
 من فروع البنين الثلثة فيعطى الابن اثنى عشر والبنين  
 ايضا اثنى عشر ثم يدفع نصيب الابن الى آخر فروع  
 من البطن السادس لعدم الاختلاف ويقسم  
 نصيب البنين على الابن وابنته الذين يارأسهما في  
 البطن اثنى عشر كل واحد مثل حظ الانثيين فاحصا  
 الابن ثمانية والابنة اربعة فبذلك نصيب كل منهما  
 الى فرد في السادس وكان لها ثلثة البنات في  
 البطن الاول تسعة من اصل المسئلة فنظرنا في ذلك  
 المفروب اثنى اربعة فيحصل ستة وثلثون فاذ انظرنا

الى

الى ما هو اسفل من البطن الاول وجدنا اختلافا في  
 البطن الثالث اذ كان فيه بزار البنات التسع ست  
 بنات وثلثة بنين فقسما نصيبهن اثنى ستة و  
 اثنى عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاحصا البنين ثمانية  
 عشر وابنت ثمانية عشر ثم جعلنا الذكر  
 طائفة والامات طائفة ولما نظرنا الى ما هو اسفل  
 من الثالث وجدنا في الرابع بزار طائفة البنات اثنا  
 عشر وبنين فقسما عليهم ما احصا البنين اثنى عشر للذكر  
 مثل حظ الانثيين فاحصا الابن تسعة والبنين ستة  
 ثم دفنا نصيب الابن الى آخر فروع لعدم الاختلاف  
 ولم نجد بزار البنات في الخامس اختلافا لاني  
 اس كسر اذ كان فيه بزار ابنتين وبنين  
 فقسما عليهما نصيب البنين اثنى تسعة للذكر  
 مثل حظ الانثيين فاحصا الابن ستة وابنت  
 ثمانية وكنه في وجدنا في الرابع بزار طائفة







باعتبار ابرائيم لان الابنين كل ربع بنات ومعهما  
 ثلث بنات اخرى فالجميع كسبع بنات فالحل من اربع  
 الثلث سهم واحد والحل من الابنيتين سهمان و  
 عند محمد رحمه الله بقسم المال على الخراف اثنى في  
 البطن اثنى اسباعا باعتبار عدد النزوع في الامه  
 يعني انه يقسم المال على البطن اثنى وفيه ابن وبنات  
 لكنه يعتبر عدد نزوع الابن وهو اثنى في الابن  
 فيجعل له كائنين ويعتبر عدد نزوع البنت اثنى في فرعها  
 تعد فيجعل له ابنت كائنين واما هذا فيكون عدد  
 الجميع في البطن اثنى سبعة لان الابن السابم تمام  
 الابنيتين كل ربع بنات وهما ابنت كائنين وبنات اخرى  
 هي واحد في الجميع كسبع بنات فيكون لابن في هذا البطن  
 اربعة اسباع المال وبنات اثنى في فرعها تعد  
 سبعان سبعة وبنات الاخرى تسعة واما ثمة فليس  
 اكثر من هذا في الامانة في هذه فعدد اربعة اسباع

اي اسباع

اي اسباع المال يثبت بنت ابن البنت اربعة اسباع  
 جذعها وهو ذلك الابن الذي ينزل في البطن  
 اثنى منزلة ابنتين وعند ايضا ثمة اسباع وهو  
 نصيب ابنتين الثلثين نزلت اليه بهما منزلة ابنتين  
 في ذلك البطن بقسم علم ولم يها اثنى في البطن  
 اثنى انصافا وذلك لان البنت اثنى في الثالث  
 اذا اجتمع فيها عدد فرعها صارت كائنين فيسويها  
 الابن الذي في الثالث فيعطي كل واحد منهما نصف  
 ثمة الاسباع وهو تسعة ونصف تسعة ويكون  
 نصف اي نصف المقسوم الذي هو ثمة اسباع  
 بنت ابن بنت البنت نصيب اربعة وهو الابن  
 الذي كان في البطن الثالث والنصف الاخر  
 لابن بنت بنت البنت نصيب اربعة وهو البنت  
 اثنى ساوت الابن في البطن الثالث ويصح  
 من المسئلة من ثمانية وخشرين وذلك لان



اصل المسئلة في التقسيم على اهل الخلف الذي هو البطن  
 كمن من سبعة كما ذكرنا فاذا نظرنا الى البطن الثاني  
 وجدنا فيه بازاء البنين البنين في كل ابن ابنا وبنات  
 فلما اخذنا في ابنت عدو فروعها صارت كبنين و  
 جب ان يقسم عليهما اي على الابن والابنت  
 نصيب البنين الثلثين في كل انصافا لكن النصف  
 صحيحة لثلاثة الاسباء ففرضنا في النصف في اصل المسئلة  
 صارا ربة عشر فاعطينا منها بنتي بنت ابن بنت ثمانية  
 هي نصيب جدتها واعطينا بنت ابن بنت ابنت  
 ثلثة نصيب ابيها واعطينا ابنت بنت بنت ابنت ثلثة  
 نصيب اُمها لكن الثلثة لا يتقسم عليهما ففرضنا  
 عدد رديسهما في الاربعة عشر صارا المبلغ  
 ثمانية وخشرين ومنها تفتح المسئلة فانما نوزع  
 اثني عشر التي هي نصيب بنتي بنت ابنا ابنت في  
 اثني عشر فيبقي ستة عشر فهي لهما ونوزع الثلثة

التي هي

التي هي نصيب بنت ابن بنت ابنت في الموزع  
 الذي هو ثمانية فيحصل ستة فهي لهما ونوزع نصيب بنتي  
 بنت بنت ابنت في ذلك الموزع فيبقي ستة  
 فيعطى كل واحد منها ثلثة وقول محمد رحمه الله ان  
 بين من ابنا بنته رحمه في جميع الحكم ذوي الارحام  
 ومن هذا الكلام يعلم ما شرنا اياه سابقا من ان  
 قول ابنا بنت مروي في ابنا بنته رحمه انهما لكن  
 رواية شاذة ليست في قوة الشهادة مثل الروايات  
 الاخرى وذكر بعضهم ان مشايخنا اختلفوا في قول  
 ابنا بنته رحمه في بليس ذوي الارحام والحق  
 لانه اسير عام المعنى **فصل في هذا الفصل**  
 لمباحث الصف الاول علمات رمة بنون الجاهل  
 في التوريث اي توريث ذوي الارحام غير ابنا  
 يوسف بنون الجاهل في ابدان النوع لانه بنون الجاهل  
 علم النوع ابتداء فيبقية الجاهل فيهم وقد اختلفت



في قول ابي يوسف في هل الواق وفرسان على انه لا  
يعتبر الحيات بل يرث عنده ذوات جنتين بجهة واحدة كما هو  
مذهب في الحيات على ما مر بيانها واهل ما وراء النهر  
على انه يعتبر الحيات وهو الصحيح والفرق بين ما في  
فيه وبين البهائم ان الاستحقاق هناك بالبرية  
وتعدد البهائم لا يزداد فربما يفتن واما الاستحقاق  
هنا فيمنعني العصبية فيستحق العلم  
الاستحقاق في العصبية وقد اجترأنا بعد  
الحيات ما رآه من خروج كالا فاما لابي وانهم مع ال  
لاب واخرى ملكا استحقاق كالا في لاتي اذا  
كان ابن عم وكذا ابن العم اذا كان زوجا  
فانه يعتبر في استحقاقه البهائم معا فكذا فيما  
نحن بصدد، يعتبر المسببان جميعا لكنه يتردد  
الحيات في ابدان النورع لما ذكرنا، ومجوز  
يعتبر الحيات في الاصول فانه يتسم المال في

س  
جهنم

عند اول بطن اختلفت من الاصول والافراد  
في الاصول من النوع ثم جعل الكدر طائفة والا  
نات طائفة على ما يوزن في المسئلة السابقة كما اذا  
ترك الميت بنت بنت ولم يترك ابها بنتا ابن بنت  
وترك ابها ابن بنت بنت بنت الصورة

بنت بنت بنت  
بنت بنت بنت بنت بنت بنت

عند ابي يوسف رحمه الله يكون المال بينهم اي بين  
الابن والابنتين انما لان البنتين ذواتا جنتين  
فكانا بنتان من جهة الام وبنتان اقربان من  
جهة الاب وحي صار الميت كأنه ترك اربع بنات  
وابنا واحدا فيكون ثلثا اي ثلثا المال للبنتين  
ذواتي الجنتين وثلثا لابي ذواتي الجنتين  
وعند محمد رحمه الله يتسم المال بينهم على ثمانية وعشرين



سهما لبنتين اثنتان وعشرون سهما ستة عشر  
 سهما من قبل ابها وسهما من قبل امها ستة  
 اسهم من قبل امها ولها باسنة اسهم من قبل  
 امه بيان ذلك انه يقسم ثمنه المال على البطن  
 اسك وفيه ابن مثل ابها وبنات واحد بها كبنين  
 فصار المجموع كسبع بنات فالمسئلة من عدد  
 وتسعين فلهذا بن اربعة اسهم ولبنت التي في فرعها  
 ثمة وسهما ولها فرع يسهم واحد فاذا جعلنا  
 انك كدر في هذا البطن طائفة والامات طائفة ووضعا  
 نصيب الابن الى ابنتين السنتين في البطن الثالث  
 صاحب كل واحد منهما سهما وان زاد فمنا  
 نصيب طائفة الامات الى من بازاهن في البطن  
 الثالث لم يقسم عليهم لان نصيب ثمة اسباع  
 ومن بازاهن ابن وبنات فالمجموع طائفة بنات  
 وبين اثنته والاربعة مائة فلهذا الاربعة

التي عدد الرؤس في اصل المسئلة وهو ستة صار ثمانية  
 وعشرين ومنها تصح المسئلة اذا كان لابن البنت  
 في البطن اسك اربعة فاذا ضربنا ما في الموزون  
 انه من هو اربعة ايضا بلغ ستة عشر فاعطى كل واحد  
 من بنه ثمانية وكان لبنتين في البطن اسك ثمة فاذا  
 ضربنا ما في ذلك الموزون حصل ثمة عشر فمنا  
 الى ابن بنت ابنت ستة والى بنت بنت ابنت  
 ستة فكل واحد منهما ثمة فصار نصيب كل بنت  
 في البطن الاخير ثمة عشر ثمانية من جهة ابها وثلثة  
 من جهة امها **فصل** في الصنف اسك من ذرية  
 الارحام وهم السقطون من الاجداد والجدات  
 اوليهم بالجدات اذ يعم الى الميت من اب جهة  
 كذا ابن سوار كان الاقرب من جهة الاب او من  
 جهة الام وقد متروجه اولوية الاقرب في  
 الصنف الاول ما بالام اولي من اب ام



الاسم وكذا ر ر ب اتم الاب اولى من اب اتم اتم الاب  
 واب اتم اولى من اب اتم الاب وقس على ذلك  
 حال الجذات وهذا الاستواء في درجات الترتيب  
 فمن كان يدي الى الميت بوارث فهو اولى من  
 لا يدي اليه بوارث عندنا سهل النوصي وانما  
فضل الخفاف وعلى بن عيسى البصري فعندهم  
 يكون اب اتم اتم اولى من اب اب اتم لانها  
 تساوي في الدرجة كمثل الاقل يدي بوارث  
 هو لمة الصبي اعني اتم اتم واكثر يدي غيره  
 وارث وهو جده فاعني اب الاسم الذي يارث  
 مع اتم اتم فكانت اتم اتم اقوي ما بونا اولى  
 ولا تنفصل له اب لمن يدي بوارث على من لا يدي  
 به عندنا سليمان الجرجاني وابن علي البستي  
 فتنه بين الصورة المذكورة بقسم المال بينهما  
 اثلاثا ثلثا لاب اب اتم وثلثه لاب اتم اتم

الجرجاني  
 ر  
 ر

وعلق

وعلق ذلك بان الترتيب في الاجراد والذات  
 انما سده بالاولاد لار بوارث يورث الى جعل الميراث  
 وهو لمة واللمة ما بنات به وهو خلاف الميراث  
 وليس يدرهم مثل ذلك في الاولاد فافترقا  
 ان استوت منازلهم في درجاتهم في الترتيب  
 والبعد وليس بينهم مع الاستواء في الدرجة من  
 يدي بوارث كباب اب ام الاب واتم اب ام  
 الاب او كان كلهم يدي بوارث كباب اتم اب  
 اب الاب واب اتم اتم اتم الاب وانفقت  
 عند من يدي بونا بهم في المذكورة والا نونته كان  
 ما ذكرنا من مثال عدم الاولاد لار بوارث  
 فان اللمة واللمة في ذلك المثال مستمدان فبين  
 يديان به فلا يقدرون هناك اختلاف في صفة  
 اللمة ليهو واللمة ايضا فزاد بينهم بان يكونوا  
 كلهم من جانب اب الميت او من جانب اتم



في ذلك المثال فالقسمية على ابدانهم اي  
 بحسب ان يقسم المال هذا اجتماع بين الشريط  
 باختبار صفات ابدان النورع بل ذكر مثل هذا المثال  
 فيجعل المال في ذلك المثال ثلثا ثلثا لآب  
 اب ام الاب وثلثا لام اب ام الاب وان اختلفت  
 مع استوار الدرجة صفة من يكون بينهم في  
 المذكور والاثنية كما في المثال الذي ذكرنا  
 لادلاء الكل بوارث يقسم المال على اول بطن  
 اختلف كما في الصنف الاول اي يقسم بينهم على  
 ان يذكر ضعف نصيب الاثنى ثم يجعل المذكور  
 طائفة والاثنى طائفة على ما تقرر في الصنف الاول  
 وان اختلفت قرايتهم مع استوار درجاتهم  
 كما اذا ترك ام اب ام اب الاب وام اب  
 اب اب الام فالثلثان لوزاة الاب وهو  
 نصيب الاب والثلث لوزاة الام وهو نصيب

اوصاف قراية  
 في الصنف الاول  
 او ياتي او ياتي  
 ما خلفه وادور احد  
 او ياتي او ياتي  
 ابدانهم

الام

نصيب الام وزك لان الله تعالى يكون بالآب  
 يقومون مقامه والذين يكون بالام يقومون  
 مقامها فيجعل المال ثلثا ثلثا كما ترك ابو بن ثم ما  
 اصاب كل فريق يقسم بينهم كما لو احدثت قرايتهم  
 اي يقسم الثلثان على ذوي قرابة الا في الثلث  
 على ذوي قرابة الام على قيسر ما خسر في قراية  
 الزوجة والضايط ان يقال اما ان يكون هناك  
 الدرجة او لا فعلى الام الا قرب اولي وعلى الاول  
 اما ان تحذف الزوجة او تترك فان اختلفت بينهم  
 المال ثلثا كما ذكرنا فان احدثت فان اختلفت  
 صفة الاصول فالقسمية على ابدان النورع وان  
 لم ينفقت يقسم المال على اهل الاختلاف كما  
 في الصنف الاول فثالث **فصل** في الصنف  
 الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة  
 مطلقا وبنات الاخوة لام الحكم بينهم كما حكم في الصنف



الاول وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن اي  
اولادهم بالميراث اقر بهم الى الميت بنت الاخ  
 اول من ابن بنت الاخ لانها اقرب وان استوي  
درجته الوهاب قوله العصة اول من ولد ذوي الارحام  
 كبت ابن الاخ وابن بنت اخت كلاهما لاب وام  
او اخاهما لاب وام والاخر لاب المال كله بنت ابن  
 الاخ لانها ولد العصة الذي هو ابن الاخ ثم ان المص  
 رعي قال ههنا قوله العصة وقال في العصة الضف  
 الاول قوله الوارث واراو بولد الوارث هناك  
 ولد صاحب النوض فقط اذ لا يتصور في الضف  
 الاول ذو رحم هو ولد العصة وهو في درجته ولد  
 ذو رحم وذلك لان ولد ذو رحم في  
 البطن اكس من اولاد البنات وولد العصة  
 في البطن اكس من اولاد البنين اما عصة كابن  
 ابن الابن او صاحب فرض كبت ابن الابن فذكر

ولد الوارث

ولد الوارث مكان ولد صاحب النوض فقار  
 في البارية وافر في العصف الثالث ولد  
 العصبة لانه لا يتصور فيه ولد صاحب النوض في  
 درجته ولد ذو الرحم وذلك لان ولد صاحب  
 النوض في البطن الاول من اولاد الاخوات فقط  
 وولد ذو الرحم انما هو في البطن اكس وما بعد  
 فلا يتساويان في الدرجة بخلاف ولد العصة فانه  
 قد يكون في درجته ولد ذو الرحم كبت ابن الابن  
 مع ابن بنت الاخ ولو كانا ابن بنت ابن الابن  
 وابن بنت الاخ لام كان المال بينهما للذكر  
 مثل خط الاثنين في عهد ابي يوسف باخبار الامم ان  
 فان الاصل في الموارث تفصيل الذكر على الأنثى  
 وانما ترك هذا الاصل في الاخوة والاخوات  
 لام بالنص على خلاف القياس اعني قوله نعم  
 شركاء في الثلث وما كان مخصوصا عن القياس



لا يلحق به ما ليس في معناه من جميع الوجوه وليس  
 اولاد هو لا في معناه من كل وجه اذ لا يرتفع  
 بالترتبة شيئا فجري فيهم ذلك الاصل وافتوت  
 ذوي الارحام بمعية العصبية فيفضل فيه الذكر على  
 الانثى كما في حقيقة العصبية وعندكم رياسه المال  
 بينهما انما باخبار الاصول هو في الرواية  
 والوجه فيه ان استحقاقها للميراث بترتبة الام  
 وباعتبارهن الترتيب لا تنفصل عنه كقولنا على الانثى اصلا  
 بل بما تنفصل الانثى عليه الا يري ان ام الام صاحبة  
 فرضا خلافا لابي الام فان لم ينفصل الانثى ههنا  
 فلا اقل من التساوي باعتبارها بالمدى هو ان استورا  
 في الترتيب وليس فيهم ولد جسد كبت بنت الالة  
 وابن بنت الالة او كان كلهم اولاد العجبات  
 كبتى ابني الالة لاب وام اولاد او كان بعضهم  
 اولاد العجبات وبعضهم اولاد اصحاب التوابع

كبت الالة

كبت الالة لاب وام وبنت الالة لاني ما يورث  
 بعينه لا قولي في الترتيب فتم من كان اصداقا لابي  
 وام او لي من كان اصداقا لاب فقط فبنت بنت  
 اخت لاب وام او لي فتم من بنت بنت  
 الالة لاب ومن كان اصداقا لاب او لي من كان له  
 اخا لاني كما سير عليك تفصيله ومجرواته  
 بقسم المال على الاخوات والاخوات مع اعتبار  
 عدد النور والجات في الاصول هو الظاهر  
 قولنا في حقه لانه لما احاب كل فريق من  
 ملك الاصول بقسم بين فردهم كما في الصف  
 الاول على ما بقدر هناك ثم انه اورثنا لا اودنا  
 الى قول الاماميين فيه فقال كاد ان ترك لم يثبت  
 بنات اخوة متوزعين اي بعضهم لاب وام وبعضهم  
 لاب فقط وبعضهم لاني فقط وكما ان ترك ثمة بين  
 وتمت بنات اخوات متوزعات بين الصور



بنت اخيه لابي وائمه  
بنت اخيه لابي وائمه  
بنت اخيه لابي وائمه

عند ابي يوسف بنسب طلال المال بين فروع بني الاخي  
بني فروع بني العلات ثم بين فروع بني الاخي  
لكن كمثل هذا لا ينبغي ان يباين باختيار الايمان  
ايمان النور و صفاتهم يعني انه يقدم عند فروع  
بني الايمان على غيرهم لانهم اقرب في التوبة  
فيجعل المال ربا كما في عطي بن الاخت لابي وائمه  
ربيع بن و بنت الاخ لابي وائمه ربيع بن و بنت  
الاخت لابي وائمه ربيع بن وائمه لم يوجد فروع  
بني الايمان بنسب المال على فروع بني العلات  
باختيار ايمانهم لان قرابة الاب اقرب من قرابة  
الامه فيجعل المال بينهم ايها ربا كما ربيع بن  
لأبنا لالاخت و ربيع بنت الاخ لابي و ربيع

لا يبيح

أخ

بنت اخيه لابي وائمه  
بنت اخيه لابي وائمه  
بنت اخيه لابي وائمه  
بنت اخيه لابي وائمه  
بنت اخيه لابي وائمه  
بنت اخيه لابي وائمه  
بنت اخيه لابي وائمه  
بنت اخيه لابي وائمه

أخت بنت الاخت لابي فان لم يوجد فروع بني العلات  
بقسم المال على فروع بني الاخي في ارباعا ايضا  
باختيار الايمان فيفتح المسئلة على رتبة من اربعة  
وعند محمد بن حماد انه ينسب المال بين فروع  
بني الاخي في علم الاسوية انما يستو اوصولهم  
في النسبة فاذا اجتمع فروع في الاخت  
لام كانت كانتا اختان لام فباعتهم في ثلثي ثلث  
المال فيأخذ الاخت لام ثلثه ثم ينقل نصيبها الى  
فروعها و الباقي وهو ثلثا المال بين فروع  
بني الايمان انما لا يختار عدد الفروع في الاصل  
فيضيه هذا الاختيار الاخت لابي وائمه كافيتين  
من الابوين فياوي اباها في النجب في  
يكون نصفه اي نصف الباقي وهو الثلث  
بنت الاخ في نصيب ابيها والنصف الاخر من  
ذلك الباقي بين ولد بن الاخت لابي وائمه



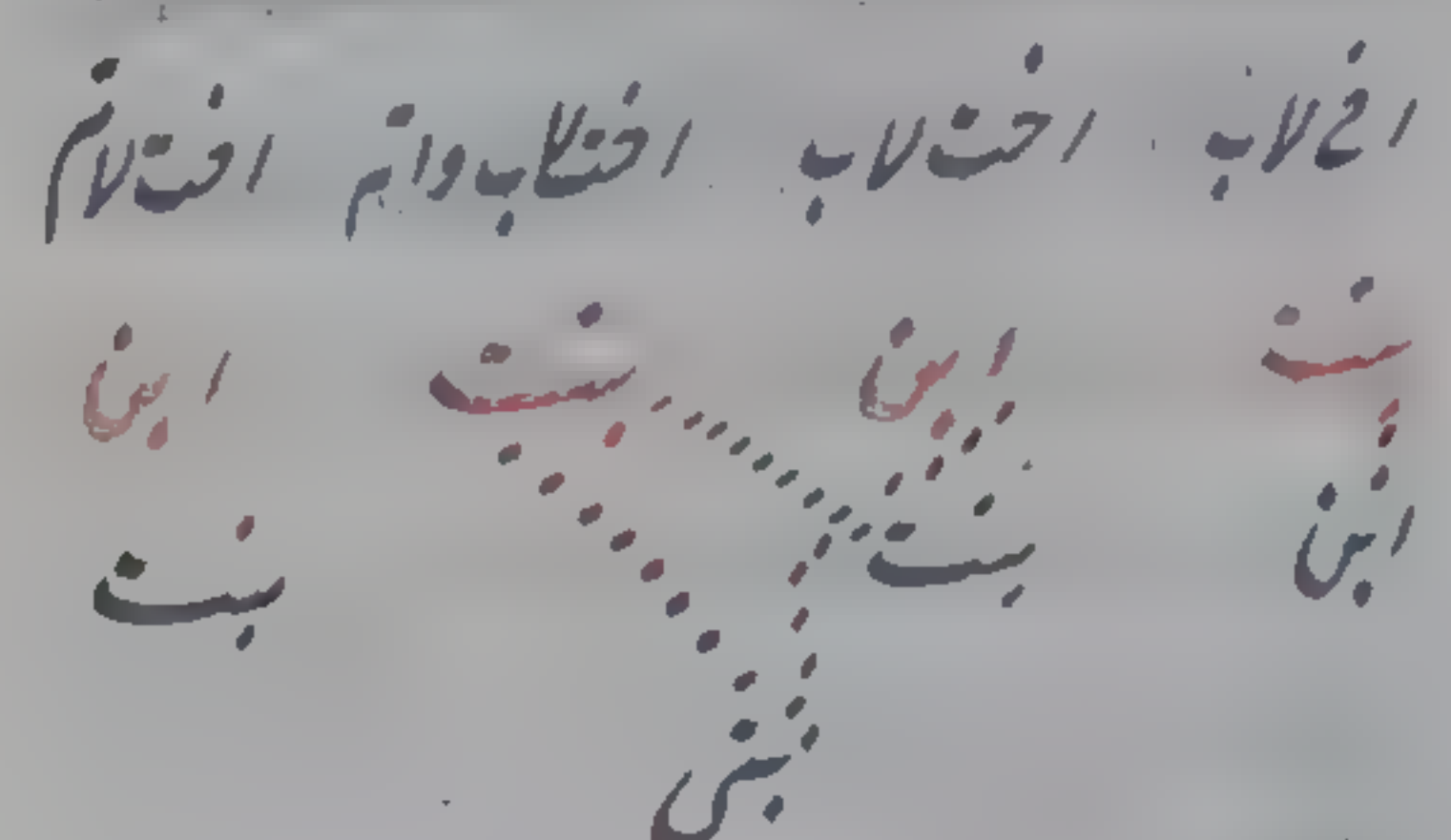
منذ كثر مثل خط الاثنين باعتبار الابدان اي ابدان  
 النور في عدم الاختلاف في اصول هذين النوعين  
 ولا شيء النور في بن العدا لانه محببون بين  
 الاخوان كما سبق وجمع هذا المسئلة عند محبة  
 من تسعة لان اصل المسئلة من ثلثة واحد منها بين  
 الاخيا في الثلثة ولا يستقيم عليهم واثنا بين  
 الاخوان وواحد منهما بين الاخ في لابي واثم وواحد  
 لابي الاخ منهما مع بنت الاخ منهما واما ككث  
 بناء لان الابن كيتن فلك يستقيم الوعد على الثلث  
 لكن بين رؤس بن الاخيا في رؤس بن الاخوان  
 مما ثلثة ففينا اهل الثلثين في اصل المسئلة وهو ثلثين  
 ايضا ففارت تسعة ففقط منها المسئلة كان بين الاب  
 من اصل المسئلة واحد ففينا في الثلثة فكان ثلثة  
 فلكل واحد منهم واحد وكان بين الاخوان من اصلها  
 اثنا ففينا هما في الثلثة ففصل سنة وفضنا منها

ثلثة

ثلثة الى بنت الاخ واثني الى ابنا الاخ وواحد  
 الى بنت الاخ ولو تركه ثلث بنات بن اخيه  
 مستوفين بهذه الصورة  
 بنت الاخ لابي واثم بنت ابن اخ بنت ابنا  
 المال كل بنت ابنا الاخ لابي واثم بالاشتراك لانا  
 بعد العصة النسيب ابنا الاخ لابي واثم ففكون ثلثة  
 على بنت ابنا الاخ لاثم ولما ايقا قوة الزاوة  
 من جانب الاب والام ففكون مقدمة على بنت  
 ابن الاخ لابي وقد زاد بعض الشارحين هنا  
 مسئلة باعتبار الجلات وعدد النور في الاصول  
 فقال ولو تركه ابنا بنت اخ لابي وبنت ابنا  
 لابي وهما ايضا بنت بنت لابي واثم وترك  
 ايضا بنت ابن اخ لاثم بهذه الصورة

ثلث بن  
 بنت ابنا  
 بنت ابنا  
 بنت ابنا





و ترك ايضا بنت ابن الاخ لا تم منهن العورة  
عند ابه يدنف المال كله لبنت بنت الاخ لا بد و اتم  
لقوة التوبة وعند محمد رتبة بقسم المال على الاصول  
التي هي الاخوة والاخوات ويعتبر فيهم الجاهات  
وعند النوزع لما احاب كل قريب منهم بقسم علي  
فروعهم فاصل المسئلة من ستة لوجود  
السدس فيها واحد منها وهو سدسها فكل واحد  
واربعة وهي ثلثا لداخت لاب واسم لانا بنتها  
عند بنين بنتها فكل واحد لاب و اتم فله الثلثان  
واباقي منها وهو واحد لافي والاخت لاب يترك

مثل هذا الاثنين

مثل هذا الاثنين بطريق العدة و اذا عثرنا على  
بنت الاخ لاخت لاب فيها كانت كاخين لاب قالوا  
الباقى يكون بينها وبين الاخ لاخت لاب نصف فلان  
ضربنا مخرج النصف وهو الاثنين في اصل المسئلة  
وهو ستة صار لكل اثنين عشر كان لاخت لاب  
واتم من اصل المسئلة اربعة وقد ضربنا في المصروف  
اعني الاثنين بلغ ثمانية اعطينا بنتي بنتها وكان بنت  
لا تم من اصلها واحد ضربناه في ذلك المصروف فكان  
اثنين فاعطينا بهما بنت ابنا وكان الاخ والاخت  
من اصلها واحد ايضا فضربناه في ذلك المصروف  
فصار اثنين فقسما بهما بين الاخ والاخت لانهما  
لما عرفت فكل واحد واحد منها واحد فقسما نصيب الاخ  
لاب وهو واحد الى ابن بنته ودفعا نصيب الاخ  
لاب وهو ايضا واحد الى بنتي ابنا فكل واحد نصيب  
كلهما فاذا ضربنا عدد بهما في كل المسئلة و اتم



صار أربعة عشر بن فمنا نفع المسئلة وسوا ذلك  
 بنى بنت الاخت من الابوين ثمانية من اثني عشر  
 فمنا ثمانية في المفروب الذي هو اثنان فصا رسة  
 عشر فمنا لها وكان بنت ابن الاخت لاثم اثنان  
 منها ضربا بها في ذلك المفروب صار أربعة  
 فمنا هما اثنا وكان لابن بنت الاخ لاب  
 واحد منها فمنا ثمانية في ذلك المفروب فصا ر  
 اثني عشر فمنا له وكان بنت ابن الاخت لاب واحد  
 منها واحد ضربا بها في الاثني عشر فلم يتغير فمنا  
 هما اثني عشر فصا ر نصيب ابنتين من ابنتين ثمانية  
 عشر فمنا واحد منها ثمانية **مسألة**  
 في الصف الرابع الذي ينتهي الى جدى الميت  
 اوجه به وهم العتات على الاطلاق والاعمام لام  
 والاخوال والى لاثم مطلقا <sup>لا بد من</sup> <sup>انه قد انكر</sup> <sup>الكم فيهم انه اذا نزل</sup>  
 واحد منهم تحت المال كله لعدم المزا حمة فاذ

ثمة واحد

واحد او عا واحد الاثم او حالا واحد او جارة واحدة  
 كان المال كله لثمة لك الواحدة المنزلة وعن نرا حمة  
 قيل هذا الحكم اخفى استحقاق الواحدة لكل هذا لان  
 عن المزا حمة مشتركة بين الاضاف في الاربعة فمنا  
 تفصيل ذكره في الصف ثلثا لثمة نظرا الى ان بيانه في  
 اربعة الاضاف في بقية جريانه في سائر ما فسلك طريق  
 الاختصار وانما لم يذكر الاقربيه في هذا الصف لانهم  
 كلهم في ذرية واحدة فلا ينشور فيهم اقربيه فخر في  
 اولادهم كما سيجي وادرا اجمعوا وكان  
 حصة قرابتهم مع ابا ان يكون الكل من جانب واحد  
 كالعمات والاعمام لام فانهم من جانب الاب والاعمام  
 والى لاثم فانهم من جانب الام فالاقرب  
 منهم في النزابة اولي بالابا حمة اخفى ان من كان لاثم  
 واسم اولي بالبراث من كان لاب ومن كان لاب  
 اولي من كان لاثم وذلك لان النزابة من ابى بنين  
 اقرب وهو ظاهر وكذا قرابة الاب اقرب من قرابة  
 الام وكذا كانوا اوليا بمعنى لا فوقها بل ان  
 يكون الاقرب ذكرا وانثى فمنا لاب وام اولي من  
 عنه لاب ومن ثمة وحم لاثم فانما اقرب قرابة يكون



المال كله ووجهه لآب اولي من قوة وعم لآم لقوة قرا بها وكذا  
 الى الابد في لآب و آم اولي باليكس من خال او خالة  
 لآب ومن خال او خالة لآم والى الابد في لآب اولي  
 منهما اذا كانا لآم وان كانوا كدورا او ناسا على نذر  
 الى وجهه لقوة الى التوبة ان اختلف في الضيف الرابع  
 المذكور والامانة وان استوت ايضا فربما في القوة  
 بان يكونوا كلهم لآب و آم اولي لآب اولي لآم فلهذا كرم خط  
 الالبين كرم ووجهه كلاهما لآم او خال او خالة كلاهما لآب  
 و آم او كلاهما لآب او كلاهما لآم وذلك لان التو  
 امية مستند في الاصل الذي هو الالب وكذا اصل في ال  
 واني لآه واحد وهو الالم ومن انصف الاصل فالوجه  
 في القسم بالابرا من عند مما جيسا وان كان خيرا قرا  
 بينهم مملكتا بان يكون قراية بعضهم من جانب الالب وقراية  
 بعضا اخر من جانب الالم فلا احب لقوة التوبة فيما بين  
 المتكلمين في حرم فلا يكون من هو اقوى قراية تكون من  
 الالبين او من جانب الالب اولي من قراية من جانب  
 الالم كونه لآب و آم وخالة لآم او خالة لآب و آم و  
 عمة لآم فالتكلم في التوبة الالب وهو نقيب الالب الثالث  
 في التوبة الالم وهو نقيب الالم فاذا تركت لآب و آم

و قوله

لآب و عمة لآم وترك ابنا معهن خال لآب و آم و خال  
 لآب و خالة لآم فالتكلم في التوبة الالب ان الالب  
 و عمة لقوة الالم الى الابد ثم ما احب كل فرق من  
 قراية الالب والالم بقسم بينهم كما لو اتمه حتى  
 قرايةهم والقوة لآب و آم في المثال المذكور في التوبة  
 لان قرايةهم اقوى وكذا الى الابد لآب و آم في التوبة  
 كذا لك واذا ندرت اليك لآب و آم قسم التوبة  
 بين بنين بالسوية وكذا الى الابد في تعدد الخال لآب  
 لآب و آم فبقسم الثلث بنين على السوية ف  
 ويتكلم بان الثلثين لقوة الالب بنا في قوله قرا  
 اخبار لقوة التوبة فالتكلم لآم فلهذا اذا مراد  
 باعتبار قوة التوبة هو ان ياخذ الاقوى جميع المال  
 كما في **فصل** في اولادهم الى اولاد الضيف  
 السبع قد مر ان الضيف الاول اولاد ابنته و  
 لاد بنات الابن وبن الاعبارة باطلها قرا  
 يحمل على الاولاد المنسوبة الى ابنته وبنات الابن  
 بدلا واسطة وبواسطة ايضا فان اردت التحريم بدكس  
 وبن وان سفلوا او الحكم في الكل اخي فمن علا او اسفل  
 واحد كما تقرر وان الضيف السبع فطون من الابد



والاجرات وان علوا او اكرم في الكل واحد كما عرفته والعبارة  
 مطلقة وليس في هذا الصنف اعتبار اولاد وان الصنف  
 الثالث اولاد الاقارب وبنات الاخوة وبنات الاخوات  
 لانهم منهن العبارة كما ولي تبادل من ان يكون بواسطة  
 والكم ايضا واخره اما الصنف الرابع وهما العمات  
 والاعمام لانهم والاقارب والى لان وليس يتناول  
 العبارة عنهم واولادهم فذلك اية الى تفصيل اولادهم  
 بالذكور وبنات الحكماء الى انهم كما في في الصنف الاول  
 احسن منكم ان اولادهم بالذكور فربما الى الملت  
 ان جهة كان اس سوا كان الاقرب من جهة <sup>الابوة</sup>  
 او من جهة جهة بنت اقية او ابنتا او لاني من بنت بنت  
 اقية وابنتها وبنت ابنتها لانها اقرب الى الميت  
 في الرحم من هو لا يرمع الى اجدية وبنت الى ابنتها  
 اولى من بنت بنت المال وابنتها وبنت ابنتها كما ذكرنا  
 وكذلك اولاد اقية اولى من اولاد اقية وبالسكنى  
 الاقرب منه مع اختلاف اقية وان استورا في التوب  
 الى الميت وكان حين قرابتهم محذرا بان يكون قرابة  
 الكل من جانب اب الميت او من جانب امه فمن كان له  
 حصة قرابة فهو اول بالاجماع ممن ليس له قوة القرابة

فاذا ترك

فاذا ترك نكته او لاد العمات متوفيات كان المال كله لولد  
 عمه لانه واثم فان فقد كان كله لولد عمه لانه فان فقد كان  
 كله لولد عمه لانهم وكذا الحكم في اولاد احواله متوفيين او فاته  
 متوفيات وذلك لان السوا في درجة الاتعالي بالميت  
 حاصل ولا يشك ان ذواته بين اقوى سببا وهذا في اثر  
 السبب يحصل الاقوى سببا في معنى الاقرب ودرجة سببا  
 اولى وكذا اولاد من هو لاجب بقرابة الاب وقد سلف ان  
 في <sup>الابوة</sup> تحقق معنى العصبية بتقديم قرابة الاب  
 على قرابة الام واعلم ان هذا الاجماع ليس مطلقا بل  
 هو مقيد بما اذا لم يكن فيهم ولد له حصة اما اذا كان فيهم ولد  
 العصبية ففي اولوية من له قوة القرابة خلاف بين الظاهر  
 الرواية وقول بعض المشايخ كما ستقف عليه وان استورا  
 في التوب بحسب الدرجة وفي التوبة بحسب القوة وكما  
 حصة قرابتهم محذرا بان يكون الكل من جهة اب الميت او من  
 جهة امه فولد العصبية اولى من لا يكون ولد العصبية بكت العم  
 وابن العم كلاهما لاجب واثم اولاد <sup>المال</sup> كله لبنت العم لانها  
 ولد العصبية وان ابن العم وذلك لان العم لاجب واثم اولاد  
 من العصبية لخلاف اقية فانها من ذوي الارحام كالعم  
 لانهم وفي جانب ولد العصبية قوة ورحمة بان اعتبار المولى



وهذا في وجيز التوبة في صورة ت وى المربعة بعينها  
 القوة وان لم يتغير عند اختلاف جنسها كما سبقت وان  
 كان احد هما الى احد من المذكورين وهما التيمم والتميم  
 وائيم والاخر لابل كان المال كله لمن كانت له قوة التوبة  
 لم يرد بهن السبارة ما يتبادر من اطلاقها لان التواذا  
 كان لابل وائيم والتوبة لابل فلا خلاف لاحد في ان المال كله  
 بنت التيمم لانها وله العصبه ولها ايضا قوة التوبة بل اراد  
 بها ان التوبة ان كانت لابل وائيم والتيمم لابل كان المال كله لمن  
 له قوة التوبة وهو ابن التوبة وح تاني الخلف الذي سنده  
 كره فكانه قال وان كانت التوبة لابل وائيم والتيمم لابل  
 فكل المال لابن التوبة في طاهر التوبة لقوة قرابة دون بنت  
 التيمم المذكور وان كانت ولد الوارث فبها على حالة لابل  
 فانما مع كونها ولد ذي الرحم وهو ابو التيمم يكون هي اولى  
 بالميراث لقوة التوبة الى صلة من جهة الاب من ان التيمم  
 مع كونها اي كونها الى التيمم ولد الوارث وهي اتم الام فانما  
 وارثه بخلاف اب التيمم وانما كانت الى التيمم الاول  
 من ان كانت لان التبرجح ابا ترجيح عن على آخر معنى فتم  
 وهو فيما نحن بصدد قوة التوبة الى صلة في ان راد الاول  
 التي هي من جهة الاب اولى من التبرجح بمعنى حاصل في غير

وهو في

وهو في مثال الاول لابل الوارث الى من في غير طارة التيمم  
 التي من جهة التيمم فان الوارث ليست حاصلة في من  
 الى التيمم بل في أمها التي هي اسم الميت لا يقال الاول  
 موجود في كذا كانت فتى التوبة موجودة في الاول  
 لاننا نقول المعنى الذي يرجح به حقيقة هو الوارث التيمم  
 في غير الاول هو نوع تعلقه بالتيمم الوارث التيمم  
 ترجح ما ولو لا هذا التعلق لم يتصور ترجحها فان قبل  
 من ابن التيمم فبما سبب ابن التوبة وبنت التيمم المذكورين  
 على ان التيمم المذكورين مع ان ترجح الى التيمم الاب بمقتضى  
 فيما هو قوة قرابة بخلاف ابن التوبة لابل وائيم فان  
 قوة التوبة ليست في زاتها بل في امه فكل من حيث ان  
 قوة التوبة تسرى من التوبة الى فرعها او ما يرى ان  
 بنت التيمم لابل وائيم اولى من بنت التيمم لابل وتكون  
 الابا جبارا سرية قوة التوبة من الكل الى النوع  
 فلو لا السرية لكان المال بينهما نصفين لانه كل واحد  
 منهما وله العصبه وهذا بخلاف العصبه فانها لا تسرى  
 من العصبه الى فرع الانثى فان ابن التيمم عصبه دون بنته  
 فانما سرية قوة التوبة من التوبة الى ابنتها كانت  
 حاصلة في ذاتها فيكون اولى من بنت التيمم وقال بعضكم

حالة التيمم

الامام

حاصل



قال بعض المشايخ بناء على رواية مطابقة المال في القول  
 المذكور بنسب الترمذي لابن النعمان وله العبد خلاف ابن النعمان  
 فان قوله في الرضوخ من ههنا علم ان ذلك الاجماع المنة  
 كونهما كمنعهما قديما، برغم ان بنسب الترمذي لابن النعمان  
 الترمذي لابن النعمان وانهما في التوب وجزءا بينهما  
 يكونان من قبل الاب ومع ذلك ليس من له قوة التوبة  
 اعني ابن النعمان اذ لا بالاجماع للمخالفه هذا البعض من المشايخ  
 الذين ارجح قولهم في ظاهر الرواية لانه يلزم من هذا الطاهر  
 ترجيح فرع الأصل المخرج على فرع الأصل الرابع الا  
 يترك انما اذا تركت التوبة واما في المال فكل  
 قلتم واما التوبة فكل هذا ينبغي ان يرجح بنسب الترمذي  
 الترمذي وان استوفى التوب ولكن اختلف في جزئها  
 كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام  
 ابن فلهذا عتار ههنا قوة التوبة ولا قوله العبد في كل  
 او رواية فلا يكون ولد التوبة لاب وانه اول من ولد الى  
 رواه الى التوبة وانه اول التوبة لعدم اعتبار قوة التوبة  
 التوبة وكذا بنسب الترمذي لاب وانه ليس اذلي من بنسب المال  
 او الى التوبة وانه لعدم الاجابة كونه بنسب الترمذي  
 العبد في جانب على قوة لاب وانهما مع كونها ذات التوبة

وكونها

وكونها ولد الوارث من البطن اي حتى الاب والام  
 فان ابانا بجه صحيح وعصية وانما بقوة صحيحة ذات فرض  
 ليست هي باول من التوبة لاب او لانه كما ترى في العبد  
 امر اجمع فلا اعتبار فيها بقوة التوبة ولا بقوله العبد فكل  
 فيها لغيره كمن التولين لمن يولي بولاية الاب لغيره  
 مع انه يعتبر بهما في غيرهما المدة لغيره بولاية الاب مع التا  
 وي في الدرجة قوة التوبة نعم وله العبد وذلك لانهم  
 لما اخذوا نصيبهم صاروا بالتقسيم الى ذلك النصيب  
 في الحيز كان الميت لم يترك من المال الا مقدار نصيبهم  
 فيقتسموه ولا قوة التوبة واما ولد العبد كما اذا كان  
 التوبة متوحدا في الأصل على ما تروى التولية لغيره بولاية  
 التاثير لغيره مع ما يوجب قوة التوبة على غير نفسه  
 ما عرفت فيمن يولي بالاب ولم يترك ههنا وله العبد  
 لا يتصور خصوصية في قرابة الام قال الامام الحسن  
 يسر استحقاق التولين والتولية مما يقتضيه  
 العدد في احد اليقين وقلة في الآخر لان هذا الاستحقاق  
 انما هو بالمدى به اعني الاب والام ولا خلاف في بينهما  
 بالقسمة والتولية وهو سواهما انما يوجب علم في اولاد  
 البنات اذ لو كان هناك الاختيار لكان لغيره بولاية العبد

اصول







المسلة الذي هو ثلثة حار ثلثين ومنها تقع المسلة ثلثا  
 اعني ثلث من ثلثة الاب عشرة منها لا ينسب اليه  
 الاب عشرة ثلثين وثلثها اعني عشرة ثلثين الامة  
 ثمانية منها ثلاثين واثنتان ثلثين وهذه تقع هن  
 من ستة وثلثين لانه يقسم الى اقل على اقل  
 اختلف ويعتبر فيهم عدد الزود والجماعات في ذيق الاب  
 حسب النعم لاب ثلثين هما كاربهم عيات ونسب كل واحد  
 من الثميتين لاب ثلثين فالجموع في عيات فاذا  
 خسر في عدد الرؤوس جعل النعم الذي هو كاربهم عيات  
 كما وادرا والاربع ابا فيه عيات آخر يقطع كل واحد من  
 هذين الثميتين واحد من الثلثين الذين هما اثنتان  
 وفي ذيق الامة حسب الحال لاب كائين هما كاربهم  
 ربيع حالات ونسب كل واحد من اثنتان كائين  
 بناء على اعتبار عدد الزود والجماعات في الاصول فالجموع  
 هنسا ايضا في حالات واذا افقر في عدد الرؤوس  
 جعل في الامة هو كاربهم حالات فالاداء واصل  
 في حالات الاربع ابا فيه ثلثة خال اخر وما اصابهم  
 من اصل المسلة وهو الثلث وادرا فلا يستقيم عن هذين  
 في اثنين فيضرب عددهما في اصل المسلة وهو ثلثة فيحصل

مسلة

ستة فيعطى فريق الاب من هذا ستة اربعة  
 ثم يدفع اثنتان من هذا الاربعة الى النعم لاني يجعل  
 كطائفة واحدة على عدد ويدفع نصيبه الى آخر فرد  
 اعني ينسب ثلثة فكل واحد منهم واحد ويدفع الاثنتان  
 الاخران من الاربعة الى الثميتين لاب وثلثان لانه  
 يراسيها ثم ينظر الى اسفل الثميتين فيوجد ابن كائين  
 وبنت كائين لا يحد بينهما العدد من فرد عيات واذا افقر  
 في الرؤوس جعلت اثنتان كائين فالجموع ثلثين و  
 نصيب الثميتين وهو اثنتان لا يستقيم على الثلثة بن عيات  
 بناء في ثلثة الثلثة لارها ويطي ذيق الامة من الستة  
 اثنتان ويدفع من هذين الاثنتين واحد الى النعم وثلث  
 كطائفة وادرا في اثنين وثلثان كطائفة وادرا  
 يدفع نصيب النعم وهو واحد الى ابني ثلثة لم يستقيم  
 عليها فتشرك عددهما في حاله واذا نظر الى اسفل النعم  
 يمين وادرا بن كائين وبنت كائين واذا افقر جعل  
 في جموع ثلثة ولا استقامة لعدده عليهم فتشرك  
 الثلثة لارها واذا نظر الى احد الرؤوس والرؤوس  
 والثلثة اعني الى الثلثة والاثنتين وربعين الثلثين بما ثلثة ثلثين  
 عددهما وادرا بن الاثنتين والثلثة بناء فيضرب



احدهما في الاخرى فيجعل ستة ثم يفرق بين الستة في  
 الستة التي هي من اصل المسئلة فيبلغ ستة وثمانين و  
 منها تسعة المسئلة كان لوزيق الاباء اربعة من اصل المسئلة  
 وقد ضربت في المفروب الذي هو ستة فصار ثمانية  
 وخشرون في نصيب هذا لوزيق من الستة والثلاثين  
 واما نصيب ثمانية منهم منها فنقول قد ضرب نصيب بنتي  
 بنت التمر لآب من جهة التمر وهو اثنان في ذلك المفروب  
 صار اثني عشر فلكل واحد منهما ستة وعرب ايضا  
 نصيبهما من التمر وهو واحد في المفروب المذكور فكان  
 ستة فلكل واحد منهما ثلثة ففقد حصل لكل واحد منهما  
 نسبة اسهم ستة من جهة التمر وثلثة من جهة التمر واربعة  
 ايضا نصيب ابني بنت التمر وهو واحد في ذلك المفروب  
 فكان ستة فلكل واحد منهما ثلثة ومجموع بين الاباء  
 اربعة وخشرون وكان لوزيق الام من اصل المسئلة  
 اثنان فاذا ضرب في المفروب الذي هو الستة بلغ  
 اثني عشر في نصيب هذا لوزيق من الستة  
 الثلثة واما نصيب اباؤهم فنقول اذا ضرب نصيب  
 ابني بنت التمر وهو واحد في المفروب اجنثا ثلثة  
 كان ستة فلكل واحد منهما ثلثة واذا ضرب نصيب

نزد

فردى الى اثنين وهو واحد ايضا في ذلك المفروب كان  
 ستة فلكل فلان بن ابني الى اربعة من تلك الستة  
 فلكل واحد منهما اثنان ففقد حصل لكل من الاثنين خمس ثلثة  
 من جهة ابني اثنان من جهة ابني بنت ابني بنت ابني  
 منها لكل واحد منهما واحد فلان بن ابني عشر وثلثين  
 اثنان وجميع بين الاباء اثنان عشر فاذا انضمت الى الاباء  
 والعشرون كان المجموع ستة وثمانين ثم ينقل من الحكم  
 الذي ذكرنا مفصلا في عمومة الميت وجودته ووفاء  
 لادهم اسم الى جهة عمومة ابويه وهو لهما ثم الى اوليهم  
 ثم ينقل الى جهة عمومة ابوي ابويه وهو لهما ثم الى اولي  
 واهلهم كما في العقيات يعني اذا لم يوجد عمومة الميت  
 وفوق ولهم واولادهم ينقل حكمهم المذكور الى ثم ابائهم  
 لانهم وحملة وفاليت وفاليت وفاليت وفاليت وفاليت  
 وفاليت فان انزوا واحد منهم ففالمال كله لغيره المرحوم  
 وان اجتمعوا او قد جيز قرايتهم فالاقرب منهم ابوي  
 ذرا كان الاقرب ابوا ابني وان استوت قرايتهم فلكل  
 كمثل حظ الاثنين وان اختلف جيز قرايتهم فلتوا به  
 الاب الثلثان وتوا به الام الثلث الى اخر ما تر  
 هناك وان لم يوجد هؤلاء كان حكم اولادهم حكم اولاد

الحولة بضمهاين طابق كذا انقره  
 دير لاهوتي كبر







تلك العفة فلا تغير هذا لكم تذكروا من الاخرى كما اذا اقام  
 رجل نية على طاعة امرائه ففقدت بها ثم اقام اقربته اخرى  
 لم يفت بها وكذا اذا اقام نية على نسب مولود  
 فحكم له به ثم ادنى، اخر واقام البتة لم يفت الى الكس  
 فان لم يكن هناك سب في الموضع فقه قال ابو حنيفة انه  
 لا علم لي بذلك وقال لا يغير اكثرهما بولا لان اكثرهما يدل على  
 زيادته القوة وروا ابو حنيفة ذلك على ابي يوسف وقال  
 له هل ريت قاضيا يزين البتول بالادنى ثم اذا استوبان  
 المقة ارفقة قال لا أعلم نسا بذلك ومن المعلوم ان الا  
 عشرة في عدم العلم دليل على عفة الرجل وبيانها يغض  
 بضمه في ذلك على ابو حنيفة وصاحبه روى فاذا بلغ الا  
 صاحب الايتين فلا يتران يروى الاشكال لظهور  
 علامة ان جامع بذكره او بتة له لينة او ارجل كذا  
 كلام الرجل فترجل وان نذر له ثوبا كثرته في المراء  
 او راس جفعا كالتس او جوع كياي يفتن او طهر  
 جنس او نزل في ثوبه بين فهو امرأته فقه خلا ما لا  
 بد ان يظهر عليه بعضا فقه البلوغ وقول مقبول فيها  
 كان من بين الامور باطلا لا يعلم خسر لمن تم فكنا  
 لا يبق الاشكال بعد البلوغ هكذا ذكر الامام الحنفي

في شرح

في شرح الحنفي وعند بعض الفقهاء انه لا اجبا ربه وانتهى  
 وبنات المحنة وانه اذا اتى بزوج الرجال او بال منه واما  
 بزوج النساء كان مشكلا وكذا اذا بال بزوج النساء  
 وامس بزوج الرجال ذلك لان كل واحد منهما دليل على  
 الاثراء فاذا اجتمعا تارضوا واذا افر الحنفي لم يفت او منى  
 او سبل الى الرجال او النساء يقبل قوله ولا يقبل قوله  
 بعد ذلك الا ان يظهر كنهه يقينا مثل ان يلبس بانه رجل  
 ثم يكتفاه يشرك النكاح يقول الباقى هذا وان وقع  
 الاشتباه بنقدان الاتيين جميعا فقه قال محمد هو طهر باو القن  
 المشكل سواء والمراد انه مات قبل ان يدرك كسبا  
 حاله بنات المحنة او يهود الشدي واصناف العبيد  
 في حكم الحنفي المشكل في باب الارث فجعل المصنف رخصا  
 على جهة وبين حاله بقوله نكح المشكل قبل النكاح  
 اى نصيب النكاح و الانشى اختى سواء الى الان فقه  
 اى حنيفة روى وصحى به رضى الله عنى فقه وعنه ابا  
 يوسف في قول الاول وهو قول عامة الصحابة رقه  
 وعلمه الفتوى فقه فان قيل لى والم يقبله نصيب  
 الانشى مع انه الاقل قلنا لان نصيب الانشى قريب  
 وبه نصيب الذكر في الاول والا تم فقه بزيده عليه

بنهود



اذا تركت زوجا واثما وافتلاام وفتش لآب فالملكية  
 من ستة ويبيع منها اذا جعلت الفتش ذكرا فلكل زوج  
 نصف وهو ثلثه وثلثا من سها وهو واحد ولو لم يات  
 سس أو قبض واحد وهو للفتش بالعصبة تكون  
 افتلااب وان جعلت الفتش كان افتلااب وح قول  
 الملك الى ثمانية ثلثة منها للزوج وواحد لكل واحد  
 من آخر ثلثا من ثلثة وثلثة اخرى للفتش تكونها صاحبة  
 النصف ومن الظاهر المكشوف ان ثلثة من ثمانية  
 اكثر من واحد من ستة فان قلت لما قاله  
 تفسير اقل النصفين بسور الى الذين قلت فائدة  
 انه لو لم يروى اقل النصفين بسور الى احوالي الز  
 كور والاثا ثلثة لاثثة الامر علينا فيما اذا كان  
 بحيث يورث في احوالي الذين وتخرج في الاخر  
 كما اذا ترك زوجا واثما وافتلااب وفتش لآب فانه  
 اذا جعل الفتش كان له سهم من ستة وان جعل ذكرا  
 لم يكن له شيء فلما ارى باقل النصفين اسود الى الذين كان  
 الحكم مثلا هذه الصورة بانه بطل ذكرا فلكل زوج ثلثا  
 كما اذا ترك اثما وفتش للفتش ههنا نصف  
 بنت لانه متعق من اسر معلوم بثبوته على ثلثة من زوجة  
 متعقن صح

وانثثة

وانثثة وانثا يدعي ذلك مشكوك فلكل زوجة بمجر  
 الشك وعند عامرين الشعبي هو قول ابن عباس  
 للفتش نصف النصفين بالمارعة براءة كتاب وانثا  
 الفتش بماروكة من الشعبي من انه مثل خايرة ولو  
 فانه ملكا لهما كما سبق ذكره فقال له نصف خطا الذكر  
 ونصف خطا الفتش بناء على المارعة السقنية وبين  
 في الورثة فانه يقول انما ذكره في نصب المذكور ثم  
 يقولون انت الفتش فك نصف الاثثة فيه في النصف  
 النصفين اجبارا على الذين اذا لم يكن ترجيح احد بهما على الا  
 فوجب ان يعمل بهما بقدر الامكان وذلك بما ذكرنا  
 ورؤي بان العمل بهما يجمع بين صفتين متفادتين وهو  
 محال فوجب العمل بما لا يقل لما قررنا واصحابنا  
 ايدى نصف وثلثة في خارج قوله الشعبي وتزير قال ابو  
 يوسف في المثال المذكور مالا بها سهم وثلث نصف  
 سهم والفتش سهم سها كالابن ان كان ذكرا او بنتا  
 نصف سهم كالبن ان كان انثى وهذا هو الصحيح في سهم  
 على ثلثة من نصف سهم على ثلثة من ثلثة متعق ولا ترجيح  
 لاحد الثلثة برى على الاخر فبانه نصف مجموع النصفين  
 خلافا لثلثة برى على حسب الامكان كما ذكرنا



فأخذ نصف سهم ونصف سهم أو نقول بعبارة أخرى  
 بأخذ النصف المتعين الذي هو ثابت على نفع سري المذكور  
 والاثنتان مع نصف النصف المتنازع فيه وبين  
 الورثة وفقاً للمنازلة في ثبوت هذه النصف فلم يزعم  
 واستغناؤه عن زعمه بقاؤه في النصف ثلثة ارباع سهم وذلك  
 لانه ابا يوسف بقية السلام والعول الى البسط الى الكسر  
 ومجموع المسئلة المذكورة على ابوة الذر توزر سهماناً  
 وربيعاً فاذا بسط السهمين نصفهما في خرج الربيع  
 مع زيادة هذا الكسر من عليه كان الى مسئلة ارباع  
 فيجعلها صحياً كما ويصح منها المسئلة فلذلك قال فيخرج  
 من ثلثة فلداً بن اربعة وابنت او نقول يصح من  
 المسئلة بوجه آخر انه الى ما تقدم ملا بن سهمان وبكيت  
 سهم ونصف نصف البعدين وهو سهم ونصف سهم والي  
 اربعة اسهم ونصف فيبسط السلام الى الكسر الذي هو النصف  
 بان نضربها في خمسة ونزير عليه هذا الكسر فيحصل ثلثة ارباع  
 فيجعل صحياً كما وقال محمد في خرج قول الشعبي في الصورة  
 المسئلة فيأخذ النصف المتعين المال في هذه المسئلة ان  
 كان ذكر اثنان والا ولاد في اثنان وبنت والمسئلة  
 من خمسة ملا بن اثنان ونصف على تقدير الذكر

فيخرج سهمان ونصف

رب اثنان وبكيت او نقول فيخرج على هذا التقدير في المال  
 وبأخذ النصف ربع المال ان كان اثنان والا ولاد في  
 اثنان وبكيت فالمسئلة من اربعة فلداً بن اثنان والكل  
 واحد من البنين واحد فلداً بن على تقدير الاثنتان ربع  
 المال فيأخذ النصف نصف هذين النصفين وذلك النصف  
 خمس وثمانين باعتبار ان اثنان فان النصف نصف النصفين  
 اثنان ونصف الربيع فيخرج منها نصف النصفين اثنان ونصف  
 حال المذكورة والاثنتان وتصح المسئلة على خرج محمد من  
 اربعة بنين وهو العدد المجتمع من ضرب احدى المسئلتين وهي  
 الاربعة التي هي مسئلة الاثنتان في المسئلة الاخرى وهي  
 الخمسة هي مسئلة المذكورة ثم ضرب احدى المسئلتين في  
 الى اثنان ونصف حاصل المذكورة والاثنتان فيبلغ اربعين  
 واخرون هذا ان يقال اذا كان الجميع خمس ثلثة ارباع  
 عدوا يصح منه هذا ان الكسر ان ضربا خرج اربعة  
 الاخر فيحصل اربعون ثم انه اشار الى طريق تعيين نصيب  
 كل وارث من الاربعين بقوله لمن كان له ثلثة ارباع  
 مخروب اي ثلثة مخروب في الاربعة ومن كان له ثلثة ارباع  
 من الاربعة مخروب في الخمسة فصار يخرج من اربعين  
 ثلثة عشر سهماً ولابنائها ثلثة عشر سهماً وبكيت ثلثة



السهم وبيان ذلك ان تخت من مسلة المذكورة اثنتان  
 فاذا ضربنا في الاربعه حصل ثمانية فني له وكان نصيبه من مسلة  
 الاثنته واحد اذ ضرب في الختة كان ثلثه فنيها  
 له فصار نصيبه من الاربعين ثلثه عشر وعلينا من مسلة  
 المذكورة اثنتان فاذا ضربنا في الاربعه حصل ثمانية فني له وكان  
 نصيبه من مسلة الاثنته اثنتان ايضاً فاذا ضربنا في الختة  
 حصل عشرة فني ايضاً فصار نصيبه من الاربعين ثلثه  
 عشر وعلينا من مسلة المذكورة واحد ضربناه في الاربعه  
 فكان اربعة فني له وكان له من مسلة الاثنته ايضاً واحد  
 ضربناه في الختة فكان ثلثه فني ايضاً فصار نصيبها من  
 الاربعين ثلثه ولا يذهب عليك ان نصيب الختة  
 ثلثه عشر في ههنا المسلة كما هو قس وتبين ان نصيبها كذا  
 لك هو نصف نصيبه فكل حاله لان نصيبه في حالة  
 المذكورة ستة عشر ونصف ثمانية وفي حالة الاثنته  
 عشرة ونصف خمسة وهو مجموعها عشرة فالحال في ههنا  
 انتهى يلين انما هو في الطريق لا في المقصود الذي هو  
 النصيب ثم ان ضرب احد المثلثين في الاخره وقدر  
 ما كان لشخص من احد المثلثين في جميع الاخرى  
 انما يكونا على قدر البانية بين المثلثين اما اذا توا

فقتا فيقول

انما يكونان على قدر البانية بين المثلثين اما اذا تواقتا  
 فيضرب وقف احديهما في الاخرى ويضرب الى اصل  
 هو الحالتي ثم يضرب بالكل شخص من احد المثلثين  
 في وقف الاخرى ولا يشبه في ذلك بعدا فلك  
 بالتواحد البانية وقد اشار المصنف في الفصل الاثني  
 عشر منه واعلم ان مذهب الشافعي هو ان يكون  
 الختة الشكل من معه باكثر التقديرات الى ان  
 يكشف الحال في المقصود والمحل فاذا ترك  
 اقالاب واثم وولد الختة فلا يشي صلاح لا فقال كذا  
 الختة ذكرنا في الاخرى ويختص نصف المال لان  
 هو ان يكون انشيت فتوقف النصف الباقي الى ان  
 يكشف حال الختة واذا ترك اقالاب وامرود  
 له من ختة فلكل واحد منهما ثلث المال لا فقال ان  
 يكون هو انشيت وصاحبه ذكرنا ووقف الثلث الباقي  
 الى انكشاف الحال والمصالحه بينهم على شيء  
 وقدر سائر الصور على ذلك ولما كان المحل  
 ايضاً مسترداً بين الابن اور وفضل غيب  
 فصل الختة فقال **فصل** في الحمل البنية  
 مدة الحمل ستان عند ايد فيقود رجة امه واصحابه



وخذت بنت بن سعد الغنوي رحمه الله ثلث سنين وخذت ان  
ركة اربع سنين وخذت البرهري سبع سنين لما حدث  
عائشة رضي الله عنها قالت لا بين الولد في رحم  
امه اكثر من سنين ولو بملكه منزل مثل هذا لا يعرف  
قياسا بل سماعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولدت فقي تاروي من ان الضحك له ولد لا ربيع سنين  
وقد بنت شتاتيا وهو ضحك فيسحق ضحكها وان عهد  
الوزير لما جئتوني ولدت ايقا لاربعة سنين وقد اشهر  
في نسا وما جئتوني انهن يلدن كذك وزوي ان  
رجل غاب عن امرأة سنين ثم قدم وهي حامل فتم  
عمرها ستمها فقال له معاذ ان كان لك تسيل عليها  
فقد سبلت على ما في بطنها فتركتها حتى ولدت  
ولدت اقد بنت شتايه وشبه اياه فقال الرجل هذا  
ابني ورت الكعبة فاشت عرثته منه مع انه ولد لاكثر  
من سنين وقال لولا معاذ لهلك عمر والجواب  
عن الاول ان الضحك في عهد الوزير ما كانا يترقان  
ذلك من انفسهم ولا عرفه خبرهما اذا اطلعا  
لاحد على ما في الرحم سوا سببها وتعا و يجوز  
ان يكون ذلك لانه اذ لم الرحم لمض على سبيل

القدرت

القدرت فلما اخذته به وعن الحسن ان المرء عينه عنها قريبا  
من سنين واثبات النب كان باقرار الزوج وانها  
سنة اشهر بالاتفاق لما روي من ان رجلا تزوج امرأة  
فولدت لسنة اشهر فمكثت ثمانين يوما فقال ابن عباس  
انها لو خاضتكم بكتاب الله لخصمكم اذ قال الله تعالى  
وخلقه ونفاله ثلثون شهرا وقال قتادة في عامين فاذا  
ذهب عامان للنفال لم يبق للمحل الا سنة اشهر فذراء  
عثمان اليه عنها واثبت النب من الزوج وروي عنه  
عن علي وفي حديث ابن مسعود ان الولد بعد ما مضى  
عليه اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعد ما ينفخ فيه خلقه  
في شهرين ورح يتخفف انقطاع مستوى الخلق كسنة اشهر  
ذكر الشمس الاثني عشر سنة في شجرة كذا الطلاق  
ويوقف للمحل ثمانية جففة رة نصيب اربعة بن او نصيب  
اربعة بنات ايها اكثر ويطلق بنقية الورثة اقل الانصاف  
روا عن ابن المبارك وبه اخذوا ذلك لما احتياط  
قال شيخنا النخعي رايته بالكوفة لا يد اسمعيل  
اربعة بنين في بطن واحد ولم ينفك في المتقدين ان  
امراء ولدت اكثر من ذلك فاكثفنا به وخذت ركة  
بوقف نصيب ثمة بنين او ثمة بنات ايها اكثر روا

باب  
الزواج



عن كليب بن سعد وليست هي الرواية موجودة في نسخة  
الاصول ولا في عامة الروايات وفي رواية اخرى عن محمد  
يوقف نصيب ابين او بنتي ابين اكثر وهو قول الحسن  
واحد من الروايات عن ابي يوسف روى رواة عنه هشام  
وذلك لانا ولا في اربعة اولاد في بطن واحد في  
غاية الندرة فلهذا سمي الحكم عليه بل عليهما في الجاهل وهو  
ولا في اثنين وروى في الحاف عن ابي يوسف روى انه توقف  
نصيب ابنا واحد وبنت واحدة ابين اكثر وهذا هو الا  
صح وعليه القوي وذلك لانا المتعارف الغالب ان لا  
تولد المرأة في بطن واحد الا ولدا واحدا فينبى عليه الحكم  
ما لم يعلم خلافا وفكر في قتال واما اهل سمرقند في ان  
الاولاد ان كانت قريبة يوقف النسبة لهما كما في  
او لم يولد لرجل لم يولد بظهر جعلت الحمل على خلاف  
ما قد روي ان كان بعيدا لم يوقف اذ فيه اقرار باني  
الورثة ولم يبين لزوم جد بل جعل به على العادة و  
وقيل هو ما روي في الشريعة انهم انما لو خلف ليعقبا  
حق فلهذا عاقله كانا محمودا عام ما روي في الشريعة في  
واقعات منها حتى انه ينسب التركة ولا يورث نصيب  
الحمل ولا يعلم ان ما في البطن حمل اتم لا فان ولد

يستأنف

يستأنف القسمة وعندك فتق انه لا بد فع الى احد من  
الورثة شيئا الا من كان له فرض لا يتغير بقول  
وعدم تعدد فانه يرفع اليه فرضه على تقدير العود  
ان تصور وشرك ابنا في الى ان يتكشف الحال الى  
الحمل مما لا ينضبط فقدر روى في شيئا انه كان  
له عشرة اولاد وكل خمسة منهم في بطن واحدة  
ويؤخذ الكفيل من الورثة على قول ابي على قول ابي  
يوسف برواية الحاف في ان يؤخذ القاضي منهم  
كفيل على ما معلوم هو الزيادة على نصيب ابين  
نظرا لمن هو عاجز عن النظر في اعنى الحمل كما اذا  
ترك ابنا وفتى فعند ابي حنيفة ومجاهد يوسف  
جمعة في قول الاول يعطى الفتى الثلث و  
الابن الثلثين ويؤخذ منها الكفيل عند صاحب  
وقيل من لحاظ جهنم فيؤخذ الكفيل عند ههم  
جميعا لانه اذا تبين دلائل الذكر في الفتى كان  
تحت لما زاد على النصف مما اخذ الابن  
حكمه في الحمل كان كان الحمل من الميت بان خلف  
امراة حامله وجاءت تلك المرأة بالولد تمام كثر  
مده الحمل بالسنتين عندنا والاربعة سنين عند



ان فح او اقل منها اي من المدة التي اكثر زمان الحمل  
 سواء جاءت به ستة اشهر او اقل او اكثر ولم يكن  
 المرات مع ذلك اقرب بانقضاء المدة يبرئ ذلك  
 الولد من الميت واعاد به ويدور ثمة لان وجه  
 الولد في البطن وقت الموت شرط في استحقاق  
 الارث فاذا لم يكن اقرب بانقضاء مدة تها مع ثبوت  
 مدة الحمل حكم بان الحمل كان موجودا في ذلك الوقت  
 وان جاءت بالولد لاكثر من اكثر مدة الحمل لا يبرئ  
 ذلك الولد من الميت ولا يدور ثمة موافقكم  
 اذ قد علم بالحكمة ان علوقه كانا بعد الموت  
 فذا نسب ولا ميراث وكذا اذا اقرب المرأة في  
 مدة الحمل بانقضاء مدة زمانا يتصور فيه ما انقضاء  
 المدة ثم جاءت بالولد في تلك المدة فانه لا يبرئ  
 ولا يدور ثمة ان علم باقارها ان الحمل لم يكن  
 من الميت وان كان الحمل من غيره بان سير  
 امره حاملا من ابيه وقدره او غيره هي من ورثته  
 وجاءت تلك المرأة بالولد ستة اشهر او اقل  
 من زمان الموت يبرئ ذلك الولد من الميت  
 لانه قد خفف وجوه في البطن حال الموت وان

جاءت

وان جاءت بالولد لاكثر من اقل مدة الحمل لا يبرئ  
 اذ لم يبق علوقه ولا ضرره ههنا الى غير  
 وجوه في زمان الموت فذا في ما اذا كان اكثر  
 منه في البطن في سناك يستند الى اكثر اوقات  
 الحمل فو درم اثبات نسبة من الميت بعد  
 تنافس النكاح بالموت اما اذا كان الحمل من غيره  
 فنسبه ثابت من ذلك الغير فلا ضرر ههنا  
 الى احتساب اكثر الاوقات بل يجب الافتقار على  
 ما هو اقل مدة الحمل او ما دونه حتى يبين بوجوه  
 حال الموت وطريق معرفة وجود الحمل وقت الولا  
 دة ان يدبر منه ما يعلم به الطول كصوت او غطا من  
 او بجا او ضحك او تحريك خضو فان خرج اقل  
 الولد وظهر منه شيء من هذه العلامات ثم مات  
 لا يبرئ لانه لما خرج اكثر مما قلناه يخرج حكمه  
 فلا يبرئ وانما خرج اكثر ثم مات يبرئ لان الا  
 كثر له حكم الكل فلهذا يخرج حكمه حي والاصل في  
 ذلك ما رواه جابر من انه سمع قال اذا استتر  
 البهي ورتت وصر عليه والخطاب في خروج  
 الاكثر او الاقل ما ذكره بقوله فان خرج الولد



مستقيما وسوان يخرج رأسه أولا فالمعبر صدره يعني اذا خرج صدره  
لم يرتد وان خرج منكوسا وهوان يخرج رجله أولا فالمعبر  
سرة فاذا خرجت السرة وهو حي يرث اذا قد خرج اكثره  
حيوان لم يخرج السرة لم يرث الاصل في تصحيح ما يلحق  
لصحيح المسئلة على تقديرين اعني على تقدير ان الحمل ذكر وعلى  
تقدير ان انثى ثم ينظر بين تصحيح المسئلتين فان توافقا جاز  
فا ضرب وفق احدكما في جميع الاخر فان تباينا فاضرب كل واحد  
في جميع الاخر فالج حاصل تصحيح المسئلة ثم اضرب نصيب من كان  
له شيء من مسئلة ذكورة في مسئلة انوثة على تقدير التباين او  
في وفتها على تقدير التوافق واضرب ايضا نصيب من كان  
له شيء من مسئلة انوثة في مسئلة ذكورة او في وفتها على رتبة  
التقديرين كما ذكرنا في ميراث الخنثى فمن يعلم منها ما قلنا فيه  
منا ان المصا اشارة اليه في الفصل الآتي ثم الطر في الحاصلين  
الضرب لكل واحد من الورثة ايها اقل يعطى لذلك الوارث لان  
استحقاقه لا اقل من بقى والفضل الذي بينهما اي بين الحاصلين  
موقوف من نصيب ذلك الوارث لانه اشبهه مستحق هذا الفضل  
بل هو الحمل او غيره فيوقف الى ان يزول الاشتباه فاذا اظهر  
فزال الاشتباه فان كان الحمل مستحقا لجميع الموقوف فيها وان  
كان مستحقا للبعض فمما ضد الحمل ذلك البعض والباقي مضموم

من الورثة فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفاً  
من نصيبه كما اذا اشرك بنوا ابي بن وامرأة حامل فالحمل  
من اربعة وخمسة على تقدير ان الحمل ذكر لانه اجمع  
فمما ح سدسان وثلث وما بين ثلث ووجه ثمنها وهو  
ثمنه والحمل واحد من الابوين السيس وهو اربعة  
وبينت والحمل المذكور ابني والمسئلة من سبعة  
وخمسة على انه انثى لانه اجمع فيها على هذا التقدير  
ثم وسدسان وثلثان فهي منبره فتقول الح  
اربعة وخمسة الى سبعة وخمسة فمما بين ثمانية  
وخمسة ثمنه وبينت مع الحمل الابني ستة وخمسة وهي  
عروى تصحيح المسئلتين اثنى اربعة وخمسة وسبعة  
وخمسة توافق بالثلاث لان حجة وهو ثمنه يدورها  
مسا فاضرب وفق احداهما اي ثمنه وهو ثمانية  
من الاول خمسة من اسك في جميع الاخر صا الحمل  
ثمانين وستة عشر سهما ومنها تصح المسئلة  
او على تقدير ذكورة المرأة سبعة وخمسون  
والحمل واحد من الابوين ستة وثلثان وذلك لان  
سهام المرأة من مسئلة الذكورة اثنى اربعة وخمسة  
ثمنها عرفت فاذا ضربت في وفق مسئلة الانوثة

صا ثمنها ثمانية

المرأة



وهو ستة بنسب سبعة وعشرين وسهام كل من الابوين من مسئلة  
 المذكورة اربعة فاذا اخرجنا في ذلك الوفاق بنسب ستة وعشرين  
 وعلى من يداد ثلثة للامراء اربعة وعشرون لان سهامها من مسئلة  
 الاثنته اثنى سبعة وعشرين ثلثة ايضا فاذا اخرج في دفع  
 مسئلة المذكورة وهو ثمانية صار اربعة وعشرين ولكل واحد من  
 الابوين اثنان وثلثون لان سهام كل منهما من مسئلة الاثنته اثنى  
 فاذا اخرجنا في دفع مسئلة المذكورة وهو ثمانية صار وثلثين  
 فيعطى للامراء من المائتين والستة عشر اربعة وعشرون لانيها انظر  
 نصيبا على تدبير ذكره المجلد او ثلثة ويوقف من نصيبها ثلثة  
 اسهم وهي الفضل بين النصيبين الى ان يتكشف حال المجلد ويوقف  
 من نصيب كل واحد من الابوين اربعة اسهم اي يعطى من المبلغ  
 المذكور كل منهما اقل النصيبين وهو اثنان وثلثون ويوقف الفضل  
 المذكور بينهما وقد جلد المجلد في حق الزوجة والابوين اثنى ويعطى  
 لهما من ذلك المبلغ ثلثة عشر سهما وذلك لان الموقوف  
 في حق نصيب اربعة بنين خذ اية جملة اربعة لاني اقل نصيبها  
 انما يتحقق في مذهبه عام هذا التدبير دون تدبير اربعة بنات  
 واذا كان البنات اربعة فيصير ما يتبقى من دون الزوجين في  
 مسئلة وهو اثنى ذلك الباقي ثلثة عشر كما سلف  
 سهام واربعة اسهام لانا اذا اخطينا من الباقي لكل ابن سهمين

والبن

واثبت بينهما واحدا من اربعة اسهم فكل ابن سهم آخر  
 الاثنته فجميع ثلث اربعة اسهام من اربعة  
 وعشرين بنين مسئلة المذكورة وهذا نصيب موقوف  
 في ستة من دفع مسئلة الاثنته فصار حاصل هذا العقب  
 ثلثة عشر سهما فلي للاثنتين المائتين والستة عشر والباقي  
 منها بعد ما اعطى لابوين والزوجة والبن موقوف وهو  
 اس ذلك الباقي مائة وثلثة عشر سهما لانيها انظر  
 مائة وواحد فان ولدت بنتا واحدا او اكثر فجميع الموقوف  
 يثبت وذلك لانا جعلنا المجلد في حق الزوجة و  
 الابوين واعطى لكل واحد منهم ما هو نصيبه من تدبير  
 الاثنته فقد استوفوا حقوقهم جميعا تدبير الاثنته فلي لانيها  
 جميع ما يتبقى بعد حقوقهم وهو مائة وثمانية وعشرون نصيب  
 اثنى او اثنتان الا يبرهن ان نصيبهن من مسئلة الاثنته  
 اثنى تسعة وعشرين بنات اربعة عشر فاذا اخرجت في دفع  
 مسئلة المذكورة وهو ثمانية بنات وثلثة وعشرين  
 فلي حقوقهن في ثلثة اثنى ثلث منها ثلث ثلثة نصيبها  
 الى الباقي الذي هو مائة وثلثة عشر ثم يقيم المبلغ  
 بينهما على السوية فان اسهام عليتين فذلك والا  
 فان كان بينا السهام ورؤسهن موافقة فاعرب دفع

د



اربعة في المائتين والستة عشر فبلغت تصح منه  
 المصلحة وان لم يكن بينهما اربعة بل مائة فخرجت  
 بجميع مائة واربعة في جميع المائتين والستة عشر  
 فما حصل كان يصح المصلحة وان ولدت ابنا واحدا  
 او اثنتي عشرة فبطلت الميراث والابوين ما كان موقوفهما  
 نصيبهم اي يعطى الميراث الثلثة التي كانت موقوفة  
 من نصيبه في مسئلة ذكره الخ فيكون لها خمسة و  
 عشرون وهي اكثر النصيبين ويعطى كل واحد من الابوين  
 الاربعة الموقوفة من نصيبه في مسئلة المذكورة  
 فيتم لكل منهما اكثر النصيبين وهو ستة وتكون وما بقي هو  
 ما اقره هو ثلث الثلثة وما اقره الثلثة البنت حتى وهو مائة  
 واربعة يضم اليه الثلثة عشرة التي اقرتها البنت حتى  
 يبلغ مائة وستة عشر ويقسم هذا المبلغ هو لا وان صح  
 عليه كذا مثل خط الانثيين وان انكسر تصح المصلحة  
 بما اقره غيره مائة وان ذكر او انثى فالحال على ما في  
 ما اذا ولدت ذكر اكل الا لغيره وان ولدت ولدا  
 مثقالا فبطلت ميراثه والابوين ما كان موقوفا من  
 نصيبهم ويعطى البنت الى تمام النصف هو ان ذلك  
 التمام خمسة وتسعون سهما لا لا كانت قد اقرت

من

ثمانية عشر فيكمل الى نصف الزكاة وهو مائة ومائة  
 والباقي من المائة والاربعة بغيره بمثل النصف للاب  
 وهو ستة اسهام لانه حصه كل واحد من الابوين  
 فرضا وتبعيا واذا علم ان الميت اذا ترك من لا  
 يتغير فرضه بالخيار فانه يعطى فرضه كما اذا ترك من  
 وامرأة فامراة فانه يعطى الثلثة السبع كذا  
 اذا ترك امراة حرة وابنا فكل واحد الثلث وان الولد  
 اذا كان ممن سقط في احدى حالين الخ فانه لا يعطى  
 شيئا لان اصله في حقه مشكوك ولا يجهل بوث  
 مع انك كما اذا ترك امراة حرة وابنا او ابنا  
 فكل واحد الثلث او العيم لمجرد ان يكون الخ لا يورث  
 سايقا انما هو بمن يتغير فرضه من الورثة **فصل**  
 في المنقوض وهو الغائب الذي انقطع خبره ولا  
 يرى حيوته من موته وحكم ما اثار اليه بقوله  
 المنقوض حتى في ماله حتى لا يرث منه احد لثبوت  
 حيوته باستصحاب الحال هو معتبر في ابراء  
 ما كان دون اثبات ماله بكن وله الا ثبت  
 استحقا ورثة ماله ولا يورثه امراة خذ  
 وهو من مذهب خلق وبوقف ماله حتى يصح موته او

١٤٥



بمضى عليه مدة واختلف الروايات في تلك المدة حتى  
 ظاهروا رواية انه اذا لم يبق احد من اقاربه حكم بموته فيقبل  
 المعتبرة قرائنه في جميع البلدان والاولى الاصح كما ذكر في  
 فرائض الامام التبرقا شئان يعتبر قرائنه في بلدان الا  
 بخار وما يتفاوت باختلاف الاقاليم والبلدان وايضا  
 اجبا في جميع الاقوال فيه فخرج عظم وروي الحسن بن زياد  
عن ابي جعفر رضي الله عنه ان تلك المدة مائة وخمسون سنة  
 من يوم ولدت فيه المنقوع وهذا مبني على ما اشهر بين العامة  
 من انه لا يعيش احد اكثر من هذه المدة وهو من الاقوال  
 المشهورة فلا اختار به وقال محمد بن مائة وخمسين سنة  
 قال ابو يوسف مائة وتسعين سنة وبما ان الروايات  
 لم يوجد في الكتب المعتبرة وروي عن ابو يوسف انه اذا  
 مضى مائة سنة من ولادته حكم بموته اذا نظر في زماننا  
 انه لا يعيش احد اكثر من مائة وكان محمد بن مسلم يفتي به  
 الرواية في المنقوع حتى ظهر له في نفسه انه خطأ فوافاه  
 ففأش مائة وسبعين سنة وقال بعضهم سبعون سنة لا  
 الزيادة عليها في زماننا في غاية الندرة فلا نيات بها الاحكام  
 الشرعية التي مدارها على الاغلب قال الامام الترمذي  
 وعليه الفتوى وذهب بعضهم الى انها سبعون سنة لا وروى

من الحديث

من الحديث المشهور في اعمار هذه الامم وقال بعضهم ان  
 المنقوع موقوف الى اجتهاد الامام في موته وهو  
 سبب الشافعي فانه قال اذا مضى مائة بقضى القاضي  
 بان تشيخه لا يعيش اكثر من مائة المدة حكم بموته ويسمى  
 ماله عام ورثته الموقوف من حال الحكم به ثم ان الالبقي  
 بطريق الفقه ان لا يتعد ثلثي كما في كتاب الرواية اذا  
 يقال ثلثي في ثلثي ثلثي ثلثي كما في كتاب الرواية اذا  
 في حال حياته اجتهاد اقراره وهو نظائره كما في فقه التتبع  
 ومهر مثل النساء والمنقوع موقوف الحكم في حق  
 حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الجبل فان كان  
 المنقوع ممن يجب عليه لم يوفى اليهم شي بل يوفى  
 المال كله وان كان لا يجزيه يعطى كل واحد منهم ما هو  
 الاقل من نصيبه على قدر حصة المنقوع ومائة فاذا  
 مضت المدة وحكم بموته قباله لورثته الموقوفين  
 الحكم بموته ولا يشي لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لان  
 شرط التوريث بناء الوارث جابده موت المورث  
 وما كان موقوفا لا جله من مال مورثه بشرط الوارث  
 مورثه الذي وقف ذلك الموقوف من ماله كما في  
 الجبل ان انفصل جبا استحق نصيبه وان انفصل

الحاكمين



ياخذ الوارث ما كان موقوفا من نصيبهم فكذا ههنا ان ظهر  
 المنفوق جيا فترفعه وان حكم بموته لم يبق شيء شأنا مما  
 وقف له الاصل في تصحيح مسائل المنفوق ان تصح المسئلة  
 على تقدير حيوتهم ثم تصح المسئلة على تقدير وفاتهم وبما  
 العمل كذا ذكرنا في المثل هو ان ينظر في مسئلتى الحيوة والوفاء  
 فان توافقت يغرب وقف احديهما في جميع الاخرى فان  
 تباينا يغرب احديهما في الاخرى كما حصل من الغرب  
 على الوجهين كان تصحيح المسئلة على كل واحد من التقدير  
 بن ثم يغرب نصيب من كان له شيء من مسئلة الوفاة في  
 مسئلة الحيوة او في وفاتها ونصيب من كان له شيء من مسئلة  
 الحيوة في مسئلة الوفاة او في وفاتها ثم ينظر في هذين الى  
 صليين من الغربين فيعطى الوارث الى اخرها هو الاقل من  
 الى صليين ويجعل الفضل بينهما موقوفا من نصيب ذلك  
 الوارث الى ان يظهر حال المنفوق واذا تركت مثلا زوجا  
 خارا واختين لابيهما فافترسوا فالا لابي وامام فقط  
 فعلى تقدير يكون المنفوق ميتا يكون لمزوجه النصف وللا  
 اختين الثلثان فالمسئلة من ستة لكنها تقول الى سبعة  
 وهم تقدير يكونه جيا لمزوجه نصف خيسر عاين ولا اختين  
 الرتبة لان اصل المسئلة على هذا التقدير اثنتان واحد تزوج

ودام

وواحد ملاخ مع الاختين فلما يستقيم عليهم وهم كاربعة  
 اخوات فيغرب الاربعة في اصل المسئلة فيبلغ ثمانية باربعة  
 منها لمزوجه واثنتان ملاخ واثنتان اخوان ملاختين  
 لكل واحد واحد فموت المنفوق خيسر ملاختين من حيوته  
 وهو ظاهر وحيوته خيسر لمزوجه اذ له في نصف من المال  
 بلا حول فحيوته المنفوق في حق الاختين فلا يعرف  
 ايها الاربع المال ويعتبر موته في حق الزوجة فلا يطلى  
 الاثمنة ارباع المال ويوقف ارباعا في ههنا المسئلة  
 من ستة وثلاثين لان مسئلة الحيوة من ثمانية ومسئلة  
 الوفاة من سبعة وبنهما مائة فيغرب احديهما في  
 الاخرى فيبلغ ستة وثلاثين كان لمزوجه من مسئلة الحيوة  
 اربعة فاذا ضربت في مسئلة الوفاة وهي سبعة حصل  
 ثمانية وخمسون وكان له من مسئلة الموت ثلثة فاذا  
 ضربت في مسئلة الحيوة وهي ثمانية بلغت اربعة وخمسون  
 فيعطى الزوجة اربعة وخمسون لانها اقل الى صليين و  
 هو النصف العاقل ويوقف من نصيبه اربعة وكان  
 ملاختين من مسئلة الحيوة اثنتان فاذا ضربتا في السبعة  
 حصل اربعة عشر وكان لهما من مسئلة الوفاة اربعة  
 فاذا ضربت في الثمانية صار الى اصل ثنتين وثلثين



وثلاثين فيعرف اليهما اقل الحاصلين وهو اربعة عشر  
وهي ربع السنة والثلثين قليل واحد منها سبعة  
ويوقف من نصيبها ثمانية عشر فيجمع ما يعرف الى الزيادة  
والاثنين ثمانية وثلاثين والباقي من السنة والثلثين  
وهو ثمانية عشر موقوف فان ظهر ان المفقود في  
بعض الزيادة الاربعة الموقوفة يستلم نصف المال  
وهو ثمانية عشر واثنا عشر ويكون الباقي وهو اربعة عشر  
ملا في حين يكون النصف الاخر بين الاثني والاربعين  
كمر مثل هذا الاثنان وان ظهر انه تمسك برفع الى الاثني  
الثمانية عشر الموقوفة من نصيبها حتى يتم اربعة  
اسباع المال وهو اثنان وثلاثون واثنا عشر فقدر  
اقد نصيبه كمالا وهو اربعة عشر واثنا عشر **فصل**  
في المرتد اذا مات ارجل المرتد في ارتداده او  
قبل الرجوع الى الحرب وحكم القاضي بما فيه في الكسبة  
في حال سلامه وهو لو رثته المسلمين وما اكتسبه  
في حال رده يوقع في بيت المال هذا حكمه عند ابيه  
خفيه وعندهما الكسبان جميعا لو رثته المسلمين  
وعندهما الكسبان جميعا يوقع في بيت المال  
فان اقره قوله بطريق انه قتل وفي قول الاخرين بغيره

انه مال

انه مال ضائع نص الرضا في على منه به في المحقق لا بد  
وكم ان المرتد بغير علم رثته الى الاسلام فيحكم عليه في  
حق ورثته باحكامه فكلما اكتسبها ملك له ولغيره ان يقضي  
منها ويؤثر مع الاختلاف في كيفية القفاة فكلما اكلها  
لو رثته ولا بد خفيه وهو الوصي بها كسبها بان حكم موته  
يستند الى وقت رثته لانه صار لها كالباردة فيمكن  
استناد التورث فيها كسبها في زمان اسلامه الى قبل  
ذلك الوقت لانه كان موجودا في ملكه حتى فيكون  
تورثها مسلم من المسلم ولا يمكن في الكسبة في حال  
ردته ان يند ثورثته الى زمان اسلامه اذ لم يكن موجودا  
في ملكه في ذلك الزمان فلو قضى به لو ارثته لكان ثورث  
رثتها مسلم من الكافر فلا يجوز وما اكتسبه بعد التحول  
بدرار الحرب فهو في بالاجماع لانه اكتسبه وهو من اهل  
الحرب والمسلم لا يرث من الحربى وكسب المرتد  
جميعا اى سواء اكتسبه في اسلامه او في ردته قبل  
التحول بدرار الحرب لو رثتها المسلمين بما خلا في بينا  
اصحابنا وذلك لان المرتدة لا تقبل ثمنها بل تقبل  
حسب ثمنها وتمت لانه وحسب السلام نهى عن قتلها  
وايجب الاصل ما فيه العقوبة الى دار الجوار وانما فعل



عنه في الرجل لم يفرج شرباً فزيتوق منه وهو اوطب بغير  
 المراءى واذا لم تنزل بارتد اربا عصمة نفسها لم تنزل عصمة  
 ماله وكل واحد من الكسبين ملكها فهو لورثتها الا انه لا  
 ميراث منها لزوجها لانها بتففس الروعة قد باشت  
 منه ولم يصير مشرفه علم الهلاك فلا يكون كالغارة المر  
 بقة واذا لحقت بدار الحرب زال عصمتها في نفسها  
 لانها تسترق والاسترقاق اطلاق حكم فيقول  
 عصمة ماله ايضا ذكر الامام السرخسي في شربه  
 سيرة الصغيرة وذكر في شربه سيرة الكبار ان الذم اذا  
 نقض العهد ولحق به اوطب كان الحكم في المسلم الذي  
 ارتد ولحق وذلك لانه من اهل دارنا فيجوز عليه الحكم بغير  
 واما المرتد فلا يرث من احد لامن مسلم ولا من مرتد مولا لانه  
 جاني بارتد او فلا يستحق الصلاة الشرعية التي هي الارث بل  
 يحرم حقوقه كاللعائن فيسحق وايضا المرتد لا يمسك لان ما  
 انتقل اليها لا يتر عليه ما ويقتصر في الميراث الملك وهو بغير  
 الحكم في نكاحه فليس يترتد ان يتزوج مسلمة ولا كافرة  
 اصبية ولا مرتدة لان النكاح يفتقد الملة ولا مسلمة له وذلك  
 المرتدة لا تترث من احد لانها ليست ذات ملة الا اذا ار  
 تد اهل ناحية باجمعهم محب بوارثون اي يرث بعضهم من

كالج  
 كالج  
 كالج

بعض

بعض لان دارهم صارت دار حرب لظهور احكام الكفر  
 فيها فيقتل رجالهم وتبني اوطهم ووزار بهم كما فعل  
 ابو بكر رضي الله عنه ما حارب عترة من سبيهم جارية فو  
 يدت له محمد بن الحنفية وسبي علي رضي الله عنه بنى ناحية  
 لا ارند وانتم باعتم من حصن حقلية بن هشيرة بمائة  
 الف درهم واختلف الروايات في انا اي وارث  
 يبيته في قسمة مال المرتد فروى الحسن بن ابي جعفر ان  
 من كان وارثه وقت رقتة فويعتق الى موت المرتد  
 فانه يرثه ولا ميراث لمن حدث بعد ذلك حتى لو اسلم  
 بعض فدايته بعد رقتة او ولد له من علق في الحادث  
 بعد الرد لم يرث منه وروى ابي يوسف عنه انه يبيته  
 وجهه الوارث وقت الرد انتم لا يبطل استحقاقه  
 بموته قبل المرتد بل يكون ميراثه لو رثته وروى محمد  
 عنه وهو الاصح انه يبيته من كان وارثه حين قتل او  
 مات سواء كان موجودا حال رقتة او حدث بعد ما  
**فصل في الا سيرة حكم الا سيرة حكم ساير المسلمين**  
 في الميراث ما لم يبارق دينه فيرث ويورث منه لان  
 المسلم من اهل دار الاسلام اينما كان الا سيرة ان  
 زوجة التي في دار الاسلام لا تبين لزوجها لاسر كمالا

منه



كما لا يوتر في قطع عصمة النكاح لا يوتر بقاء الميراث  
 فان فارقه منه فحكم الميراث لا فرق بين ان يتردى  
 دار الاسلام ثم ينجس بدار الحرب ويقتل فيها فانه على  
 التقديرين يعتبر ببقاء فان لم يقتل رده ولا يجوز ولا  
 موته فحكم المفقود فلا يقسم ماله ولا يزوج امراته  
 حتى يتكشف خبره فان اودى ورثته انه ارثه في دار الحرب  
 لم يقبل في ذلك الاشارة مسلمين خبرين فان اشتهر  
 حكم القاضي بوقوع الفقرة منه وبين امراته وقسم ماله بين  
 ورثته لانه ميت حكما فانه قضا القاضي فان كان  
 بعد قضاءه وانكر الرد لم ينقض حكمه فلا يرد عليه امراته  
 ولا ماله الا ما كان فاعايعنه في يده وارثه كما في الميراث  
 الموقوف اذا جاء بما يشا وان سمع القاضي بشهادته العدة  
 بين ولم يحكم بها بعد حتى جاء بما يشا وانكر الرد كان ماله  
 له على حاله ارثه او لم يتردد مكن القاضي بمركي الشا  
 هدين فان خذلا ابان منه امراته لان ذلك حكم ميت  
 بنفس الرد ولا يحكم بعقب مردته واثبات اولادها  
 لانه حكم ميت بالموت ولا يكون مردودا حكم الا اذا انقض  
 به قضاء القاضي **فصل** في النوق والحر في و  
 الهدم اذا مات بجاجة بينهم قرابة ولا يدرى ايهام

مات

اذا مات بجاجة بينهم قرابة ولا يدرى ايهام مات اولاد  
 كما اذا خفوا في السنية معا او قتلوا في النار  
 وقوا وسقط عليهم جوارا وسقطت اوقافهم في  
 مركة فلم يعلم التقدم وانما خفي في موتهم جعلوا كالنعم  
 ما داموا قال كل واحد منهم مورثة الاجار ولا يرث  
 بعضا هو لدار الاموات من بعضا وهذا هو المخرج  
 وختمه مالك نفي عن ذلك في الموطا وكذا اخذ  
 ابن في وهو مرد يان اليه بكر وعمر وزين بن ثابت  
 كما سنده كره وقال علي وابن مسعود في احدى اروا  
 تين عنهما يرث بعضهما اي بعض هذه الاموات من  
 بعض الاموات يرث كل واحد منهم من مال صاحبه  
 لا يرث منه والا لزم ان يرث كل واحد من مال  
 نفسه ولا تحك في بطلانها واليه ذهب ابن ابي  
 بيل والوجه في ذلك ان بسبب السخا في  
 كل منهما ميراث صاحبه هو ميراثه بعد موت صاحبه  
 وقد عرفنا ميراثه تبعا فيجب ان يترك به و  
 سبب الحرمان ميراثه قبل موته وهو شكوك فيه فلا  
 يثبت له ما يملك الا ما ورثه كل منهما من مال  
 صاحبه لاجل الخوف من وجوب ميراثهما من صاحبه



يتوقف على الحكم بموت صاحبه فذا يتصور ان يرث صاحبه منه  
 لكن ما ثبت له فورا لا يتعدى عن قتلها وجمها فاذ لم يرث من المال  
 يتك فيه الاصل فان البقن لا يروا ان يتك لمن يتقن بالطهارة  
 وانك في الموت او بالهك قسنا ان السبب استحقاق كل منهما ميراث  
 صاحبه فبغير معلوم يقيناً وما لم يتقن بالسبب ثبت الاستحقاق الا ان يتصور  
 ثبوته بالشك فيبانه ان السبب بها ميتاً ميتاً فموت مورثه وانما  
 يعلم ذلك بطريق الظاهر الشخصي بالخال دون البقن  
 لظاهر ميتاً وما كان على ما كان وهذا البناء لا يبعد ان لا يرث  
 الميراث لوجود الدليل المبني فبغيره باستصحاب الحيوة في بقائه  
 لا في اثبات ما لم يكن كحيوة المفتوح فبغيره في ثقل التورث  
 لا في استحقاق ميراث مورثه وايضا فظهر للموتى ولم يرث  
 فيحصل كل منهما وقفاً معاً كما اذا تزوج امرأة لم تزوج اخرها لم  
 يرث الساب منهما فانه يحصل كل منهما وقفاً معاً فبغيره الحاق  
 كل منهما في جعل الاقوات مثلاً كما انما معاً حجة فذا يرث احد  
 الآخر كما في صورة اجماع الميراثين حقيقة وقد روي خارجاً زبنا  
 ثابت عن ابيه انه قال امرية ابي بكر الصديق بتورث اهل بيته  
 فورثته الاحياء من الاموات ولم اورث الاموات بعضهم من بعض  
 وامرني عمر بتورث اهل الطاعون عمواس طاعت القبيلة  
 بموت باسرها فورثته الاحياء من الاموات ولم اورث الاموات

بعضهم

من بعضهم وامرني عمر في تورث اهل الطاعون فلو  
 وكانت القبيلة بموت باسرها فورث الاحياء من الاموات  
 ولم اورث الاموات بعضهم من بعض وهكذا نقلنا  
 على في قتل الجرح صغيراً فاذ اخذ اخوات اكبره اصفوا  
 وخط كل منهم اما بنتاً ومولاً وترك كل منهما شيئاً  
 ورهما ففقدنا بقسم تركه كل منهما فيعطى لهما كل منهما  
 سدس تركته وهو فخره و كل منهما النصف <sup>لبنات</sup>  
 فخره واربعوناً ومولاً ما بقى وثلاثون وخره  
 وابنا مسعود في احدى الارواقي خنفاً ليكم بموت  
 الاكبره ولا يقسم تركته فللاسم السدس فخره  
 عشرة وملا بنة النصف فخره واربعوناً ومولاً  
 ما بقى ثلثون ثم ليكم بموت الاصف فبغيره تركته ترك  
 ففقد بن من تركته كل منهما ثلثون وهو ما ورث  
 كل منهما من صاحبه فللاسم من ذلك ابا ح السدس  
 وهو فخره ولا بنة كل منهما نصف وهو فخره



والتي للمولى لان كلاهما لا يرث من صاحبه ما ورث  
 منه فقد اجتمع مات كل منهما خسران ولا بنة ستون ومولاه  
 خسران وقد وقع النزاع من خسران النسبة الشريفة  
 السليمة من حائض الملك العليار وسيد السادة  
 سيد الشريف برداته مضجعه ورزقته ثقات  
 رحمة ومغفرة على يد عبده الضعيف الفقير الخليل المنجب  
 الخواجه الى ربه آتة تشابه الجليل في خزانة له  
 ولوالديه واحسن اليهما واليه في اليوم الثلثة  
 ثالث شهر جمادى الآخرة من شهر

قال في هذا الموضع  
 العافية امد الحية في الله  
 اشترى ثوبين  
 من ثوبين  
 من ثوبين

قال ابن عديم السلام من اشترى ثوبا فحانق  
 الف عابرة وكانها به سم كبت وكانها فتل با، وانه  
 وكانها اكل لحم الخنزير قال ابن عديم السلام  
 من اكل من اكل الصلوة بقة او فقة فكانها فطر  
 سبعين نبيا اوله اقوم واخره في صلواته عديم السلام  
 قال ابن عديم السلام من شرب الخمر يكون منبأ  
 ومن اكل الخنزير يكون كافرا ومن اكل الاكل  
 له ولا حيلة له ولا زكوة له ولا حوس له ولا نج  
 ولا حيلة له فانه ملعون في السنة راية والاب خيل  
 والزم بدور النور فان صدقه قال النور  
 السلام اكثر اهل الجنة النور والضعفاء واكثر  
 اهل النار الاغنياء والنساء صدقه  
 قال ابن عديم السلام من اكل الطعام كما  
 اكل الصلوة فكانها زنا بامته سبعين مرة  
 في السنة



قال النبي صلى الله عليه وسلم من نظر في كتاب ابيه  
فكما ينظر في كتابه كما ينظر في نزيل الله عز وجل

فان قيل انت امام القوم فمن امامك  
فقلت له امامي خمسة اشياء الاول امام الجسد  
والثاني امام الروح والثالث امام العلم  
والرابع امام الفهم والخامس امام القلب  
فاما امام الجسد فهو الحجاب والاما امام الروح  
فقد الكعبة والاما امام العلم فهو بيت المقدس  
والاما امام الفهم فهو الكرسي والاما امام القلب  
فهو العرش

قال النبي صلى الله عليه وسلم من جلس  
مع العلماء من طرفتي او نظر وجهه نظمتين  
او سمع منه كلمتين او اكل معه لقمتين او زار له  
زيارة يمين يرفعها الله تعالى في وقت فوجدها

البقرة

من البقرة ما جاء وطلبه وفضي حاجته وبنى  
له في النور ووس جنات كل جنة كرامة بنات

قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان في طلب العلم كان  
الجنة في طلبه ومن كان في طلب المكسبة  
كانت النار في طلبه

قال النبي صلى الله عليه وسلم السلام  
من بال قايما فكانت بال علم الكعبة ومن بال  
في مزارعة فكانت بال علم البقرة ومن سح  
ذكره بال جدار فكانت بال علم المصحف

قال النبي صلى الله عليه وسلم  
موت السكينة طلبة وموت الامارة فتنة وموت  
الاغنياء حسرة وموت النفاق آزار

قال النبي صلى الله عليه وسلم من اكرم جارا وجب  
الجنة ومن اذى جارا فلعنة الله والملائكة والناس



! محمد بن  
 قال ابن عباس رضي الله عنهما  
 ابو جهم لما اقام ليس في يد  
 صلوة العصر بماء ليس في ماله بركة  
 يصل صلوة المغرب بماء ليس في طهارة  
 لثمة ومن يصل صلوة العشاء بماء ليس  
 في يوم راحة صدقة رسول الله وصدقة  
 جيب الله

وروى عن ابي هريرة  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك  
 صلوة ابو بغيره فخر فخرنا فخرنا فخرنا  
 ومن ترك صلوة الظهر بغيره فخر فخرنا فخرنا  
 الا بيان في جسد كخرجه النعم من قوس  
 الله به ومن ترك صلوة العصر بغيره فخر  
 فخرنا اذا مات في الدنيا لم يكن له نصيب  
 من الاسلام ومن ترك صلوة المغرب اذ في الله

تعالى

كنت كنت جدي في الساء وانا ربك  
 وانت تركت اربع من الواضع فخرنا  
 من جدي من ربك فاطلب اليه خير في من  
 ترك صلوة العشاء بغيره فخرنا فخرنا  
 مع الله صدقة بغيره صدقة رسول الله  
 وصدقة جيب الله

وقد وقع الفراع من تالف يوم السبت  
 الثاني من عاذاي الاولى سنة ثنت وثمانين  
 وثمانمائة وقد كان البداء في يوم السبت الثاني  
 عشر من ذي القعدة سنة سبع وسبعين وثمانمائة  
 الحمد لله على التمام ولسه ولا فضل الا  
 كبره الفقير المذنب احمد بن جهمان  
 هر ك خواند وعاظم واسم رائد بن بنده



هند فوت اولوب هره لاصل اناسکد قرقر نداشتی زینبی و باسک  
 معنی او غلند او غلی بدیر ترک ایله ستمی فضا که بعضی آمده  
 و در غر نمد اولان ایله ایدر بزرگ تر کسی زینبی انتقام  
 ایدر یو حکم ایله بعضی ضعیف کتب فتوا معتبره اولان سکر ایله  
 ایدر بزرگ تر کسی زینبی حکم ایله حکم نفسنی اصبع و اولاد به بیور  
 مناب اولدنی جواب فتوا مسووم اولان ایدر ایدر ایله  
 لکدر مولانا و سوز زینبی عرفیه اولان علما جواب اولدنی شکر و سوز  
 حل اتمشده انکدر اولدنا مع ذلک انکدر بدنی حقه الامم بود و یار  
 بولونور ایسه و رعایت قلت اوزده بولور  
 لایحه السعود  
 ایله عموم